الفصل الأول

إبراهيم الهلباوى بك

٣٠ أبريل ١٨٥٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠

«ليعلم المترافعون.. أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه، فهذه هى حقيقة المحاماة»

الهلباوى

مدرسة جمال الدين

فارس من فرسان القرون الوسطى ورجل كفاح؛ نشأ فلاحًا من صميم الشعب، وناله اضطهاد الحكام كما نال أباه وجده، ووضع فى يديه الحديد وهو فى الثالثة والعشرين، ففتح ثغرة فى قلبه وملأها بالثورة، وتلقى العلم على كبار علماء العهد، وأشرقت فى أزهريته الصلبة أشعة الشمس التى نشرها فى أرجاء الشرق ذلك الهدّام الآسيوى العميق جمال الدين الأفغانى.

عمل فى «الوقائع المصرية» مع محمد عبده وسعد زغلول وعبد الكريم سلمان واشتغل بالمحاماة ليكون اسمه أذيع الأسماء، وشارك فى النهوض الاجتماعى أعلام التاريخ المصرى الحديث، وأسهم فى السياسة ليتجرع كئوس البأساء والضراء مترعة، وجمع من الذهب مئات الألوف ليموت مدينًا بأكثر من مليون...!

وكسب معارف ضخمة من منازلة الرجال، ومقارعة الأهوال، ومائة شهر غير متوالية فى أوربا وأمريكا، وخصام مع أصحاب التيجان، أو أصحاب الدولة، أو أصحاب المعالى، أو الإنجليز أو الأمة... مع كل أولئك، مجتمعين، أو منفردين!!...

ولقد تراه وحيدًا كأن رأسه رأس الصخرة فى المحيط لكن كفته لا تشيل، بل ينظر إلى خصومه من علٍ كأنما هو فوق رأس الجبل، فيراهم صغارًا. صغارًا...

ويحتمل الأذى، ذلك الغذاء اليومى للرجل السياسى، وتهتف ضده الجماهير فلا يتبرم، بل يعفو ويغفر.

أو ليست هى التى صاحت بالمسيح بين يدى «بيلاطس» منذ عشرين قرنًا.

أو ليست هى التى أخذ «كرمول»، باسمها وعلى مشهد منها، رأس «شارل الأول» وهى تبكى «شارل» وتقول له: فلينقذ رأسك الله!.

ويخرج من الانتخابات مهزوما مرة إثر مرة، ومع ذلك يضحك من كل قلبه...! تلك الانتخابات التى دخلها مرة وهو فى العقد السابع فلم ينم أكثر من مائة ساعة فى شهر! وركب سيارته بضع مائة ساعة!. وقطع بضعة آلاف كيلومتر!. حتى وهن الحديد، فتحطمت سيارتان ولم يتحطم ذلك الجسم البشرى ولا وهى! بل كان يكافح الحكومة والخصوم الكُثر، وجهل الأنصار ونفاقهم، فى قوة جسد كقوة المردة، وقوة جلد كقوة القديسين.

هنالك شهده الناس أقوى إيمانًا بالله وبالناس من ذلك الذى لم يخلق أقوى منه فى الناس،

«نابليون»، وهو فى طريقه إلى «ألبا» إذ تتنكر له العامة فى هزيمته فيقول «لن أشتغل إلا بالعلوم ولن أفكر فى تاج أوربا بعد، ألم تر الشعب؟ أو لم يكن لى الحق فى احتقار الرجال؟».

لا يكل جسمه ولا يمل عقله. ولا تستطيع وأنت معه إلا أن تحسب أنك أنت الذى قطعت من مراحل الحياة خمسة وسبعين أو ثمانين أو تسعين.

وكلما حسبت أنه وهى خيب حسبانك أن يقوم بعمل ضخم!

ألقى إحدى خطبه الكبرى فى سنة ١٩٣٠ بعد أن كان قد سافر ودرس وترافع عشرين ساعة من الأربع والعشرين ليطلق صرخة الشعب فى سبيل الدستور وهو أب من آباء ذلك الدستور.

وكانت كلمة الساعة، قالها رجل من رجال الساعة. فما أعجب هذه الظاهرة فى التاريخ أن يكون العمل الضخم فى حياة أمة عملا عاديًا فى حياة رجل!.

كانت حرارة جسمه تزيد نصف درجة عن حرارة الناس، وكان يقول إنها حرارة الطير، ويقول آخرون إنها سر، وهى فى الواقع علامة الدم الحار والطبع الفوار. بل الطابع غير العادى، تطبع به يد القدرة رجلا غير عادى.

ماتت زوجته وكانت آخر شىء لديه من دنياه، وهو يدب نحو السبعين ومع ذلك راح بعد يومين يضرب بيده القوية منصة المستشارين فى الأسكندرية...

ومن قبل ذلك بعام أبرق إلى صحبه فى «شامونى» أنه قادم إليهم فى المساء عن طريق «مرسيليا» حتى إذا ألقت الباخرة مراسيها كان القطار قد فصل، فلم يتردد، واستأجر سيارة ليقطع بها مئات الفراسخ فى جنح الدجى، وأمر السائق بالإسراع، ما استطاع، وأخذ السائق يراجعه، وراح هو يشجعه، حتى إذا خبت أنوار السيارة قال إن السيارة مع الطبيعة ضدنا!. قال بل سر!.. قال نحن على ارتفاع ١٠٠٠ متر! قال بل سر!... قال إن الطريق جبلية ضيقة والانحراف يزلقنا إلى الهاوية! قال بل سر... قال السائق لا...

وكانا فى فرنسا، ولو كانا فى مصر لسار سائقه سمعًا وطاعة.

أما السائق فجعل يحتال حتى لاذ بكوخ، فطلب الهلباوى إلى أهله مصباحًا، وقال للسائق هاهو النور... فكاد يجن جنونه، ورفض أن يضحى مع هذا الفرعون بحياته... وفيما هما يتجادلان أقبلت سيارة فاعترضها وطلب إلى صاحبيها أن يتمهلا لتسير عربته فى نورها فقبلا.. وعارض السائق فراح يقنعه... حتى جازف وسار... وقلبه مثله سرعة سير...

ووصل الهلباوى إلى «شامونى» كما كان قد وعد، ولو كان فى منتصف الليل ولو كان فوق القمم..

وفى تلك الحادثة كل فلسفة حياته.

كانت القوة فى أخلاقه تحجب شمائله ما عدا العاطفة بكل آثارها وقسطًا وافرًا من الفن، فعند ما تتملكه عاطفة يندفع ويندفع، وهو كثير الخسائر فى هذا الباب، بل إن فيه جميع خسائره.

كانت فرص المجد السياسى الذى يقصر دونه أمجاد الوزراء والرؤساء مفتوحة أمامه، لما امتاز به بين مواطنيه وأنداده من عاطفة عارمة وشخصية تملأ الأفق، وبلاغة وشجاعة، وصلة بالشعب، وشهرة مدوية صانها تاريخ طويل، أثيل، وذكاء لم يتح إلا للأفلين من معاصريه، لكنه أضاع الفرص الجليلة من أجل رأيه وعاطفته، وضحى بالمستقبل من أجل الحاضر.

كان رجلا واقعيًا، عبقريته فى العمل الحال، لا فى العمل المؤجل، أو فى وضع الخطط للمستقبل، إذا جرى شوطه لم يلحقه إنسان من عباقرة عصره لكنهم بعدئذ يفوقونه! ويسبقونه!!

رجل نهايات، تصافحت فى راحتيه المتناقضات، يقتصد الجنيهات، ويسرف فى الآلاف، بل يهدر مئات الآلاف، لا يشجع فقط، ولايحب هوناً ما، ولا يبغض هوناً ما، كالبركان فى سورته، وكمطلع الشمس فى صباح الربيع فى إشراقه، يحب نفسه، وهو أجرأ الناس فى تضحية نفسه! شديد المحال، شديد الانفعال، حتى إذا تكلم باسم موكليه قاس حركاته وسكناته، وإنكاره وإقراره بأدق مقياس عرفه العلم...! وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية!

ترافع فى «دنشواى» عن الإنجليز، فلم تمض أربع سنوات حتى رأى الخديوى عباس إمكان حلوله محل محمد فريد فى رياسة الحزب الوطنى ثم راح فى العام التالى فى قضية «الوردانى» يسلط نار جهنم على «بريطانيا» كلها وعلى المحكمة نفسها بل وعلى نفسه!

وخطب فى «القناطر الخيرية» سنة ١٩٣٠ يشيد برئيس وزارة مصرى احتج على رئيس وزارة إنجلترا لتدخله فى شئون مصر ولم تمض أسابيع حتى كان يصب عليه الحمم دفاعًا عن الدستور...!

ومن أجل ذلك كرهه كثيرون وأحبه كثيرون ولكنهم كلهم أجمعوا على الإعجاب به، وأعلنت مصر مرة بعد مره حاجتها إليه وصنع ذلك سعد زغلول.

وكأنما أرادت له السماء ألا يبرز إلا فى ذلك الميدان، الذى لم يقهره فيه إنسان، ميدان المحاماة.

هذا المحامى الذى قضى حياته يدفع من صميم نفسه غرامة فرضتها عليه زعامته فى صناعته ومرافعته فى بعض قضاياه.

هذا الشيخ الذى لا حدود لجرأته، ولا لحيويته، الذى يوضع اسمه مرات فى كشف الباشوات ولا يصير باشا مع أن كثيرين من تلاميذه صاروا باشاوات، ووزراء، هذا الرجل الذى تتلاقى عنده مصر القديمة ومصر الحديثة كما اجتمعت لديه القوتان، قوة النفس، وقوة البيان، فصان عظمته نصف قرن، وقضى حياته فى الدفاع عن مصر، والسودان، والمحاماة، وحرية الفكر، وحرية الصحافة، وحقوق المرأة، وعن كل ما هو جليل وعظيم الشأن فى هذا الوطن.

هذا الرجل الذى هو أحد أحرف الهجاء فى تاريخنا الحديث هو المحامى الذى نتحدث عنه.

* * *

ولد إبراهيم الهلباوى فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٤ الموافق ٣٠ من أبريل سنة ١٨٥٨ لأب وجدٍّ كما دون فى مذكراته «من أصل عربى مغربى نشأ فى بلدة العطف بمديرية البحيرة ويظهر أن أبى ولد بتلك المدينة...»[١]. ولما بلغ أشده دخل الأزهر فدرس مذهب مالك على الشيخ «رزق اليرقانى» «... وكان يتكلم فى حياة مالك وذكر من مناقبه أنه مكتوب على فخذه الأيمن (مالك حجة الله فى أرضه)...»[٢] فثارت نفسه فأخرجه الشيخ من الدرس، وفى العام التالى درس النحو والمنطق والبلاغة على شيخ الإسلام «الشيخ الجيزاوى» ثم الشيخ «المحلاوى» وشيخ الإسلام الشيخ «الإنبابى» والشيخ «أبى النجا».

وبقى بالأزهر سبع سنين بدأت فى الرابعة منها صلته «بجمال الدين» إذ قاده اندفاعه الغريزى إلى مخاصمته حتى إذا سحره بعظمته انقلب انقلابه الغريزى إلى التلمذة عليه، فحضر عليه كما يقول[٣] «شرح كتاب الهداية فى الفلسفة، وكان يقرؤه بعد الساعة الرابعة، فى منزله.. وبعد صلاة المغرب يلقى علينا درس المنطق فى كتاب المطالع وفى أيام الخميس والجمعة نحضر درسًا فى العلوم الرياضية من فلك وحساب ومبادئ الهندسة والقواعد الأربعة من وضع «أرسطو»... وهكذا عشرة أشهر من كل سنة ابتداء من سنة ١٢٩٢ إلى ١٢٩٥ هجرية... وأفهمنى - جمال الدين - أن كتب الفقه عبارة عن قوانين ومن العبث الاشتغال بها إذا لم يمكن تطبيقها عمليًا...»

وانتقل منتصحًا بنصحه إلى المذهب الحنفى المطبق فى المحاكم فدرس على شيخ الإسلام الشيخ «حسونة النواوى» والشيخ المفتى «عبد القادر الرافعى».

وفى أخريات عهد إسماعيل، كان فى حدود العشرين من عمره، يؤلف مع بضعة من الطلاب

---

(١) مذكرات هلباوى بك - مخطوط عند ورثته.
(٢) مذكرات هلباوى بك - مخطوط عند ورثته.
(٣) مذكرات هلباوى بك - مخطوط عند ورثته.

الوافدين من شمالى مديرية الغربية جماعة نيرة – لم تلبث بعد أن هبط مصر «جمال الدين» أن اتصلت أسبابها بأسبابه فكان «محمد عبده» أكبر تلاميذه، فى حين كان «إبراهيم الهلباوى» من صغارهم، وكان «سعد زغلول» يصغر «الهلباوى» ببضع سنين.

ولم تكن تلمذة هؤلاء الطلاب على الفيلسوف العظيم إلا إرادة السماء. فالأقدار لا تقود الرجال عمياناً، ولا تسوقهم عمياء. وفى حظوظ بعض الرجال والأشياء مصادفات يخالها الشكاك خبط عشواء. ويراها الآخرون مواعيد تلاقت عندها مرامى القدر!

إنما كان «إبراهيم الهلباوى» و«سعد زغلول» و«محمد عبده» وثلة من النابهين الأولين مدفوعين إلى التحلق حول جمال الدين، تضطرم فيهم جذوة إيمانهم بأنفسهم وبأمتهم كأنما انشق ضمير الغيب عن هذه الجماعة، لتمد إلى العالم الإسلامى ومصر تتصدره، أسباب الإصلاح والنجاح.

إنما هى العبقرية أم وضعت هؤلاء البنين فى ذينك المكان والزمان لتطلقهم من بعد فى كل مكان.

تخرج هؤلاء الرجال على جمال الدين وشهدوا «التصفية» الوهمية التى حاول بها الإنجليز والفرنسيون تبديد السيادة المصرية، فانجلى كيدهم عن خلع إسماعيل فى ٢٦ من يونيو سنة ١٨٧٩ وانغرس الحقد على ذلك الكيد فى قلوب تلاميذ جمال الدين، لينقلوه إلينا وإلى الأجيال التى سبقتنا، وليتزعموا حركات الإصلاح كل فى أوانه، وفى ميدانه.

لم يكن التحلق حول «جمال الدين» متاحًا لكل شيخ أو تلميذ، فجمال الدين فيلسوف والأزهريون يومئذ لا يحتملون الفلسفة، وهو يدرس الجغرافيا والهندسة والعلوم المستحدثة فما أدناه فى أوهامهم إلى الهرطقة والزندقة، وما أبعده عن رجال الدين! فإذا التف حوله أحد لم يلتفّ إلا الطامحون الثائرون على ما تواضعت الكثرة الغالبة على الإخلاد إليه، وليس هؤلاء إلا الصفوة النابغين فى الجماعة.

وبهذا دفعت الكفايات صاحبها إلى حيث يضع قدمه فى أولى درجات المجد، يغترف من كنوز الفيلسوف الثائر أسباب ثورة، هادمة، بانية. وغدت أبرز خصاله قوة انفعاله والتمسك باستقلاله وألا يدين إلا بما يمليه وجدانه.

يدنو – مثل سعد زغلول – من شهادة العالمية ولا يؤدى الامتحان! ويثور العرابيون فيشايع الثورة ولا يشايع الثوار! فيقبضون عليه ويحكم مجلس عسكرى فى أغسطس سنة ١٨٨٢ بسجنه ثمانى سنوات، فلما استتب الأمر للخديو توفيق أبى رجال المعية أن يفكوا قيده لأنه إنْ كان مكروهًا عند العرابيين فهو مكروه عند الخديو...!

وهكذا عرف الخصومات السياسية، ودخل بنفسه القفص العظيم للمتهمين السياسيين، وهوَ فى حدود العشرين..!

فلما شكل المجلس المخصوص لمحاكمة عرابى باشا فى ديسمبر سنة ١٨٨٢، وكان قد أطلق سراح الهلباوى، طلب إليه أن يكون سكرتيرًا للمجلس فلم تفارقه طباع التمرد... ورفض.

هو ذا فى حداثته الباكرة: من الثوار، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار، ولكن مع نفسه!

وهو كذلك فى العشرين.. وفى الأربعين، وفى الخمسين، وفى السبعين، وفى الثالثة والثمانين يوم مات! ليس مع أحد، ولقد يكون معه كل أحد، أو يكون غرضًا للسهام من كل جانب.

❁ ❁ ❁

وفى سنة ١٨٨٢ نفى «جمال الدين»، بعد ولاية الخديو «توفيق»، ونفى «الشيخ محمد عبده»، وهجر الهلباوى الأزهر إلى بلده يتاجر فى سوق القطن ويغامر فى سبيل الثراء. وكان لناظر النظار أرض فى «صا الحجر» طغى عليها الماء فسخر وكيل المديرية الناس لمقاومة الفيضان وافترصها فرصة للانتقام من خصومه، فكتب الهلباوى مقالا فى «جريدة التجارة» بالأسكندرية يندد به وبصاحب الأرض اللذين يستسخران الناس، فسيق إلى مصر مصفودًا، وحشر إلى المدير فى الطريق، فتهدده فى حديث طويل بقوله: إن لم تمتنع خربت بيتك. قال: «إنك لن تستطيع ولا أكبر منك يستطيع»!

قال المدير محنقا: ولا أكبر منى؟ فأجابه بإحدى قضايا المنطق.

«... إنه لا بيت لى تخربه، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل!»

ولما هبطوا به أرض مصر أمُر بالمثول بين يدى ناظر النظار وأخذ «رياض باشا» يجادل الفتى المتمرد، وأخذ الفتى يجادل ناظر النظار! وندد «رياض» بأستاذهم الذى علمهم الغرور وأورثهم الكبرياء باسم الحرية! فناضح الهلباوى عن «جمال الدين»، وردوه إلى السجن، ثم جىء به ليجادله الباشا من جديد فاستمسك بما كتب، وتداركته رحمة الله وإنصاف «رياض» فعاد إلى بلده طليقًا بعد أن أحدث فى نفس «رياض» من نبوغه أثرًا وذكرًا.

وقف الفتى الصغير ذلك الموقف الكبير حيث تزيغ الأبصار فوضعته مواهبه فى مكانة من العظمة لم يتزحزح عنها طوال حياته، واستثارت شجاعته وفصاحته الإعجاب عند الصدمة الأولى. والصبر عند الصدمة الأولى. وهكذا صنع العبقرى نفسه وفى أخطر الظروف.

بل هكذا تهيأ بموقفه العظيم كمتهم، صاحب قلم، ليكون أكبر من وقف فى مصر إلى جوار متهم بجريرة من جرائر القلم، بل وبأى جريرة أخرى.

عُهِد إلى الشيخ «محمد عبده» عقب عودته من منفاه فى بلدته بإدارة «الوقائع الرسمية» فاختار لمعاونته عبد الكريم سلمان و«سعد زغلول» والشيخ «وفا زغلول». واختار «رياض باشا» إبراهيم الهلباوى فأبرقوا إليه بعد قليل من إطلاق سراحه ليتولى عمله الجديد وكان مصرحًا لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية والقضائية، وأن ينشروا الأحكام الهامة التى تصدرها المجالس الملغاة وأن يعقبوا عليها بما يرونه من الملاحظات والنقد. وفى هذا العمل القضائى بدأ اتصال محمد عبده وسعد والهلباوى بالعمل القضائى وكان سعد أسبقهم إلى المحاماة فالقضاء وسيظل نحو قرن يفاخر بأنه (أول إنسان فى المحاماة انتخب قاضيا فى الاستئناف). وقد لفتت تعليقاته على الأحكام نظر رئيس الوزارة محمود سامى البارودى باشا فعينه فى مايو سنة ١٨٨٢ معاونًا بوزارة الداخلية ورقى فى سبتمبر إلى (رئيس قضايا الجيزة) واتصل بالعرابيين ولما فصله الإنجليز بعد احتلال مصر قيد نفسه محاميًا. وظهر عليه الثراء من خطاباته إلى محمد عبده وهو منفى فى بيروت وفى أحدها يقول سنة ١٨٨٣ : (والحمد لله عندنا فلوس كثيرة. فقد شرعنا نتوكل فى بعض القضايا).

وتلا الهلباوى سعدا فى المحاماة وقيد اسمه أمام المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٦. وسيبقى هو الثانى فى تاريخ المحاماة بعد سعد زغلول وإن كان هو النقيب الأول.

وفى السنوات الخمسة (١٨٨٣ إلى ١٨٨٨) برز اسم سعد كمحام كبير تستعين به دوائر الأمراء والحكومة. ووسط سعد الأميرة نازلى فاضل فعملت لإعادة الشيخ محمد عبده من منفاه سنة ١٨٨٨. وعينه الخديوى قاضيًا حتى لا يجلس للتدريس ويتصل بالشباب فى الأزهر، وفى سنة ١٨٩٢ عين سعد فى محكمة الاستئناف وفى سنة ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا للديار فآثرها على وظيفة المستشار مع ارتفاع مرتب المستشار. أما الشيخ عبد الكريم سالمان – المحرر لرابع بالوقائع الرسمية – فصار قاضيًا شرعيًا ومفتشًا بالمحاكم الشرعية.

جمعت عناية الله هؤلاء المجاهدين الأولين إلى جوار جمال الدين، وفى الوقائع الرسمية. فلا غرو وقد بدأت حياة الهلباوى فى قمة المجد الفكرى أن كان هبة من الله لصناعه المحاماة.

لم تزده السنون براعة ولا شجاعة، فالعبقرية لا تولد ناقصة، وإنما زادته السنون تضحيات. وقضى حياته فى خدمة الحقيقة ونشدان الكمال حيثما توقع أن توجد الحقيقة أو الكمال.

* * *

لم يكد يتقدم للعمل فى الوقائع حتى أخذته العزة فتساءل : كيف يعطى عبد الكريم سلمان عشرة جنيهات وسعد ووفا ثمانية جنيهات فى الشهر ويعطى هو خمسة. ! وهو يكبر سعدًا بأعوام أربعة !!

ولقد ظلت هذه المنافسة النفسانية مشبوبة بين الهلباوى و«سعد» نصف قرن! وتعدى التشاكل بين الرجلين نشأتهما، إلى سيرتهما، وخصائصهما، فسيطر «سعد» بجداله على عالم السياسيين كما سيطر الهلباوى ببيانه على بيئة المحامين.

ولم يلبث أن ثار على «الشيخ محمد عبده» فعزله، إذ سقطت وزارة (رياض) ثم عين فى سنة ١٨٨٣ سكرتيرًا «لمحمد سلطان باشا» رئيس مجلس النواب، فرئيسًا لكتاب اللجان بالمجلس سنة ١٨٨٥.

بواكير المجد

فى مارس سنة ١٨٨٥ عين الهلباوى سكرتيرًا للبرنس «حسين كامل» – السلطان حسين كامل فيما بعد – برتب أربعين جنيهًا شهريًا للسفر معه حين عين مأمورًا عاليًا لأعالى السودان فسافرا إلى حلفا وعادا دون أن تتم الرحلة – فكان الأمير يتطير من السكرتير!

ولما رجع الهلباوى ألغيت وظيفته فرفع دعوى تعويض عن إلغاء الوظيفة، ووكّل محاميًا رفعها له ثم كلفه شطبها.

غير أن تفكيره فى المحكمة ذكره أن مكانه فيها، ليس فى مقاعد المتقاضين السلبية التى يرين عليها قلق الانتظار، بل هو فى مواقف المحامين العاملة، الناصبة التى تستثير الإعجاب بما يتجلى فيها من لمحات البلاغة والسمو، وما تنشره حولها من الرجاء والطمأنينة.

وبهذا ساقت الطبيعة المكافحة صاحبها إلى الميدان الذى نظمته القوانين الجديدة للكفاح مثلما ساقت إليه سعدًا – فلم يكد يحل يناير عام ١٨٨٦ حتى انخرط الهلباوى فى سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية بعد قيامها بعامين.

لقد تميز مجرى التاريخ المصرى الحديث بعلامات بارزة كعلامات الطريق، ولعل أظهر ما فيها شق القناة وقيام النظام القضائى الحديث، فلقد قربت القناة بين أطراف الدنيا وفرضت علينا أن نكون ملتقى العالم كأنما تجتمع أممه عندنا على ميعاد، وعجلت باحتلال نصب الإنجليز شراكه فى عهد المماليك، وحاولوا تحقيقه فى عهد الحملة الفرنسية، ولم يفارقهم الحلم به فى عهد محمد على.

أما الإصلاح القضائى فقد قرر للمصريين حقوق الإنسان بعد أن تقررت للفرنسيين من قبل ذلك بقرن، وأصبح فى مصر قضاة، جهد المحتلون ومستشاروهم فى التمكين لهم فى حياطة الحقوق والحريات حتى ليقدم للمحاكمة كل من سولت له نفسه الاعتداء على القانون من المديرين والحكام، والباشوات، بل لم يك رجال الخديو بمنجاة من سلطان القانون! وتساوى الخديو أمام المحكمة وأى فرد من أفراد رعاياه.

إلى هذا المعترك الضخم للحرية، وللعدالة، نزل النوابغ والبلغاء، فأصبح سعد محاميًا، وأضحى الهلباوى محاميًا، وأمسى محمد عبده قاضيًا، ولنفس الأسباب نشأ المعلمون الأولون للأمة فى المحكمة، وترعرع فى ساحاتها من جرؤا على غرارهم فى الثورة الثانية فى سنة ١٩١٨.

استأجر الهلباوى غرفة وضع فيها مكتبًا «بطنطا» فتألقت من أول شهر كواكبه، وازدحم بالقضايا مكتبه. وبدأ فى أول قضية له يدفع «بشخصية العقوبة» وحجة «الأمر المقضى» و «عدم جواز المحاكمة مرتين» فى أسلوبه القوى، السريع المتدفق، حتى أن الجمهور ليصفق، والقضاة ليعجبون، فيوجهون تهمة الإخلال بالنظام للمصفقين من الحاضرين!

وهذه الدفوع التى ترافع بها فى أولى قضاياه أمور كليات، ستظل هى ونظائرها، دفوعه وأصول مرافعاته إلى أن يموت...

ونصحه القاضى البلجيكى «لوجريل» بأن يبرح «طنطا» إلى افاق أوسع وألمع، مثلما يصنع المحامون النابغون إذ يبرحون عواصم الأقاليم إلى العاصمة.

فلم يكد ينتهى العقد الثامن من القرن حتى جذبته أنوار القاهرة، وكان «لوجريل» قد أضحى نائبًا عامًا فى ٥ من يناير سنة ١٨٨٩ كما افتتحت محاكم الوجه القبلى.

حقًا إن عواصم الأقاليم طالما حفلت بالكفايات، لكن المركزية عندنا تسود وتتحكم والشهرة من صادرات العاصمة لا من وارداتها وإنها لكذلك فى باريس ولندرة، وفى كل مكان، والعاصمة دائمًا مصدر السلطان وفيها الشخصيات الكبيرة والقضايا الخطيرة، والمحامون كالقضايا نفسها، يكبرون بالموكلين. وكما يقول الفرنسيون «ليس هنالك قضية صغيرة وقضية كبيرة، بل هنالك موكل كبير وموكل صغير!» وكلما قلت القضايا عددًا أو كبرت شأنًا زاد ما يكرسه المحامى من وقته لخدمتها واتخذ سبيله إلى التقدم العلمى بالدرس، والتقدم الفنى بالتدريب.

وكان قد تزوج وهو بطنطا. لكن الهلباوى إذا تزوج لا يصنع كما يصنع القرناء، بل يرنو ببصره إلى ما يحقق له أسباب الظهور والارتقاء ووسائل النعمة والرفاهة فيصطفى للزواج تركيات أو شركسيات. وإن هذه الخطوة الأولى ككثير من خطواته لتحمل طابع الأساطير، فلندع له عنان المقال حيث قال:

«تزوجت لأول مرة وأنا لا أزال محاميًا شابًا فى مدينة طنطا، وكان ذلك حوالى سنة ١٨٨٧ وكانت زوجتى «كلفًا» من الجوارى الشركسيات اللاتى يعشن فى السراى (الخديوية) ويبقين بين جدرانها لا يعرفن غير سادتهن ولا يختلطن بأحد من العالم الخارجى عن السراى مطلقًا.

عقدت على زوجتى ثم سافرت بها إلى مقر أعمالى بطنطا وبقيت معى حينًا قبل أن نعود إلى القاهرة لنقوم بواجب الشكر لصاحبات السمو الأميرات سيداتها السابقات، وحدث أن علمت زميلات زوجتى فى السراى أنها تزوجت وأنها سافرت مع زوجها، فسألن عمن عساه يكون هذا الزوج وعلمن أن زوج هذه الزميلة (أبو كاتو) فلم يفهمن معنى هذه الكلمة، ولا زلن يستقصين حتى اتصلن بباش أغا سراى القصر العالى فسألنه: من عساه يكون صاحب مهنة الأبوكاتو؟

وكان جواب الباشا أغا (مزور أو نصاب)، وذهبت زوجتى بعدئذ إلى السراى تشكر صاحبات السمو الأميرات «نعمت مختار» و «أمينة هانم إسماعيل» فلما علمت الجوارى بقدمها جئن إليها باكيات نادبات سوء طالعها معزيات فيما صادفها من نكد الطالع فى تلك الزيجة. لماذا؟؟ لأنها تزوجت مزورًا نصابًا فأفهمتهن زوجتى حقيقة أمر «الأبوكاتو» وشرف مهنته ومكانتها استنادًا لما رأته بعينها فعدن يهنئنها مبتهجات....»

مع ذلك لم يمت هذا «الأبوكاتو» حتى كان ممن حملوا لقب «الأبوكاتو» زعماء الأمة ورؤساء وزارائها: سعد زغلول «مصطفى كامل» و «محمد فريد» و «مصطفى النحاس» و «على ماهر» و «حسن صبرى» و «أحمد ماهر» والوزراء والنواب والشيوخ ورؤساء النواب والشيوخ.

وكأنما بسطت المحاماة جناحها على كل نواحى المجد الحكومى فى سنة ١٩٤٠، فكان على رأس الوزارة محام، وعلى رأس مجلس الشيوخ محام، وعلى رأس مجلس النواب محام!

ولو علم الباش أغا أن «الأبوكاتو» «على ماهر» و «محمود شوقى» و«حسن نشأت» و «كامل البندارى» و «مراد محسن» و «إسماعيل تيمور» سيتولى الأول منهم رئاسة ديوان الملك والثانى سكرتاريته، والثالث والرابع وكالة الديوان، والخامس نظارة الخاصة الملكية والسادس الأمانة الأولى للملك، لو علم ذلك لتغير جوابه، إن لم يزايله صوابه!

ولو علم أن «مراد محسن باشا» ناظر خاصة «الملك فاروق» فى العقد الرابع من القرن العشرين كان محاميًا صغيرًا، فى مكتب ذلك «الأبوكاتو» فى العقد الأول من القرن لحيا «الأبوكاتو» الفحل من أجل سكرتيره!

بل لو علم أن الأستاذ «يوسف ذو الفقار» المحامى سيكون من بعد مستشارًا فسفيرًا وصهرًا للملك فاروق لوقف لسان الباش أغا فى حلقومه.

* * *

كان بالقاهرة أساطين الصناعة الناشئة: «سعد زغلول» حتى عام ١٨٩٢ و «الحسينى» و «اللقانى»[1] و «نقولا توما»، و «خليل إبراهيم»، وقليلون آخرون من هذه الطليعة النابهة الباحثة عن المجد والمال. عندها من الكفايات أضعاف ما عندها من الأمل... فلم يكد يضع بينهم قدمه حتى ثبتت فى الأرض، فبذ الكثيرين بشجاعته، وقوة عبارته، وفقهه وحيويته وسرعة خاطره، وفيض ذكائه، ففتحت له آلهة الحظ قلوبها...

وشاعت عنه فضيلة الأمانة، وآثره القضاة والنواب العموميون وبدأ اسمه يظهر فى الصحف المصرية والأجنبية.

---

(١) أشاد به سعد زغلول فى مذكراته كواحد ممن ألهبوا الحس الوطنى - وقد شهدنا صورة مذكرة له فى قضية، فى محفوظات الهلباوى من سنة ٢٨ - ١٩٣٧، وكانت مذكرة من صفحتين!

وأحدث المحاماة تخلى له مكان الصدارة فى مواقعها ففارقها «سعد» أسرع المحامين إلقاء، وأعذبهم صوتًا.

وتخلف «الحسينى» فى قضية «الخازندار» حيث تقدم الهلباوى بديلاله، فكانت هى البدايه المبشرة المنتظرة.

كانت قضية الخازندار حادثًا جللا تناثرت الشائعات فيه حول «الحسينى بك» كمحام «والشيخ البحراوى» كرئيس لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية، فاهتم بها رجال السراى، وناظر النظار، ونصح «الحسينى» بأن يعهد إلى الهلباوى فى الدفاع عن «ممتاز». قال الهلباوى وهو يكتب عن «حسن عاصم» فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية:

«لما توفى مصطفى باشا الخازندار عن غير عقب وعن مال وفير تقدمت شكوى من سمو الأمير حليم الوارث بالولاء ضد وصية ادعى تزويرها لمصلحة ممتاز معتوق المتوفى، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ البحراوى، الذى كان رئيسًا لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل، وأخذت هذه القضية عناية فائقة من الملأ خصوصًا وقد قيل إن الذى أفنى ممتازًا وأصحابه بفتح خزائن الخازندار هو أحد كبار المحامين فى ذلك العصر الأستاذ الحسينى بك، وأنه أخذ أتعابًا لهذه الفتوى أربعة آلاف جنيه كما قيل إن لممتاز أشياعًا عديدين لهم مناصب فى السراى يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حليم شيئًا من التركة، كل هذه الظروف دعت ناظر النظار (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحقانية انتداب حسن عاصم عندما كان رئيسًا لنيابة طنطا لمباشرة تحقيق القضية، مع قاضى التحقيق المرحوم أحمد خيرى باشا. باشر حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كان فيها هائلا. فمن يرجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت فى غاية الخطورة، وإنى لأعلم، وقد كنت محاميًا عن ممتاز، أن حسن عاصم كان يعتزم الخطوة فى التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للأذى من جرائها فيخطوها غير هياب، بل ويتبعها بأخرى أشد منها خطورة ورجولة وجسارة، وأخيرًا وصل هذا الربان الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين فى الابتدائى وفى الاستئناف».

كان الهلباوى والحسينى محاميين عن ممتاز، وكان نقولا توما يتولى الدفاع عن الشيخ البحراوى، ولما ارتاب المحقق فى أن يكون للحسينى ضلع فى التبديد، اكتفى من المحامى الكبير برد ما أخذه من المال الكثير وانتهت القضية بحكم لا مساس فيه «بالحسينى بك».

وفى سنة ١٨٩١ روعت الأسكندرية، بحادث عاطفى، إذ قتل «ميشيل ناقوس» ابن قنصل البرازيل بالثغر خطيبًا لأخته غرر بها وذهب القاتل إلى البوليس، يسلمه مسدسه ويعترف بجريمته. ووكل الهلباوى عن المتهم فسافر إلى الأسكندرية ليصل إلى حكم بالإدانة كأنه

البراءة! فحكم على القاتل بثلاث سنوات واستأنفت النيابة وعدل الحكم فى الاستئناف إلى سبع سنين كان قد قضى منها الثلاث الأولى عندما صدر عفو عن بقية العقوبة!

وفى هذه القضية لم يتردد فى لفت نظر المستشار «عزيز باشا كحيل» إلى الامتناع عن نظر القضية، فتنحى.

ومن ذلك اليوم ظل مكتبه - على ما جاء فى مذكراته - مكتبًا من الدرجة الأولى.

وتراءت فى عمله تلك الظاهرة التى تتراءى فى نجاح رجال الأعمال إذ يفيض النجاح اليومى والفردى فيضانًا يسيل من قطراته تيار من الحظ الموفق، وأخذ محيط الإعجاب بالمحامى الشاب ينبسط ويتداح، كموجة من موجات الأمل، ومكنت له شهادة الزمن، كلما عادت إلى مصر بعثة من بعثات الحقوق، أو كلما دفعت مدرسة الحقوق إلى العالم القانوى خريجيها، فأحاط به المبعوثون والخريجون يباركون خطواته، ويترسمون آثاره. وغدت داره كمكتبه من الطبقة الأولى.. حتى ليدعو إليها الرجل الذى حمى خطواته الأولى (رياض باشا) فيعتب عليه استخدامه فتيات أوربيات فى داره، فأجابه أن الفتيات اللاتى بدوْن له لم يكنّ إلا شركسيات أحسنت زوجه تأديبهن...!

* * *

كان على المحامى الكبير أن يتبع النصر النصر، ليتردد اسمه فى الأذهان، ويتجلى رسمه للعيان، فالناس إذا تكلموا عن المرافعة العظيمة أسبوعًا، ينسونها بعد أشهر، ويتكلمون عن الغلطة التى تقع طوال العمر. وليس كالمحاماة مكان، يتجاور فيه المخاطر، كما يتجاور الذكر والنسيان، والابتسام والتجهم! ولو ترك المحامى المحكمة حينًا من الدهر، لكاد ينسى!.

وجاءت القضايا تترى، وراح الهلباوى ينتقل من قضية رائعة إلى قضية رائعة حتى ليندر فى تاريخ المحاماة فى أمة من الأمم أن يظفر محام بهذا العدد من القضايا التى شغلت أمته وشرفت صناعته - فهو اليوم فى قنا وغدًا فى الأسكندرية أو فيما بينهما، حتى كان عنده إلى سنة ١٩٣٠ اشتراك سنوى على جميع خطوط السكة الحديدية! وكان يقف القطار له حيث لا يقف لأحد... بل يحمله إلى جلسته فى صعيد مصر قطار خاص لتصحح المصلحة خطأ رجالها فى بعض الأحيان.

وفى سنة ١٨٩٥ سافر سفرته الأولى إلى أوروبا وظل يرتحل إليها كل عام تقريبًا، ليبقى بها قرابة ثلاثة أشهر فى الصيف.

وأخذت أفواج الموكلين سمتها نحوه تجذبهم قوى خفية من سحر النبوغ، ولم تعد حياته ملكا له بل أصبحت للناس، وللأحداث، فكانت النزاعات تنحدر إليه فى القضايا الجنائية والمدنية والسياسية والحسبية والملية والشرعية والاقتصادية والزراعية والتجارية وما إليها، وفى

كلمه واحدة، أخذت النفس الإنسانية تلقى أفراحها وأتراحها بين راحتيه، فراح يقلب فيها بصره ليستنبط منها خلاصات التجارب، وليكون منها طرازه الفكرى العجيب.

وتقاذفته الأعاصير التى هبت على مصر فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى فاندفع من حادث جلل إلى حادث جلل كأنما كان يثب فوق القمم.

وآتت الإصلاحات الحكومية أكلها، وتوزعت الثروة، وشقت مجارى الماء، ومكن للأسر فى الريف، وتدفق على الوادى تيار من النماء غير مألوف، أراد به المحتل أن يصرف الأمة عما سامها من الخسف، لكن فيوض التقدم حركت وعيها فلم يثنها الرخاء عن التطلع إلى الجلاء، وكأنما أمسكت قوى العدو بزمام الزمن فجعل الاحتلال يعمل لتأخرنا وتفرقنا، وجعل تأخرنا وتفرقنا يعملان للاحتلال فى حلقة مفرغة لا تنتهى.

وكان طبيعيًا أن تكون المحكمة ملتقى فضائل الأمة ومضطرب مواهبها، وأن تركض المحاماة نحو الكمال ركضًا حتى لا تؤدها تبعات التطور الجديد. فأضيفت إلى أسماء الرعيل الأول «سعد» و«الهلباوى» و «محمد عبده» أسماء «قاسم» و «على فخرى» و «حسن عاصم» و «حفنى ناصف» ثم أسماء «ثروت» و «رشدى» و «فتحى زغلول» و «مينا إبراهيم» و «يوسف وهبه» و «محمد فريد» و «حشمت» و «عبد العزيز فهمى» و «لطفى السيد» و «أحمد لطفى» و «عمر لطفى» و «أحمد عبد اللطيف» و «أبى شادى» و «أبى النصر» وبقية الجيل العظيم.

وكما سيطرت المحكمة فى عالم الفكر سيطرت فى دست الحكم، فإذا المستشارون فى المحكمة هم الوزراء فى الغد، حتى إذا صدر الدستور لم ينسخ الآية وإنما عدلها، فانتقل المعين الذى لا ينضب من «غرفة المداولة» إلى «غرفة المحامين» ليسيطر المحامون على كراسى الوزارة ربع قرن بتمامه.

تلاقت فى المحكمة آمال الأمة، وآلامها، كما تلاقت فيها أموالها، وأثرى المحامى النابه أيما ثراء، وبايع عبقريته هؤلاء، وحسبه بيعة فيها هؤلاء.

* * *

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٢ جمعت يد السماء طائفة من الزعماء فى جمعية واحدة أنشؤوها لتكون ميدانًا لنشاطهم القومى، وهى الجمعية الخيرية الإسلامية، فإذا بمنشئيها هم زعماء الإصلاح الدينى والسياسى والقضائى والاجتماعى، ومفاخر الطب، ومنشئو الجامعة، حتى ليندر فى تاريخ أمة أن تكون مدينة بمثل هذا الدين الضخم لمثل هذا العدد القليل من الأصدقاء! «محمد عبده» و «سعد زغلول» و «قاسم» و «حسن عاصم» و «الهلباوى» و «حشمت» و «علوى»، وإذ رؤساؤها «محمد عبده» إلى أن مات، «فالبرنس حسين كامل» إلى أن تولى العرش، وقد

استبقى رياستها مع رياسة مجلس شورى القوانين، فالبرنس «يوسف كمال»، «فعدلى يكن»، «فمحمد محمود»، «فالمراغى».

وظل الهلباوى مستشارها القضائى ثم وكيلها هو ومحمد محمود فى بضع عشرة سنة الأخيرة، ثم استقل بالوكالة فى رياسة محمد محمود، وكان سكرتيرها «طلعت حرب» لكن الهلباوى كان يستأثر فى أغلب الأوقات بكل الاختصاصات.

ولم يشأ القرن التاسع عشر أن يزايل الوجود قبل أن يترافع الهلباوى فى قضية خطيرة: لقد أطلق الأمير أحمد سيف الدين على الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) لسوء معاملته لزوجته أخت الأمير رصاصات سلمه الله منها وحكم على المتهم ابتدائيًا بالسجن ثمانى سنوات، فاستأنف.

ومضت إحدى الأميرات تسعى لدى إحدى (الكلفوات) لترجو زوجها «إبراهيم الهلباوى» أن يقبل الدفاع عن المتهم، فقبل على شريطة أن يكون وحده، فقبلوا. ودفع بأن الأمير مريضة أعصابه فثار المتهم وعزله من المرافعة، فى أثنائها، فسجل الهلباوى هذا العزل دليلا على صحة ذلك الدفاع!!

وصدر الحكم فى الاستئناف بإنزال العقوبة إلى ٥ سنين وانتهى الأمر بالأمير إلى أن قضى بقية حياته فى المصحات!

أما الهلباوى فدامت خصومة الأمير فؤاد له حتى مات وهو ملك فى سنة ١٩٣٦.

فى هذه الآونة كان قاسم يكتب، وكان على يوسف يكتب، وكان محمد عبده يكتب، فراح الهلباوى يكتب مقالاته المشهورة فى ذلك العهد بعنوان «إلى أى طريق نحن مسوقون». وذاع اسمه فى كل مكان، وأصبح من النوادر التى يتناقلها المثقفون قول العامة إذا تخاصموا: «أقتلك وأجيب الهلباوى».

وهكذا نعتته الأمة بما كان ينعت به «لاشو» نفسه إذ يقول «أنا الدفاع» بل لم يكن يطول به المكث فى الطريق، أو فى السوق، حتى تحييه الجموع وتكبر بيانه ولسانه.

دخل رجل يومًا يشترى «قطعة لسان» فأغلى بائع اللحوم الثمن، فصاح فى وجهه المشترى «هو لسان الهلباوى»!

وما نزال لليوم نسمع من «محطة الإذاعة المصرية» المنولوج الذى يباهى فيه صاحبه بأن له «فصاحة الهلباوى».

* * *

فى سنة ١٨٩٢ ولى الخديو عباس ورسم لنفسه سياسة الاستعانة بالنابغين يدفع بهم طغيان

الإنجليز فاتخذ الهلباوى منذ سنة ١٨٩٣ - مستشارًا للأوقاف الخصوصية ومستشارًا لديوان عموم الأوقاف ومستشارًا للخاصة الخديوية.

وأصابته هذه الظاهرة التى تباهى بها المحاماة كل المهن، وهى أن نباهة الذكر فيها بداية التبعات الثقال، فلا معدى عن التسلّح اليومى لها بالعلم والكرامة، فإدبارها مر، وإقبالها مرهق! حتى ليكثر الهواة فيها من القدراء، يؤثرون التخفف من أعبائها على الإدبار عنها، ككثير من النوابغ، للعمل فى وظائف الإدارة أو القضاء.

وكان إقبالها على الهلباوى فوق ما قدر ودبر. فلم يكن له بد من التعويل على جماعة من المبرزين كل فى ناحيته، ففى ديوان الأوقاف يعاونه وكيل قسم قضايا الأوقاف من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٣ «عبد العزيز فهمى» - الرئيس الأول، بل الأكبر، لمحكمة النقض، والنقيب الثانى للمحامين إذ الهلباوى هو النقيب الأول، وثانى الثلاثة فى ١٣ نوفمبر، حيث كان سعد هو الزعيم الأول. وعبد العزيز فهمى أول واضع لمشروع دستور لمصر فى إبان مفاوضات الوفد المصرى فى باريس سنة ١٩١٩ وهو أكبر المشاركين فى دستور مصر ١٩٢٣ كما يظهر من أعمال لجنة الدستور ويليه فى ذلك عبد الحميد بدوى باشا رئيس هيئة قضايا الدولة.

كما كان يعاونه فى المكتب من بداية حياته طائفة من نوابغ الجيل القضائى مثل «عبد الرحمن سيد أحمد باشا» أول وكيل لمحكمة النقض وصفوة من النابهين الآخرين ممن تعاونوا معه وأفادوا منه، وأفادوه.

وكان الاعتراف بمزايا مساعديه إحدى مزاياه، وبهذا الاعتراف بفضلهم، والاغتراف من علمهم، وصل ذهنه بالفقه المصرى والأجنبى، وعلوم شتى وأبحاث معدة فى كل شأن.

ومن قبل هذا الأستاذ كان «ريباز» و «بلنك» و «ديمون» و «كلافير» و «دبروفراى» يقدمون الأبحاث العظمى «لميرابو» الذى «خصه الله -كما قال جيته- «بموهبة الكشف عن الكفايات، وكانت الكفايات تلقى بنفسها بين يديه تأسرها طبيعته القوية المسيطرة، وبهذا حفت به جماعة من الأفذاذ ملأها بحرارته ودفعها إلى الغاية العليا التى كان يتغياها...» لكن صمت «ميرابو» طوى أعوانه أربعين عامًا، أما الهلباوى فلم يكن يألو أعوانه إعلانًا. وليس المقام مقام سرد لأسمائهم فحسبنا أن نذكر بعضهم. «كأحمد بك قمحة» وكيل مدرسة الحقوق و «عبد الرحمن سيد أحمد باشا» و «مراد محسن باشا» ناظر الخاصة الملكية و «حسن فريد بك» وكيل محكمة الاستئناف «وإسماعيل صالح بك».

وهكذا يلتقى الهلباوى كمحام، أو كرجل عام، بأضخم معالم التاريخ المصرى وكنوزه الفكرية، متعاونين معه، أو زملاء له، أو تلاميذ عليه.

وفى سنة ١٩٠٧ أنشىء حزب الأمة برياسة «محمود باشا سليمان» وعضوية «الهلباوى» و «على شعراوى» و «إبراهيم سعيد» و «عبد العزيز فهمى» و «لطفى السيد» و «حسن عبد الرازق» و «محمود عبد الغفار»، وغيرهم ممن أضحوا فى الغد نواة «حزب الأحرار الدستوريين».

* * *

توثقت عرى الإكبار والإعجاب بين الخديو الشاب وبين مستشاره النابه،فغدا شأنه كشأن «لاشو» مع «نابليون الثالث»، يحضر اجتماعاته وحفلاته. ويندفع كبير المحامين - الهلباوى - كدأبه، فيقلد أمير الشعراء - شوقى - فى تقليد الرتب، لرجال الأدب، مقترحًا أن تمنح الرتب للمتبرعين «للجمعية الخيرية»، فيخفق، ومع ذلك يظل محلا لعطف الخديو، إذا حزبته الأمور فى المحكمة عهد إليه بمهمة الرأى أو مهمة الدفاع، كما حدث فى قضية «التلغرافات» - وسيأتى ذكرها - وفى قضية «المنشاوى».

كان من الأغراض الخفية للقضية الأخيرة وضع حد لتدخل الخديو شخصيًا فى أداة الحكم، فاتهم «على شلبى أفندى» مأمور مركز طنطا بأنه حمل بعض المتهمين بسرقة مواشى للخاصة الخديوية إلى بلدة «المنشاوى باشا» حيث جلدوا، فقدم المأمور والمنشاوى محبوسين لمحكمة الجنايات وعهد إلى «الحسينى» بالدفاع عن الباشا وإلى الهلباوى بالدفاع عن المأمور، وأشفق «حسن باشا عاصم» سر تشريفاتى الخديو على صديقه من تلك القسمة الضيزى إذ يتولى الدفاع فى هذه القضية وفى قضية «التلغرافات» وفى قضية «الخازندار» عن أسوأ المتهمين مصيرًا، لكنه كعادته كان بطل المرافعة، إذ أثبت كما قال «أن المأمور كان عبد المأمور» وهنأه فى الجلسة رئيس النيابة «أحمد طلعت بك»... الذى صار وزيرًا فرئيسًا لمحكمة الاستئناف.

ولما برىء موكله لم تصله كلمة شكر، ولا قيمة الأتعاب!. فذهب إلى «الأسكندرية» ليقابل الخديو بعد صلاة الجمعة، فلم يقابله، كعادته؛ وضرب له موعدًا بعد الظهر فى القطار بمحطة «سيدى جابر»، فتأخر عن الميعاد خمس دقائق حتى إذا أقبل لامه الخديو لتأخره، فأجابه «لكنا انتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر!» فتبسم الخديو وراح يلومه على مرافعته إذ حمل على الخاصة فرد الباشوات الحاضرون بأنهم سمعوا وقرءوا فى الصحف أن مرافعته لم تكن شرفًا له فحسب بل كانت تشريفًا للمحاماة.

وقدرت أتعابه بثلثمائة جنيه أرسلت إليه.

لم يفقد الهلباوى استقلاله حتى مع مولاه، لأنه لم يكن يمثل الولاء، ولا الوظيفة، وإنما كان يمثل المحاماة مهنة النضال، والاستقلال.

ولقد دأب على تمجيد ذلك الاستقلال فى كل مجال، فلم يتردد فى أن يترافع فى قضية سرقة

أحجار من جزيرة الزبرجد، وكانت الخاصة الخديوية تعتبرها ملكا لها، فهدم نظريتها، مع اهتمام الخديوى الشخصى بالقضية.

ولقد كانت الخاصة بحاجة إليه مع ذلك..

كان يبرح العاصمة فى نهاية الأسبوع إلى مزارعه، وإنه لفى بعض أسفاره إذ ناب عنه زميل فى قضية للخاصة أمام محكمة الاستئناف برياسة «المستر بوند» وكان الخصم مكفوف البصر، فطعن فى عقد موقع عليه بختمه قائلا إنه كفيف لا يدرى محتوياته، وقررت المحكمة استجواب الموظف الذى استوقعه، وأجلت القضية أسبوعا فحضر الهلباوى ليتساءل أمام «المستر بوند»: ما الفارق بين هذا الكفيف الذى لا يرى ولا يقرأ وبين ملايين المبصرين الذى يرون، ولكنهم مثله لا يقرءون، ولا يصدر من أجلهم قرار بالاستجواب!. أم أن المنطق العادى يتغير إذا كانت خاصة الخديوى هى خصم العميان!!. ولم تنفذ المحكمة قرارها..

جلاد دنشواى

بلغ الهلباوى فى ذلك العهد قمة حظه من المجد، حتى ليكون درعًا يدّرع به الخديوى فى المحكمة، وحتى ليرد على الخديوى كما رأيت، ولكن الدنيا تدور، والليالى مثقلات بالعجائب... وأثقلها ذلك اللقب الذى كانت تدخره له غيوب القدر «جلاد دنشواى».

ففى يوم الأربعاء ١٣ من يونيه سنة ١٩٠٦، قام خمسة من الضباط الإنجليز من معسكرهم إلى «دنشواى» من أعمال «المنوفية» لصيد الحمام فأصابوا بعض الأهلين، فالتحموا، وأصيب بعض الضباط إصابات أفضت إلى الموت.

كان الهلباوى فى عزبته بالبحيرة إذ وقع الحادث فترامت إليه أنباؤه فعزم أن يحضر التحقيق مع المتهمين وهو فى طريقه إلى القاهرة، ولما وصل إلى طنطا سأل ناظر المحطة عن مكان التحقيق فقيل إنه فى «البتانون» فرآه بعيدًا، وكان اليوم قائظًا، فرآه غير صالح للسفر... واستأنف السفر مع القطار إلى القاهرة لأن السماء لم تكن تريد له أن يحضر فى ذلك الجانب..

وكان «مصطفى فهمى باشا» ناظر النظار قد علم أنه على سفر فأوفد مندوبًا إلى المحطة يدعوه إليه فى الوزارة فقصد إليه حيث عرض عليه توكيله كمدع عمومى.

وكانت قد شكلت لمحاكمة المتهمين محكمة مخصوصة تنص المادة الرابعة من المرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيلها لمحاكمة المعتدين على جند الاحتلال على «أن ترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد إتمام التحقيق وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس محاميًا لإثبات التهمة» وقبل الأستاذ كعادته توكيل دون تفكير فيما سيجره ذلك القبول.

وبدأ عمله فى الغداة فماز بين المتهمين وأخرج من التهمة كثيرين بعد خلاف مع أولى الشأن دونه فى مذكراته، ثم اجتمع بمحامى المتهمين الأساتذة «لطفى السيد، ومحمد يوسف، وإسماعيل عاصم» ليظهرهم على خطة دفاعه... وهذا إجراء لا يصنعه غيره.

انعقدت المحكمة برياسة بطرس غالى باشا ناظر الحقانية بالنيابة وعضوية «المستر بوند» وكيل محكمة الاستئناف وفتحى زغلول رئيس محكمة مصر ونائب المستشار القضائى وهو إنجليزى وضابط إنجليزى عن الجيش الإنجليزى..

وترافع الهلباوى ثلاث ساعات فى ليلة ٢٦ من يونيو وفى صباح اليوم التالى، وكان فيما قاله للمحكمة إن سبق الإصرار غير متوفر إلا عند الزعماء وقضت المحكمة بإعدام أربعة وحكم

على اثنى عشر من الباقين بالأشغال الشاقة أو الحبس و ٥٠ جلدة وبرئ ٥٢ شخصًا... وكان يقول إنه خدم المتهمين بمرافعته.

ولما انفضت المحكمة، سأل بطرس باشا الهلباوى عن رأيه فى الحكم فقال «.. إن مثلى مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه، ويرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب بترها، فلا يسع الوالدة إلا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل..».

رفع «كرومر» راية الدم، بمجرد صدور الحكم - فكان تنفيذ الحكم بالشنق والجلد على أعين أهل المتهمين وقراباتهم بربرية هاجت المشاعر، أو كما قال «هيكل باشا» فى كلامه عن مصطفى كامل «... وغداة صدور الحكم نفذ على صورة يقشعر من هولها البدن فكان كل محكوم عليه بالإعدام يعلق فى المشنقة ويبقى معلقًا أمام أنظار أهله وأبنائه إلى أن يجلدوا اثنين من المحكوم عليهم بالجلد.

وكان هؤلاء يجلدون بكرابيج ذات ثمانية ألسن معقود طرف كل لسان منها بقطعة من الرصاص، ومن حول المشانق والمجالد وفوق أسطح المنازل وقف الناس من أهل هؤلاء التعساء وذويهم يشهدون جلودهم تشوى بالكرابيج وجثثهم فارقتها أرواحها معلقة فى المشانق، ومستشار الداخلية الإنجليزى واقف يحافظ على النظام لهذا المشهد الذى أبدعته إنجلترا فى مطلع القرن العشرين...!»

بل كما قال «مصطفى كامل» فى تقريره الذى حمل به على «كرومر» فى مصر وأوربا حملته القاضية «.. نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب فى وسط دائرة مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع وأحاطت «عساكر الدراجون» الإنجليزية بالمحكوم عليهم. والتفت الخيالة المصرية حول الإنجليز وتولى «المستر متشل «مستشار الداخلية» ومعه مدير المنوفية، أمر التنفيذ! وقد تقدم إليهم ابن أول المحكوم عليهم بالشنق، سائلا مقابلة والده لأخذ وصاياه الأخيرة فرفضوا قبول الرجاء الذى هو أعز ما يرجوه الإنسان ويحتمه الشرع والعدل... فشنق رجل، ولبث أعضاء عائلته وأقاربه وهم على بعد يملئون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب... وجلد اثنان أمام الجثة وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات! واستمر ساعة من الزمن!... منظر وحشى مهيج...

إنى جئت اليوم... أسأل الإنجليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الأدبى والمادى لإنجلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف الهمجية...

جئت أسأل الذين يجاهرون فى كل آن، ذاكرين الإنسانية، مالئين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط، إذا حدثت فظائع فى بلاد أخرى دون فظيعة «دنشواى» ألف مرة أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة «دنشواى»، يكفى وحده أن يسقط إلى الأبد المدنية الأوروبية فى أعين العالم كافة... جئت أسأل الأمة الإنجليزية إذا كان

يليق بها أن تترك الممثلين لها فى مصر يلجئون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عامًا، إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية. بل وأكثر من همجية...»

وحملت صحيفة «الحزب الوطنى» (اللواء) على الحكم وعلى المدعى العمومى وسيطرت عوامل شتى على الحادث وكان الهلباوى - كما جاء بمذكراته - قد ترافع ضد إخوة «الشيخ عبد العزيز جاويش» محاميًا عن «الكونت زيزينيا» فى مارس سنة ١٩٠٦ فبرىء رجال الكونت وأدين أخوة الشيخ - فتربص الكاتب العظيم لفرطات المحامى العظيم.

وانتقل الأمر إلى مجلس العموم بإنجلترا وتداولته الصحافة فى فرنسا فطاح «باللورد كرومر»... فاستقال فى ٤ من مارس سنة ١٩٠٧ واضطرت إنجلترا إلى الموافقة على العفو عن المحكوم عليهم فى «دنشوى» فى ٨ من يناير سنة ١٩٠٨ بفضل مصطفى كامل. وبقى الهلباوى بمصر يحمل وحده أوزار الحادث كله عند الكتاب من مواطنيه... يريدون أن يقتلوا كرامة رجل ليحيوا شعور أمة!! فلم يمت لأن الأمة تريد له الحياة.

قال رحمه الله فى مذكراته «وأمسى الهلباوى معروفًا بعنوان لطيف وهبه له الشيخ حاويش وهو جلاد دنشواى». بل إنه ليختتم تعليقه على هذه القضية بقوله:

«ما أتعس حظ المحامى وما أشقاه، يعرض نفسه لعداء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله فإذا كسب قضية موكله، أمسى عدواً لخصمه دون أن ينال صداقة موكله».

وفى يوليو سنة ١٩٠٦، وجه حافظ إبراهيم للهلباوى، داليته المعروفة

أيها المدعى العمومى مهلا ... بعض هذا. فقد بلغت المرادا
قد ضمنا لك القضاء بمصر ... وضمنا لنجلك الإسعادا
فإذا ما جلست للحكم فاذكر ... عهد مصر، فقد شفيت الفؤادا
لا جرى النيل فى نواحيك يا مصر ولا جادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك النبت يامصر فأضحى عليك شوكًا قتادًا
أنت أنبت ناعقًا قام بالأمس فأدمى القلوب والأكبادا
إيه يا مدره القضاء ويامن ... ساد فى غفلة الزمان وشادا
أنت «حلادنا» فلا تنس أنا ... قد لبسنا على يديك الحدادا

أما عن الناحية السياسية فليست خطيئة الهلباوى بالقدر الذى قدرته الصحافة المعادية، وأما عن الناحية القضائية، أو قبول المرافعة فى القضية، فإن دكريتو المحكمة أوجب حضور المحامى ووجود المدعى العام كما أوجب جلوس القضاة، وتقاليد المحاماة لا تنهى عنه، وبوجه خاص لم تكن تقاليد هذا المحامى الشخصية تأباه، فلقد قضى حياته يترافع عن كل المتقاضين، ومنهم خصومه السياسيون! وأما الأتعاب فكانت ٣٠٠ جنيه وهى أتعاب عادية بالنسبة له فى ذلك

العهد.. ولقد وصلت أتعابه قبل ذلك إلى ٥٠٠ جنيه فى بعض القضايا.

لكن الحملة أنتجت آثارها، فكانت درسًا قاسيًا من السماء، وإثباتًا لقوى الأمة. فإلى أى ذروة من الذرى، وعند أى من الحدود، كان هذا الرجل الجبار الخطى، سيظل مندفعًا فى الصعود!!

حورب الهلباوى حربًا مدمرة، ونقص دخله فى الأعوام الثلاثة التالية، وكادت تبـل نفسه فى غمرات الأسى، وانطوى عليها يذاكرها ما فات وما هو آت..! فلما تكدر الأفق أمامه فى الدنيا، تطرق الشك إليه فى المحاماة، وكادت تقصف عوده سخطات الوطن.

وعرضت عليه فى هذه الأثناء، وظيفة مستشار فى محكمة الاستئناف، أوشك أن يقبلها، لولا أن جاءته الحكمة من صميم الريف على لسان سيدة مكفوفة البصر، عرضت عليه قضيتها وحدثته أنهم يروون فى فناء المحكمة أنه سيلى قضاء الاستئناف، وذكرته بأن فى مصر أربعين مستشارًا سيكون واحدًا منهم، ولكن فى مصر محاميًا واحدًا لا مثيل له، هو الهلباوى، فتبسم ضاحكًا من قولها. وكأنما كانت كلمة القدر، فقبل القضية ولم يقبل القضاء، ورفض ما حملته إليه من الأتعاب قائلا إننى مدين لك بكثير... ودافع عن بنتها القتيل دفاعًا أكسبها كرامتها ودعواها.

وراح يدفن آلامه فى الثرى... بالعمل فى سبيل الثراء، والعناية بمزارعه المترامية الأطراف فى شمالى الدلتا.

لكنه عرف الاضطهاد، أفظع ما يكون الاضطهاد، من القوى، ومن الجماعات ومن الأفراد، فكان أعظم صوت ارتفع بأنات المضطهدين...!

وتألف من هذا الاضطهاد، ومن محاكماته الشخصية السابقة، ذلك المزاج التاريخى للمحامى الضخم الذى دخل به فى ذمة التاريخ. مدافعًا ضد الظلم، من أجل نفسه، ولأجل الناس.

* * *

ولا غرو إذا قرأنا فى مذكرات سعد زغلول

[فى يوم الاثنين ٢٦ ابريل ١٩٠٩ انعقد مجلس النظار. وقال الخديوى:

إن مركز محمد فريد فى الحزب الوطنى متزعزع. ويراد حلول الهلباوى محله]

وأى هذا كان فهو شهادة من الخديوى فى مجلس نظاره، بالحزب الوطنى أو من الحزب الوطنى، بمكانة الهلباوى فى الوطنية المصرية، تعضدها شهادات أخرى مثلها أو أقوى منها على ما سوف نرى. واسم الهلباوى يتردد فى غير موضع من مذكرات سعد وكلها تشير إلى مكانته المرموقة وحاجة الأمة إليه.

محامى القضايا الوطنية

١ - قضية أحمد حلمى ١٩٠٩

لم يطل على الهلباوى عهد الأسى والأسف، إذ جاءته التحايا سراعا من معسكر الخصوم...!

فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطنى، موسطين الأستاذ «لطفى السيد بك» ليتولى الدفاع عن الأستاذ «أحمد حلمى»[١] أحد كتاب الحزب. وأحد واصفى يوم التنفيذ فى دنشواى، وكان قد اتهم فى قضية صحفية يمس الدفاع فيها ذات الخديو، وهم يخشون رفضه لما غمزته به أقلامهم ولاتصاله بالخديو، فقبل الهلباوى القضية قائلا، «ليس قبولى لهذه القضية بحاجة إلى وساطة».

وانطلق ناظر الأوقاف، إلى مستشار الأوقاف، يستنكر منه وهو محامى الخديو، أن يحضر ضد الخديو!

قال لست حاضرًا إلا عن متهم!

فجاءه ناظر الخارجية «حسين رشدى باشا» فصمم.

فدعاه ناظر النظار فصمم.

قالا لقد كنا نفكر فى أن نستصدر عفوًا عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة؛ لكن تصميمك يجعل الطريق شاقة!...

قال: الآن زال شكى وسأترافع...

ترافع الهلباوى عن المتهم، وهو عليم بما سيفقده، لكنه لم يدخر كفاياته ومرتباته واتصالاته، وحرية أخيه!... من أجل حرية المتهم فى جريمة رأى[٢]. وعلى ذلك قدم استقالته[٣] من وظائفه ليترافع.

---

(١) ابو زميلنا المرحوم المستشار بهجت حلمى وجد الصحفى صلاح جاهين.

(٢) وفى مذكرات سعد ما يوضح فزع الخديوى من القضية [اجتمعنا يوم الجمعة ١٢ مارس سنة ١٩٠٩.... ثم صعدنا إلى الخديوى ودار الكلام فى القضية المرفوعة ضد صاحب القطر المصرى (أحمد حلمى) وما حصل من القاضى من تأخيرها إلى ٥ إبريل واستنكر ذلك]

ثم نقرأ فى مذكرات سعد [٢٩ مارس ١٩٠٩.... وقد دعينا للاجتماع بالقبة أمس... وأظهر الخديوى استياءه من الهلباوى وخطابته فى حزب الأمة لكونه موظفًا بالأوقاف] فالهلباوى يؤرقه مرتين فى شهر واحد. ويفضى بذلك إلى مجلس النظار!

(٣) كان أعضاء اللجنة أصدقاء ثلاثة للهلباوى وزملائه فى عضوية الجمعية الخيرية: رشدى باشا وزير الخارجية والنائب العام ثروت باشا وأحمد فتحى زغلول باشا (أخو سعد الأصغر) وكان من قضاة محكمة دنشواى.

ولم تمض أسابيع حتى شكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف، لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب ثم ألغيت الوظائف أو كما ورد فى كتاب عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية «لما كان قد تبين من أن ما يتقاضاه المحامون التابعون لقلم القضايا من أجر لا يتناسب مع الأعمال التى يؤدونها».

٢ - قضية الوردانى

ثم تتابعت التحايا - وحتى الزمن هامته للرجل الذى لا يحنى هامته!... ففى ٢٠ من فبراير ١٩١٠ قتل الدكتور «إبراهيم ناصف الوردانى» من الوطنيين المتطرفين «بطرس غالى باشا» ناظر النظار وكان من المتهمين بالاشتراك معه الأستاذ «عبد الخالق عطية» المحامى ووكيل مجلس النواب فيما بعد، فوكل الهلباوى فى المرافعه عنه أمام قاضى الإحالة، ولما صدر القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد الشركاء، بقى «الوردانى» وحده، وكان قد راعه دفاع الهلباوى بجلسة الإحالة عن عبدالخالق، فبعث إليه كتابًا عن طريق رئيس النيابة يرجوه أن يترافع عنه[1].

ويقول الهلباوى عن ذلك الخطاب وهو يملى مذكراته سنة ١٩٢٩: «... ومع أنه مضى نحو العشرين عامًا لازلت أذكر ما اعترانى من الغبطة والسرور بهذا الحظ...»

وأى غبطة، وأى حظ!... لقد تولى خصومه أن يردوا على خصومه! بل على أنفسهم...!.

إنها لظاهرة عظيمة، تلك التى تفرض فيها العبقرية نفسها على الخصوم وكأنما تضيق عليهم المسالك المتنادحة، فلا يجدون لهم ملاذًا إلا العدو..! أم أنه ليس ضيقًا تضيقه الدنيا، وإنما هى الضخامة التى تزحم الوجود كله، وتملأ الفراغ كله، فلا مهرب منها إلا إليها!

عندما نظرت القضية سأل الرئيس «المستر دلبر اوغلو» عن برنامج المحامين فقالوا: إن محمود بك أبو النصر سيترافع فى سبق الإصرار، وأحمد لطفى بك فى أن الجريمة شروع أما الهلباوى بك فسيترافع فى الظروف المخففة.

ترافع لطفى «النقيب الرابع لسنة ١٩١٦» وأبو النصر «النقيب الثالث لسنة ١٩١٥» حتى إذا جاء دور الهلباوى «النقيب الأول» جاء كعادته آخر المترافعين، وكان قد أعد مذكرة مثلما أعد النائب العمومى - ثروت باشا - مذكرة. فهو الذى حقق القضية ساعة وقوع القتل. وهو من أبلغ رجال القضاء فى العربية وأعظم نائب عام فى تاريخ القضاء. سأل الرئيس الهلباوى: هل ستكون مرافعتك من طراز مذكرتك؟ قال بلى، قال: «يا هلباوى بك: إن من واجباتى أن أنبهك أنك إذا خرجت فى مرافعتك عن الموضوع إلى السياسة تضطر المحكمة إلى جعل الجلسة سرية» فأجاب... بأنه مضطر بحكم الدفاع أن يتكلم فى السياسة لأن الجريمة

---

(١) وبهذا وضعت شهادة الوردانى مرافعة الهلباوى أمام قاضى الإحالة فى مقدمة المرافعات الوطنية.

سياسية، فأذن الرئيس بالكلام، حتى إذا وصل الهلباوى إلى الكلام عن اتفاقية السودان، وقفه وأمر بإخلاء القاعة.

وهكذا اقتضى نظام السرية أن يطوى عن جمهور الأمة ذلك الدفاع العظيم، لولا ما آل إلينا من مذكراته المكتوبة بالعربية والفرنسية.

استمر نظر القضية من ٢١ من أبريل سنة ١٩١٠ إلى ١٨ من مايو سنة ١٩١٠ بعد أن غمرت البلاد موجة من التوتر: فالمحتل فى فزع من مضاعفات الوعى السياسى الجديد، والوزراء والحكام مروعون من الصدمة التى أصابت الرأس منهم، والأمة تحبس أنفاسها، هالتها المفاجأة، قانطة مما روجه المرجفون من دعاة الاحتلال من أن التعصب الدينى سبب الحادث، متسائلة ماذا عن المستقبل؟.

فلما تقدم الهلباوى بدفاعه تقدم فى جلال المحاماة ليثبت أن فى مصر رجالا ليسوا أقل بطولة من «شوفو لاجارد» و «بربيه» و «مالزرب» و «دى سيز» وهو الهلباوى الذى يقول فى مذكراته:

«أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيرًا ما يعرض صاحبه إلى الخطر وإنى كنت ولازلت أعتقد بأن صناعتى شبيهة، إلى حد ما، بالعسكرى المجاهد، وهو فى الخندق يقدم نفسه ضحية لوطنه. ويكفى أن يراجع القارئ ما حدث لى من الأخطار....».

إن الهلباوى ليتحدى الخطر، فيحمل على الدولة المحتلة حملة هائلة، كما يتحدى فى القيام بواجبه فى كل مناسبة، سلطان الكبراء أو الوزراء أو سلطان الخديو، بل إنه ليتحدى الضعف البشرى، فيترافع عن المتهم ولو كان هو خصم المتهم، فتلك هى المحاماة: أداة العدل، والعدل أقوى من الضغينة، وهى صناعة الشجعان والشجاعة أول ما تكون، تكون ضد النفس. وآية المروءة والنجدة، والنجدة الحق نجدة الخصوم.

المحامى فى ردائه هو الجندى فى شِكته، يدافع عن ثرى الوطن حين يدافع عن وجود الوطن، وعن المعانى العالية التى اختص بها الناس، وهى الحرية أو الكرامة أو المال، بل الروح أحيانًا. لكأن المحامين فى مكانهم الذى يطل عليه القضاة، جند فى الخنادق مستهدفون للمهالك، ولا عليهم إذا لقوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب، أو خاصمتهم أقوى القوى فى الوجود.

إننا لا نستطيع أن نراجع - كما أهاب بنا - ما حدث له من أخطار وإن كنا نكاد نستشعرها. لقد بلغت المحاماة على يديه ذروتها، فهو الرجل القدوة الذى يحمل المشاعل، ويذوق عذاب الحريق، لينير لمن بعده الطريق؛ فكان كما قال: «هنريون دى پانسى» «متحررًا من القيود التى تقيد سائر الرجال، تسمو نفسه عن الاحتماء بغيره، ويبلغ به إنكار الذات ألا يصطفى لنفسه المحسوبين والعبيد، لاسيد له، ولا عبد عنده».

وقف الهلباوى إلى جوار «الوردانى» كما وقف من قبل، وكما سيقف من بعد، إلى جوار الذين لا ناصر لهم والذين تقف القوى كلها ضدهم.

* * *

وقف الهلباوى فى فاتحة هذا القرن إلى جوار «الوردانى» وهو خصمه السياسى مثلما وقف «برييه» بفرنسا فى فاتحة القرن الماضى وهو ملكى، إلى جوار «كامبرون» قائد الحرس الإمبراطورى، وقائل الكلمة المشهورة فى «ووترلو» «الحرس يموت ولا يستسلم»، فلم يخضع المحامى فى واجبه لمذهبه، بل صاح «برييه» الملكى فى وجه الملكية بمقولته العظمى «لا يليق بالملك أن يجمع الجرحى من المعركة ليقذف بهم إلى المشنقة».

ولما قدم «لويس بونابرت» «لمجلس الأعيان» لمحاولته إحداث انقلاب فى الدولة، وكان الأعضاء قد شاركوا فى عدة انقلابات صاح فيهم مدافعًا عنه ضدهم «ضعوا أيديكم على ضمائركم قبل أن تحكموا وقولوا: نشهد الله والوطن، أننا لم نكن لنشترك فى نظامه لو نجح انقلابه.. فلن يصلح للقضاء عليه إلا من كان يثور ضده إذا نجح!»

وهذا أبوه «برييه الكبير» يتقدم للدفاع عن «أشجع الشجعان» فى جيش نابليون المارشال «ناى» والصحافة الملكية تتوعده، والجماهير تتربص به. ولما نظر «شوفو لاجارد» إلى الملكة فى سجنها وجد أيام السجن قد شيبتها فى صباها، فبكى...! فراحت هى تطمئنه! حتى إذا انتهى من مرافعته طلب النائب العمومى رأسه، فلم ينج إلا لسرعة تغيير النظام... ولما استقبله «نابليون» بعد سنين قال له: أأنت المدافع عن «مارى أنطوانيت»؟ قال أجل يا مولاى: أنا المدافع عن ملكة فرنسا...

بلى: تلك هى المحاماة وذلك «شوفو لاجارد» نفسه محامى «مدام رولان» القائلة «أيتها الحرية، كم من الدماء تراق باسمك!» ومحامى رئيس المجلس «بايى» ومحامى عذراء الثورة «شارلوت كورداى» قاتلة زعيمها «مارا» كانت الرءوس تتساقط من حوله، ومع ذلك يترافع عن هؤلاء الذين سفك القضاة الظالمون دمهم. وهو لا يخاف ولا يختفى... بل وهو يعلم منذ شهور أن «مالزرب» قال «لمجلس الوفاق» وهو يترافع عن الملك: «إنى أقدم إلى المجلس الحقيقة ورأسى فقتل الملك وقطع رأس المحامى!

أما «دى سيز» المحامى الثانى عن الملك فسيق إلى السجن فى انتظار الإعدام.

لقد قهر المشرع المحاماة فى المجلس التشريعى فألغى نظامها، وألقى بنوها ألويتها وفيهم رئيس المجلس «توريه» وزعيم الثورة «روبسبيير» وخطيب المثقفين «برناف» وكبار المشرعين «كبورتاليس» و «مرلان»، لكنها كانت تتحدى الطغيان خارج المجلس وداخله، فيتصدى بنوها

للدفاع متبرعين برءوسهم على أكفهم دون أن يعرف الرعب سبيلا إلى قلوبهم!

تلك مواقف المحامين إلى جوار رجال تتطاير حول أعناقهم سهام السياسة. وإذا كانت مواقفهم الأخرى أقل روعة فهى أكثر عددًا، لكنها ليست أقل كرامة...

تلك صناعة الشجعان! ولم يكن الهلباوى إلا واحدًا من أشجع الشجعان، الذين شقوا الطريق إلى مجد الصناعة؛ كانت المحاماة عنده، موهبة، قبل أن تكون علمًا أو تجربة، يهدر مصلحة محققة لنفسه فى سبيل مصلحة محتملة لموكله، ويضحى بذاته وماله فى سبيل رأيه وكرامته، وإن تعجب فاعجب له إذ يضحى كل شىء فى سبيل أعدائه!

لكن العجب يزول، والإعجاب يزيد، إذ تدرك أن التضحيات ليست فى سبيل العدو، وإنما هى سبيل المحاماة...! وهى ضمان العدالة الذى لا يغنى عنه أى ضمان وفيها من البطولة أكثر مما فيها من الصناعة.

إنه الهلباوى نفسه الذى يهيب بالمحامين «... أن يعلموا أن المعارك لخدمة الوطن لن تصدق مبادئه او غاياتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن على أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعًا وخصوصًا المحامون أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه فتلك هى حقيقة المحاماة».

أجل! يالها من صناعة «تسمو - كما قال داجوسو - على القيود وترتفع بصاحبها دون أن تحد من حريته، تزرى بالزخرف الذى لا يفيد الفضيلة، وتجعل الرجال نبلاء، وإن لم يولدوا نبلاء، وتجعلهم سعداء، وأغنياء، دون أن تتوافر لديهم أسباب الثراء...»

وقف الهلباوى فى هذه الآزفة مواقف الأبطال حين البأس، لا ينخلع قلبه، ولا تطرف عينه، لأن حضور ذهنه لم يكن يعوزه عند الفواجع بل كان يزداد. لم تخذله شجاعة النفس ولا شجاعة الجسد - أمام المحكمة وهو يسمع، ويبصر، السخط المدمر، على المتهم وممثلى المتهم، وما يصدر عن رئيس الجلسة الإنجليزى من المعانى فيصيح بالرئيس إذ يقاطعه، ليمنعه أن يقاطعه! ويستطرد ليخاطب المتهم بكلام ضخم كأنما يخاطب به التاريخ:

«خدمت نحو الخمسة وعشرين عامًا محاميًا، ولم يخطر ببالى يومًا.... سبب اختيار الرداء الأسود حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء، ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذى تزدان به صدور من عهد إليهم إصدار الأحكام النهائية. أما الآن وقد أبعدت عن قلبى هذه القضية كل راحة. وجعلتنى مرآة لتلك القلوب المنفطرة كأم المتهم وشقيقته وباقى أهله... قلت إن كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمز الحداد والمصائب للمحامى الذى يمثل القائم بالدفاع عنه، وباللون الأخضر الذى يتحلى به صدر القاضى، الرمز إلى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة، فنعم الاختيار...

كأنما نحن هنا فى هذه القاعة، أمام أولئك القضاة المشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض، نقوم بمأمورية شبيهة بمأمورية أولئك الأحبار فى هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة إلى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه... فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكمًا فى عباده، الذى علمنا أنه كما أن من صفاته العدل، فإن من صفاته الرحمة، وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل...»

ثم يقول...

«الآن لى كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدى القاضى: الأولى، أنى إذا كنت قاسيًا عليه فى نعته فلأنى خاضع لقانون ليس دائمًا.. ملتئما فى أحكامه مع ما توحى به الذمة والضمير، لأنه مضطر فى أحوال كثيرة - رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانته - أن ينظر نظرًا آخر فى تعريف الحل والحرام، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون.

فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضًا أن تتقبل قبولا حسنًا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية. الثابتة: أنى إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران، فلأن ذلك واجب أيضًا يقتضيه الدفاع. ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال، وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء وقطاع الطريق، فارفع نفسك عن هذا السبيل، واقبل نبال الموت بقلب البواسل، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدًا..

اذهب إلى لقاء الله الذى لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن ظروف الزمان والمكان.

اذهب مودعًا منا بالقلوب والعبرات.

اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك.

اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة».

❁ ❁ ❁

وليس بدعًا أن تقرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات. فى نظامنا القضائى الذى لا يعرف «الاختزال» فيهدر الفصاحة القضائية كلها وكثيرًا من الحقائق، ثم لا ترى إلا معالم لما قيل، أما الصيحات والوثبات واللفتات، والألفاظ التى كان لها فى فمه معان تضاف إلى معانيها، وقوة فوق القوة التى فيها، وفى كلمة واحدة «المرافعة»، فلا نلتقى بها على حقيقتها وكامل روعتها.

وهكذا تضافر الارتجال وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره.

والفصاحة القضائية كالكتابة على الرمل أو على الماء «عمل» يبعثره الهواء ولا تحفظه

المضابط ولا المطابع. سأل رجال «الأكاديمى» النقيب «بتولو» عن كتاب يتقدم به ليقبل بينهم وفقًا للتقاليد فقال «ليس لدى شيء» قالوا «تجمع بعض المرافعات فى مجموعة» قال «... ولا هذا أيضًا... إننى رجل كلام، لم يكتب مما قلته شيء، فخذونى كما أنا، أو دعونى»... فأخذوه..

وفى سنة ١٩٣٥ قصد مصطفى بك حنفى وكيل وزارة العدل السابق إلى الهلباوى فى مكتبه يطلب مرافعة من مرافعاته لنشرها فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية بمناسبة انقضاء خمسين عامًا على إنشائها - وكانت الخمسون عامًا قد انقضت على الهلباوى فى المحاماة - فقال له: ليس عندى. فنقلوا بعض المرافعات من محاضر الجلسات.

أو كما قال «هنرى روبير» عن «جامبتا» «إن أسوأ ما يصيب الخطيب المرتجل أن تنشر خطبه - لأنها ستكون جافة خالية من الإشارات التى صحبتها عند الإلقاء ومن موسيقى الصوت الذى ألقاها».

ولا يصدق هذا المقال على أحد فى مصر قدر ما يصدق على الهلباوى.

❁ ❁ ❁

هاتان قضيتا «دنشواى» و «الوردانى»، بلغ الهلباوى فى الثانية ذروة السمو الفنى، والشرف الوطنى، وتحمل المحنة فى الأولى قيامًا بواجبه كمحام...

كانت قضية «الوردانى» نهاية الانفجار الذى أعقب قضية «دنشواى» فكان صوت المحامى العظيم فى سنة ١٩١٠، رجع الصوت لكلامه لبطرس باشا غالى فى سنة ١٩٠٦ عندما سأله عن الحكم فى قضية دنشواى، ليثبت أن المحاماة مرآة العصر تنعكس عليها علاماته وسماته، وليثبت أنه كان فى الحالين صفحة المرآة، فكان رجل الساعة فى الأولى وفى الثانية...

بل كانت قضية «دنشواى» عنصرًا من عناصر قضية «الوردانى» فلقد قتل «الوردانى» «بطرس باشا» من أجل «اتفاقية السودان»، وحكمه فى قضية «دنشواى»، وتفكيره فى «مد امتياز القناة» وإحياء «قانون المطبوعات»، رغم رفض سعد ومحمد سعيد زميليه فى الوزارة إحياءه، حتى ليستعين بطرس عليهما بتوسيط الخديو، فيحيى القانون فى سنة ١٩٠٩، بل ويصدر معه قانون «النفى الإدارى»!.

ومع أن «دنشواى» كانت سببًا للقتل فقد دعا الوردانى للدفاع عنه فى قضيته الرجل الذى سموه «جلاد دنشواى».

واجه الهلباوى دنشواى مواجهة أبطال المحاماة، فأصاب المحكمة، والمحاكمة والحكم، وتنفيذ الحكم، وأصاب نفسه...! وفى كلمة واحدة: وقف «جلاد دنشواى»، «محكمة دنشواى» فى قفص الاتهام، ولم يلتفت إلى منصة المحكمة قدر ما التفت إلى منصة التاريخ! فقاق نفسه!.

فإذا رجعت إلى كلامه فرأيت حكم المدعى العمومى فى قضية دنشواى على قضاة دنشواى – والقتيل رئيسها – فإنك ستجد أرفع المعانى فى المحاماة وهو تقديم المحامى نفسه قربانًا لموكليه...

* * *

بحسبنا أن نتلو الفقرات التالية مترجمة عن الأصل الفرنسى:

«لقد كانت دنشواى إحدى الفواجع الكبرى التى رزئت بها مصر من عهد الاحتلال البريطانى. كانت محكمة بلا قانون، بلا نصوص، تصدر ما تراه مناسبًا من العقوبات، ولها أن تحكم أقسى الأحكام – حتى الإعدام – على من يرتكب أهون اعتداء على جندى بريطانى. ! كان إنشاؤها مخالفة صارخة للعدالة البشرية، لم يقنع منشئوها بأن يخلقوا محكمة بغير قوانين، ولكن جسارتهم دفعتهم إلى أن يشوهوا جيدها بإجراءات بشعة غاشمة... كان الدكريتو يوجب أن تكون أغلبية قضاتها من الإنجليز...

فكيف يحابى أحد الطرفين...!

ولماذا يميز المدعون هذا التمييز؟ أليس ذلك زراية بحقوق الإنسان فى عمومها، وحقوق المصريين على الخصوص!

«كره المصريون جميعًا هذه المحكمة من أجل هذه الأسباب، حتى ولو طابقت أحكامها العدالة. وليس غريبًا أن يحتقروا من يشارك فيها من بينهم كقاض وكمدع عمومى ولو كان أكثر الناس وطنية وإخلاصًا، لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب، إلى أن يتضح للناس، من بعد، أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لاعيب فيه.

«ومن الناحية الأخرى فإن من يقبل من المصريين أن يشارك فيها يحمل على عاتقه أكبر المسئولية عن القسوة الفاضحة فى أحكامها...»

هذه كلمات الهلباوى فى دنشواى وهو يدافع عن الرجل الذى حاكم رئيس محكمة دنشواى، فقضى بفكره ضده، وقضى بيده عليه!

بل إليك كلماته عن نفسه «لقد كان الحكم فى قضية دنشواى بإجماع المصريين حكما قاسيًا لا يستحقه المتهمون، وكان تنفيذه فوق ذلك أكثر استحقاقًا للسخط... لا فائدة فى القول بأن جميع المصريين الذين شاركوا فى هذه المحكمة قد كرههم مواطنوهم واحتقروهم – ولربما استطاع أحد المدافعين فى القضية الحالية أن يؤكد ذلك أكثر من غيره، لكنا لسنا هنا فى مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا...

لقد جئنا إلى هذه القاعة للدفاع عن الوردانى، ومن أجل ذلك وجب علينا أن ننكر ذواتنا، وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا».

«اللهم إننا نستغفر مواطنينا عما نكون قد وقعنا فيه من أخطاء...»

«إن الذين شاركوا فى هذه المحكمة أو تولوا تمثيل النيابة فيها، قد اعتبرهم مواطنوهم قواد جيش الاستسلام للعدو - يميل الجمهور لاتهامهم بأنهم يخدمون العدو أكثر مما يخدمون مصالح الوطن دون أن يقدر مواطنوهم الظروف التى تصرفوا فيها تصرفاتهم»...

ثم يقول:

«كان بطرس باشا رئيس هذه المحكمة المشهورة فلم ينل غير قسطه من التهم - ومن العسير تبصير الرأى العام بشأنه...».

ولم يفته أن يتكلم عن اتحاد العنصرين فيقول: «... حلت وزارة بطرس باشا محل وزارة مصطفى فهمى باشا التى أرهقت بجمودها الأمة خمسة عشر عامًا... فقابلت الأمة وزارة بطرس باشا بالفرح العام.

أليست هذه الحماسة الشاملة لوزارة يرأسها رئيس قبطى حل محل رئيس مسلم، دليلا قاطعًا على أن مصر لا تخلط المسائل السياسية بالأمور الدينية وأنها تقدر من يخدمونها حق قدرهم أيًا كانت ديانتهم»!!

تلك كلمات الهلباوى عن دنشواى... لم يقل أقوى منها أحد ممن نقموا عليه موقفه فى دنشواى..!!

بلى تلك مواقفه ومواقف زميليه تناقلها الشاهدون، وقرأ مذكرته القارئون، فكانت مجلى عظيما من مجالى الوطنية عبر عنه «هيكل باشا» بقوله فيما كتب عن «تروت» «... تحركت النفوس ذاكرة دنشواى واتفاقية السودان ملتهبة غيرة بما سمعت فى الدعوى من مرافعات الدفاع عن الوردانى مرافعات حارة تفيض تقديرًا لوطنيته...»

ترى لو كان الذين خلعوا عليه لقب «جلاد دنشواى» أحياء، فماذا كان جوابهم لو سألناهم: أى القوانين يحكمون بها فى قضيته: كتاب الله حيث «الحسنات يذهبن السيئات»، أم كلام «شكسبير» على لسان أنطونيوس فى مرثيته لقيصر «إنما تبقى سيئات الرجال بعد أن يموت الرجال، لكن حسناتهم تغيب فى الثرى مع عظامهم».

أما نحن، بعد خمسة وثمانين عامًا تكفى للتحرر من الشخصيات والمثيرات، وبعد ما تحمل الهلباوى من أسى وأذى، وعذاب، فوق مقدور الرجال، فهلا نستطيع أن نسمى جلاد دنشواى «شهيد دنشواى».

٣ - قضية سعد زغلول ضد إسماعيل أباظة لورد كتشنر والخديو

استمر نجم الهلباوى فى الصعود فرأيناه فى عام واحد أملا لبلاده فى مواقف ثلاثة أولها قضيه الزعيم سعد زغلول.

وأسهم فى عظمة المواقف، فزع الخديوى واللوردكتشنر فى اثنين منها واختتام رجال المحاماة العام بانتخابه أول نقيب لهم.

أما الخديوى ففزعه راجع إلى ترك الهلباوى وظائفه عنده من قريب ليترافع عن أحمد حلمى. وحضوره فى قضية الزعيم ضد واحد من صنائعه هو اسم مستعار للخديو، لتشفيس عن غضبه على سعد، وبهذا أتيحت للهلباوى فرصة يدوّى فيها صوته بإعلان فضائح الخديوى ذاته. وأما اللورد كتشنر فكان يهاب الهلباوى وسعدًا معًا فقد سمعه العالم سنة ١٩١٠ يصب على إنجلترا جام غضبه فى قضية الوردانى، وكان اللورد يخشى لو دعاه للشهادة فتخلف أن تتهمه صحافة إنجلترا بتهمة احتقار المحكمة، والخديو وكتشنر أهيب لسعد فقد أتيحت له الفرصة ليثأر منهما معًا لتحالفهما على إحراجه ليترك الوزارة من أيام!

فصّل وقائع القضية الأستاذ محسن محمد فى كتابه الحديث (سعد زغلول - مولد ثورة) ويمكن أن نجترئ عن التفصيل بكلمات:

فسعد كان المصرى الكبير الذى اختاره اللورد كرومر ليضطلع المصريون الصميمون (لا الأتراك) بالمسئولية فى حكم بلادهم. ولما تولى الوزارة فى سنة ١٩٠٦ عارض الإنجليز والخديو من أول الأمر فهو - كمبدأ أستاذه محمد عبده - لا يترك وطنه يتداول أمره هذان العدوّان بل يشترك فى الحكم ويستعمل كلا منهما ما استطاع لحساب الوطن. وفى أواخر سنة ١٩١١ استيقن اتفاقهما معًا ضده فاستقال فى سنة ١٩١٢ وأطلق عليه الخديوى واحدًا من أذنابه بمقال قذف مجهول التوقيع حول سخائم الخديوى نشره الأهرام فى ٦ أبريل وأتبعه آخر بعد أسبوع فكذب سعد المقالين ولجأ إلى القضاء واضطر المحقق رئيس تحرير الأهرام إلى الكشف عن ذلك «المجهول» الذى رمز لنفسه بتوقيع «عارف» فإذا المجهول العارف إسماعيل أباظة باشا الممثل الشخصى للخديوى فى غير مجالٍ والقائم على أموال أخت الخديو والذى يرشحه الخديوى مرات للوزارات ويرفضه الإنجليز.

قال الهلباوى للمحقق [أمرنى سعادة الباشا ألا أطالب الأهرام بشىء تشجيعا لحرية

الصحافة] وبهذا اقتصر التحقيق على العارف المجهول ولم يقدم أدلة فرفع سعد جنحة مباشرة نظرتها محكمة الجنايات برياسة دلبراوعلو -رئيس الجلسة فى قضية الوردانى- وأصبحت قضيه العهد بأطرافها الظاهرين وغير الظاهرين.وانضم اللورد كتشنر إلى كشف المذعورين فوسط الأميرة نازلى فاضل، وفى صالونها كانت اجتماعات الشيخ محمد عبده وقاسم أمين وسعد زغلول من فاتحة القرن - ووسط الخديوى عمه الكبير الأمير (السلطان) حسين كامل.

وقبل سعد الوساطة إذا اعتذر إسماعيل أباظة ونشر اعتذاره. وتولى الوجل كبره أو أوهمه الخديو بشىء إذا رفض. فاستمر سعد فى القضية. ونظرت فى جلسة سرية ووقفت الجماهير على الأبواب، واستشهد المتهم بالوزراء والباشوات والصحفيين فلم يوافقوه على شىء إلا أن أحمد مظلوم باشا قال: [إن سعدًا ضرب المائدة بقبضة يده فى اجتماع مجلس الوزراء فى حضرة الخديو عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعى] وقال شفيق باشا إن الخديوى كان مستاءً لهذا التصرف ويراه استخفافًا به.

ولنا أن نتصور زراية الهلباوى بالخديوى الذى يعارض إنشاء مدرسة للقضاء الشرعى واحترام الجميع للوزير الذى يلزمه خطة احترام القضاء. ودلالة ذلك على سبب المقالين.

وترافع عن إسماعيل أباظة محام له صلة بالخديو (أبو شادى بك) ومما قاله: إن سعدًا عاكس الخديوى فى كل فرصة، وإن سعدًا حُبس فى الثورة العرابية وإن سعدا عضو فى حزب الأمة يحض على الثورة. وإن إسماعيل أباظة كتب ما كتب ليمنع الثورة ضد الخديو!

وسنرى أبا شادى بعد بضع سنين «سعديا» عظيما ونقيبا للمحامين!

وصدر الحكم فى ٣ يونيو بتغريم المتهم ١٠ جنيهات وأن يدفع لسعد التعويض الذى طلبه (جنيه مصرى واحد) وقامت أسباب الحكم على عجز أباظة باشا عن إثبات ما ادعاه وأمرت المحكمة بنشر الحكم فى الصحف.

٤ - قضية سرقة التلغرافات

وفى سنة ١٩١٢ كذلك ترافع الهلباوى عن توفيق كيرلس أمام محكمة جنح عابدين فى القضية المشار إليها وكان موظفا فى التلغرافات وقد أهمت الإنجليز لأن التلغراف كان يحوى أسرارًا حربية مذ كان «كتشنر» قائدا للجيش المصرى فى دنقلة بالسودان وصار (المعتمد البريطانى) بعد جورست وكرومر، كما أهمت الخديوى لأن المتهم الثانى الشيخ على يوسف (باشا) نشر التلغراف فى صحيفته المؤيد - وكانت من صحف الخديوى وقد أشارت إلى القضية الأستاذة مشرّفة محمد المليجى فى كتابها (عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية طبعة

سنة ١٩٨٩) فروت حضوره إذ كان نائبًا عامًّا فى هذه القضية وقتيله للمستشار البريطانى ماكلريث.

وفى مذكرات الهلباوى أن المحكمة قضت ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة أشهر. وفى هذه القضية أثنى محمد فريد على الحكم، وكان وكيلًا للنائب العام فى نيابة الاستئناف، فنقل إلى بنى سويف - واستأنف توفيق كيرلس وترافع الهلباوى وقضى بالبراءة.

وهذه القضية سنة ١٩١٢، كقضية الوردانى سنة ١٩١٠ هما أول قضية وثانى قضية يحضر فيها النائب العام فى تاريخ القضاء المصرى وسنرى فى سنة ١٩٢٥، القضية الثالثة التى يحضر فيها نائب عام آخر والهلباوى أشهر المحامين فيها، وسعد زغلول يثنى عليه من أجلها وإذا أضفنا إلى هاتين القضيتين قضية سعد ضد أباظة باشا فى العام ذاته وجدنا الهلباوى فارس الحلبة تتلاقى على التسليم بعبقريته الأمة والإنجليز وسعد زغلول والخديو فلا عجب إذا استمر اسمه على كل لسان.

٥ - نقابة المحامين

وفى سنة١٩١٢ أيضًاظفر المحامون بقانون ينشىء نقابة المحامين بمجهود بذله الهلباوى وبقية الزملاء من آباء المحاماة فى ظروف مواتية، إذ كان سعد زغلول وزيرًا للعدل فأعد القانون ثم ترك الوزارة فى ٣١ من مارس سنة ١٩١٢ فصدر فى عهد رشدى باشا.

وكان أول ما صنعه المحامون أن اختاروا الهلباوى فى ١٩١٢/١١/١ بأغلبية ٣٠٧ من ٣٣٣ عضوًا فى النقابة وانتخبوه بما يشبه الإجماع ليكون أول نقيب فى تاريخ المحاماة بمصر - وكان ثانى المرشحين أصواتًا عبد العزيز فهمى فنال ٢٦٩ صوتًا، ونال حسن صبرى «رئيس الوزارة فيا بعد» ١٤٨ صوتًا...

ولئن كانت المحاماة وما تزال معسكر التدريب فى ميدان الكفاح الوطنى، إنها بهذا الانتخاب الأول، قدمت نقيبها الأول، إلى المركز الأول من مراكز الوطنية. وهى تحية أخرى بعد دنشواى من معسكر المجاهدين: معسكر المحامين.

وأنشأ المحامون له ذلك اللقب العظيم «شيخ المحامين» مثلما أحيا المحامون فى فرنسا لقب «شيخ المحامين» نفسه من أجل «بريه» العظيم.

وما أعظم التشابه بين الرجلين، كثرة مرافعات وعظم تضحيات فى القضايا الوطنية، وما أكثر ما وقف كل منهما وحده، وتجمعت الكثرة ضده، سواء فى البرلمان أو فى الأمة.

٦ - المؤتمر الإسلامى

قامت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤، وخلع الخديو، وارتقى العرش «السلطان حسين كامل» ففاجأ الانقلاب الجديد «أحمد خيرى باشا» و«حسن محرم باشا» وهما من خاصة الخديو، باتهام «محرم» بخيانة الأمانة كوصى على الأمير سيف الدين، واتهام «خيرى» بالتبديد، فوقف الهلباوى إلى جانبهما، وكأنما احتميا به فى حصن مشيد، وصدر الحكم ببرائتهما[١].

وفى نفس العهد ترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهيم... لاتهامه بالتعدى على المحكمة أثناء المرافعة.

كان السلطان صديقًا شخصيًا له، يعرفه مذ كان سكرتيره فى مأمورية «أعالى النيل» ومحاميًا متبرعا بخدماته للجمعية الخيرية، وهو رئيسها، كما كانا شبه جارين فى شمالى الدلتا، يزوره الهلباوى فى «جبارس» كلما سنحت الظروف. كان على مائدته يومًا فى «جبارس» واستأذنه فى الانصراف ليسافر لقضية، فسأله ما موضوعها؟ قال لم أقرأها بعد وسأقرؤها فى القطار... وتعاقب الجديدان، وراح المحامون يطوفون بعرش السلطان، ليهنئوه. فقال لهم «ذاكروا قضاياكم، ولا تقرءوها كالهلباوى بك فى القطار».

وكان الهلباوى يقول فى ذلك «ليت أفندينا كان يعرف أننى قرأت هذه القضية فى طريقى من كفر الدوار إلى قنا مرات ...».

وكان «المؤتمر الإسلامى» المصرى كما سماه الذين عقدوه فى مصر الجديدة برياسة «رياض باشا» ووكالة «محمود سليمان باشا» وسكرتارية «الهلباوى بك» قد جمع من الاكتتابات ١٨ ألف جنيه لم تنفق فيما جمعت له من الأغراض، فكافح الهلباوى فى سبيل الحصول عليها «رشدى باشا» ناظر النظار إذ كان رشدى يريد أن تمنح للجامعة القديمة، لكن الهلباوى ظفر بها للجمعية الخيرية، وجمع بين الغايتين بشراء رص باسمها، خصص ريعها لتعليم التلاميذ تعليما عاليًا.

وانطلق فى سنى الحرب، يذرع مصر بين حدودها الشمالية والجنوبية طردًا وعسكًا فى سبيل الدفاع عن موكليه، ويزرع ألوف الأفدنة فى شمال الوادى، وكانت الأرض الفضاء فى «حاردن سيتى» بالقاهرة قريبة من داره المواجهة «لدار السفارة البريطانية» فاستكثر منها ومن أرض

---

(١) أثبت سير ورنى وره الخارجية البريطانية أن اتهام سعد لأحدهما كان سبب خصومة بينه وبين الخديوى وقد أدمه الخديوى قيًا على أموال أخته. ولما عزل الإنجليز الخديو سنة ١٩١٤ أذنوا بإقامة الدعوى العمومية ضده بعد أن تخلص الإنجليز من الخديو.

الإصلاح بالبحيرة، وراح يعمر الأرض، وينفق عن سعة، كأن دائرته حكومة دولة، وماله مال مصرف، وجهده جهد شعب كامل!..

وأخذ مع سعد و«ستورس» «السكرتير الشرقى لدار الحماية - وكان يستأجر الطبقة العليا من دار الهلباوى فى «جاردن سيتى» - يتدارسون مصير مصر بعد الحرب على تفصيل ورد فى مذكراته.

فى هذه الأثناء ترافع فى عدد من القضايا ذات الشأن، وردت فى مذكراته كقضية «أسرة المصرى باشا» بالبحيرة، وقضية الرشوة الكبيرة المعروفة «بقضية فلبيدس» (سنة ١٩١٧)، إذ كان جورج فلبيدس بك مأمورًا لضبط العاصمة من قبل الحرب، قد اتهم بالرشوة وكان قاضى التحقيق محمود شكرى (باشا) - وممثل النيابة محمد زكى الإبراشى (باشا).

أما دفاع المتهم فتولاه فى التحقيق عبد العزيز فهمى باشا، ثم تنحى، فتولاه الهلباوى ومرقس حنا باشا فى المرافعة...

* * *

وضعت الحرب أوزارها وكان اسم الهلباوى واحدًا من بضعة أسماء هى أعذب الأسماء فى الأسماع، يكاد ينفرد بشهرة شعبية مقطوعة القرين، فلقد يصير الرجل شعبيًا إذا هز مشاعر مواطنيه مرة أو مرات، فى بضع سنوات، فكيف به وهو يخطب كل عام مائة مرة أو تزيد، من فوق أعواد المنبر الوحيد الذى تبيحه الأحكام العرفية، وهو فى منصة الدفاع، فيسمع رسل الشعب من رواد الجلسات أهازيج العدالة ويوقع على أوتاره الحساسة أصوات الحرية والوطنية والآداب والرجولة والمروءة والدفاع عن النفس وعن العرض، مدافعًا عن أكبر الأسر، أو أعظم الرجال، أو أخطر المجرمين... أو مترافعًا ضدهم ولكنه دائمًا مع الحرية!

لكأنما كان له على كل عائلة يد، وبكل كبير عهد، وكأنما كانت كل قرية أو دسكرة تذكر له أثره! فأى رجل شعبى كان فى ذلك الزمان...!

وفى سنة ١٩١٨ هبت مصر هبتها فتسلم المحامون قيادها وكان ١٣ نوفمبر يومًا من أيام المحامى الأول «سعد زغلول» والنقيب الثانى «عبد العزيز فهمى»، فأتيحت للنقيب الأول - إبراهيم الهلباوى - فرص باهرة، من مجده العظيم، ومن زمالة سعد، فى الشباب وفى الجمعية الخيرية، والمحاماة عنه، والمشاركة معه فى مباحثة «ستورس» وفى الظفر للمحاماة بنقابتها.

لكن الهلباوى إذا شارك فى الثورة شارك فيها على طريقته وبوحى نفسه! فبينما يتهدد كبيرًا من الأمراء ليخضعه لاتحاد الأمة، تجده يشارك فيها بنصيب مالى ثم يجادل سعدًا من البداية، وقبل تمام تأليف الوفد...!

فلم يكد ينشعب اتحاد الأمة بعد تأليف عدلى باشا وزارته الأولى فى مارس سنة ١٩٢١ حتى كان الهلباوى فى الفريق الذى ليس سعد فيه!.

وإنك لتقرأ مذكراته، وتتابع خطواته، فلا تلقاه ينعى على سعد قالة سوء فيه، ومع ذلك اتخذ من سعد موقف الخصومة! وهذه ظاهرة لم تكن بدعًا منه... فلقد كان يقف مواقفه مخضعًا نفسه لوحى نفسه لاتهمه مصلحته أو فرصته، فإذا وقف فى المفترق، بين طريق تنتهى بالأمان فى سربه، والعافية فى ماله وبدنه، وطريق أخرى فيها العذاب، والاسترهاب، فى سبيل الفكرة أو النخوة أو الحرية أو الاستقلال، لا تلتمس النجاة فيها إلا بشق النفس، انجذب بقوى خافية فى غريزته، نحو طريق الخطر.

كأنما جبل على التضحية فى سبيل موكليه، فغدت روح الاستشهاد طبعًا فيه!. وغدت أولى قواعده، أن المغامرة الكبرى، طريق للسلامة المثلى! وأن الخسارة فى سبيل الرأى هى بعض الكسب للحق، وكل الظفر بالكرامة.. وياها من آداب وأسباب، للتلف وللعذاب، تخرج منها النفوس جديرة بحمل رسالات المحاماة... بل ياها من مظاهر، تبدو متناقضة فى أعين الناس، إذ يرون النقمة على الصانع هى النعمة على الصناعة! لكنه قانون الإنسانية التى لا تعتز إلا إذا أرخص نفوسهم بنو الإنسان. وهو قانون المحاماة، لأن المحاماة صناعة التضحيات.

لزم الهلباوى جانب «عدلى» و «رشدى» و «ثروت» و «حشمت» و «على شعراوى» و «محمود سليمان» و «عبدالعزيز فهمى» و «محمد محمود» و «إسماعيل صدقى» و «لطفى السيد» و «محمد على» أصدقائه القدماء فى حزب الأمة... وشهدت مصر معسكرين يخطب فى أحدهما سعد زغلول.. وفى ثانيهما إبراهيم الهباوى.

وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعينت «لجنة الثلاثين» لوضع الدستور فكان فى مقدمة واضعى الدستور.

٧ - دستور ١٩٢٣

كانت مشاركة الهلباوى فى «لجنة الدستور» مناسبة أخرى، لتنزل به سخطات الجمهور، فلعل نعتًا - بعد جلاد دنشواى - لم يقدر له من الذيوع والانتشار مثل «لجنة الأشقياء» الذى خلعه الجمهور على واضعى دستوره...!

كان الهلباوى أول النقباء الثلاثة، الذين شاركوا فى هذه اللجنة (هلباوى - عبد العزيز فهمى - محمود أبو النصر) وكان المولود الذى قدمته اللجنة للوجود، هو أحد الانتصارات الوطنية؛ وأعلى الصروح القانونية، فى مقاومة الملوك. وجهد عبدالعزيز فهمى فى هذه اللجنة

كبير فقد سبق أن أعد مشروع دستور فى إبان مفاوضات الوفد المصرى سنة ١٩١٩-١٩٢٠

بحسبك أن تستعرض محاضر اللجنة لتشهد آيات القوة والحيوية فى أمتنا، مؤيدة أو معارضة للجنة الدستور فترى سعدًا منفيًا فى «سيشل»، والوفد - طبقة بعد طبقة - فى المعتقل، وترى «رشدى» و «حشمت» و «الهلباوى» و «عبد العزيز فهمى» و «على ماهر» و «عبد الحميد بدوى» و «المكباتى» و «محمد على» وزملاءهم، تؤيدهم حكومة «ثروت» و «صدقى» وشخصية «عدلى يكن»، ينافسون زعيم أغلبية الشعب -سعدًا- فى العمل لحساب الشعب! وكأنما قسمت الأمة نفسها، عن حكمة، بين أغلبية وأقلية، فكانت الأغلبية تكافح الغاصب، وتكافح الأقلية، على حين أن الأقلية تكافح الغاصب - على طريقتها - مستغلة كفاح الأغلبية...! وبهذا ظفرت لنا بدستور على أحدث المبادئ العصرية كما قال عنه سعد فيما بعد.

فى هذا الأساس القانونى الضخم لبناء نهضتنا، كان للنقيب الأول أثر ضخم - فهو يجادل جداله الباهر فى مواد وأبواب، هى أم الكتاب فى الدستور، وإن تعجب فعجب أن تراه فى ذلك المضمار التشريعى البحت، يكاد يصفق لبلاغته المشرعون...! وإليك أمثالا:

فى مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استئجاره ملكا للحكومة، أو قبوله عضوية شركة أو عمله عملا تجاريًا، وقف الهلباوى يقول: «... اطرحوا من أذهانكم أننا نريد بمثل هذا النص كف يد الوزير عن العبث بمال الحكومة، حاشا أن يمتد بنا الظن إلى ذلك، كل ما نريده للوزير، البعد عن الشبه، وتجنب مسالك التهم، فإذا قلت إن كل التصرفات، التى لها مساس بأشخاصهم، خير لهم ألا يعالجوها بأشخاصهم، ولا يحكم وظائفهم، فلا أكون قد أسأت الرأى فيهم، وإنما أردت تنزيههم ورفع الشبهة عنهم» ثم يقول بعد كلام طويل «اللهم لا قانون العقوبات الذى نبغى بسلطة هذه المادة، ولا قانون محاكمة الوزراء... وإنما نريد أن نحول بين الوزير الطاهر وبين الشبهات. ذلك غرضنا الذى نبتغيه، فإذا قدر لهذا البلد وزير يعمل على الإضرار بالمصلحة فهذا الذى يمكن تطبيق العقوبات عليه». فلم يكد ينتهى من مقاله حتى سجلت محاضر اللجنة قول المكباتى بك - وكان قاضيا سابقًا شديد الحماسة: «لقد يصعب على الكلام بعد هذا البيان الذى فاه به حضرة إبراهيم الهلباوى بك..»!

وجرى الأعضاء أشواطًا فى مناقشات المادة ٦٥ فاقترح «المكباتى» أن يستقيل من الوزراء من يكون فى درجتهم من الموظفين، فى معية الملك كرئيس التشريفات... فقدم عضو آخر اقتراحًا بعدم سقوط وزير الأوقاف مع الوزارة إذا سقطت، معلنًا أنه يرد بهذا على اقتراح «المكباتى»، فتدخل الهلباوى، فأدحض الاقتراح الأخير، وشرط لتسويد الاقتراح الأول: أن يسهم فى الحكم مع الوزارة الموظف المطلوب سقوطه معها لأن كل واجب يقابله حق».

ورفضت الاقتراحات الثلاثة.

ولما طلب المكباني إخراج طائفة - الأمراء - ممن يختار منهم أعضاء الشيوخ، دافع الهلباوى عن الأمراء ببيان طويل؛ وكما دافع عن الأمراء دافع عن النقباء، فجاء فى النص جواز تعيين الشيوخ من الأمراء والنقباء، وظهر النقباء إلى جوار الأمراء.

وعندما أوفت اللجنة على ختام عملها فى المادة ١٥٦ اقترح «عبد العزيز فهمى بك» أن كل تعديل أو تفسير لنص من النصوص لا يجوز إجراؤه إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلسين وهما مجتمعان بهيئة جمعية وطنية، واقترح «على ماهر بك» ألا يصبح للدستور صفة القانون، إلا إذا صادق عليه البرلمان بصفة جمعية مؤسسة. فكانت آخر الكلمات الكبيرة للهلباوى فى اللجنة قوله: «أؤيد اقتراح حضرة عبد العزيز بك - إننا معك لا نجحد سلطة الأمة ولكن ما كان لنا أن ننسى الظرف الخاص الذى نحن فيه الآن. نحن فى ظرف فقدت فيه ثقة الناس بعضهم ببعض. نحن فى دور التطور تسلط فيه حكم العاطفة، واستكان لها حكم العقل. يا طالما طارت الإشاعات يوم شكلت هذه اللجنة، وتناثرت من حولها قالة السوء، وكنتم أول العالمين ببطلانها وسوء نية مذيعيها. ولا والله ما كنتم لحظة عند ظن السفهاء بكم.

لقد اجتمعتم وعملتم للمصلحة بصرف النظر عن كل اعتبار. حكمتم العقل فلم يلفتكم عن القيام بحق وطنكم أن كان الرأى صادرًا من متطرف أو معتدل، فإذا عرضتم هذا الدستور على المجلسين وحالنا على ما نرى، نفوس ملتهبة وعواطف ثائرة، فماذا أعددتم لتغلبوا عقول الناس على هواهم، وتحكموا مصالحهم على عواطفهم؟ من أجل ذلك أرى أنه فى الدور الأول، حتى تجوز هذه العاصفة - يجب أن يكون حق التعديل مقررًا بأغلبية الثلاثة الأرباع، على أنه بعد ذلك يصح أن ينظر فيما إذا كان يصلح التعديل بحكم الأغلبية المطلقة...».

* * *

فى مارس سنة ١٩٢٢ مات صديقه «على شعراوى باشا» ثالث الثلاثة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، عن ثراء عريض فعهدت إليه «السيدة هدى هانم شعراوى» بالدفاع عن حقوقها وحقوق ولديها، فقدم لهم خدمات لم يقدم مثلها محام لموكليه، وإن قدموا الجزاء العدل لمناعبه، لو عادل الجزاء مهما جل ما يقدمه المحامى العظيم من بعض ذاته! - لكن أهمّ مآثره عند السيدة هدى شعراوى كانت مؤازرته العظمى لها فى كفاحها من أجل حرية المرأة وقد ظل مستشارا للاتحاد النسائى حتى وفاته.

وفى نفس العهد ألف مع صحبه حزب «الأحرار الدستوريين» - وصدرت جريدة السياسة لتكون لسان حال الحزب، وخاض الحزب انتخابات سنة ١٩٢٣ فانهزم، وظفر سعد باشا بالأغلبية الساحقة وتولى الوزارة وقدمت السياسة إلى محكمة الجنايات سنة ١٩٢٤ ثم إلى

محكمة النقض، فكان يتقدم هيئة الدفاع عنها ولم يبرح يحضر عنها، وعن الأحرار وسائر صحف الأحرار، من دستوريين وغير دستوريين، أينما قدموا للمحاكمة.

وفى نفس العهد ترافع عن «هنرى سكاكينى» فى جناية اعتداء بإلقاء سائل حارق على المرحوم الشيخ المراغى وهو رئيس للمحكمة الشرعية العليا قبل أن يلى مشيخة الأزهر.

٨ - قضية مقتل حاكم السودان
(شفيق منصور - الباشوات أحمد ماهر - النقراشى - حسن الشيشينى)

وفى نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل «عبد الحميد عنايت» وآخرون بالاشتراك مع الدكتور «شفيق منصور»، المحامى وعضو مجلس النواب عن حزب الوفد، حاكم السودان «السرلى ستاك باشا» - وهى جريمة لم يستفد منها أحد غير الملك فؤاد والإنجليز - فبطش الإنجليز بمصر جبارين، واستقالت وزارة سعد باشا زغلول بعد رفض الإنذار البريطانى، وأجلى الجيش المصرى عن السودان...! فتم مشروع انجلترا العظيم فى ٤٠ عامًا..! ففى سنة ١٨٨٤ أمرت مصر بإخلاء السودان فأخلته، وفى سنة ١٨٩٨ أمرتها بفتحه ففتحته... لتشاركها فيه فى العام التالى باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتطردها منه بعد ربع قرن فى سنة ١٩٢٤! ثم تضيف إلى ميزانية المملكة المتحدة التى لا تغرب عنها الشمس، من ميزانية الدولة التى استقرت فيها بحجة إصلاح ماليتها.. نصف مليون جنيه...!

وهنا أعاد التاريخ نفسه... وفرضت العبقرية نفسها من جديد! وما أشبه سنة ١٩١٠ يوم كان جلاد دنشواى مرجوا عند المتطرفين ممثلين فى الوردانى، بسنة ١٩٢٥ عندما طلب النائب الوفدى «شفيق منصور» أن يتولى الدفاع عنه أعنف خصوم الوفد... محامى الأحرار... محامى القضايا الوطنية!.

كان «شفيق» تلميذًا ممن ناقشهم سعد باشا فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٩ كما سنرى فى الفصل الثالث وفيهم مصطفى الشوربجى وأمين الرافعى (أخى عبد الرحمن) ونصحهم سعد بإرجاء جهادهم إلى ما بعد إكمال دراستهم وكان شفيق أحد المتهمين الذين قرر قاضى الإحالة فى قضية الوردانى ألاّ وجه لرفع الدعوى الجنائية ضدهم، فلم يبرح ذاكرته جلال الهلباوى فى الدفاع عن الوردانى، وعبدالخالق عطية فلما جاء دوره، لجأ إليه بدوره.

ترافع الهلباوى فأبعد الشبهة عن حزب الوفد المصرى، وعن صديقه القديم سعد، بل خصمه العظيم فى ذلك العهد، وبكى سعد لما علم، وأخذ يدنو من رفيق الصبا فى الكفاح ضد

أسرة محمد على والإنجليز، وكان بين المتهمين النقراشى وأحمد ماهر (رئيسا الوزارة فيما بعد) وكان الإنجليز يريدون أن يثبت باتهامها اشتراك حزب الوفد المصرى.

وجلس النائب العمومى فى كرسى الاتهام، وهكذا يلتقى الهلباوى فى قاعة الجلسة ثلاث مرات بالنائب العمومى، الأولى وهو يترافع ضد «ثروت باشا» فى مقتل بطرس باشا، والثانية فى قضية التلغرافات والثالثة وهو يترافع ضد طاهر نور باشا فى مقتل السردار، وهى ظاهرة لم تتح لمحام فى تاريخنا القضائى.

إنما الظاهرة الأقوى أن يتاح لخصم سياسى أن يدافع عن متهمين، فى أعظم قضيتين فى تاريخنا الوطنى يفصل بينهما خمسة عشر عامًا: مقتل ناظر النظار ومقتل حاكم السودان ويكون فى القضيتين، وفى العهدين، بطلا مأمولا، وسيفًا مسلولا، فى ميدان الدفاع.

فلنستمع إليه وهو يختم، أمام محكمة عضو اليمين فيها، هو «المستر كرشو»: المستشار الإنجليزى الذى ختم حياته القضائية بالاستقالة والنزوح عن مصر إعلانا منه لرأيه فى المداولة.

«عرضت على حضراتكم أنكم الآن تعالجون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية - وأريد أن أتكلم عن شيوع هذه الجرائم، وهو يدعو أحيانًا إلى التشدد فى العقوبة. وهو يدعو أحيانًا إلى التلطف فيها فالجريمة التى وقعت والتى أخذ بعض الجرائد الإنجليزية يتندر بها علينا - والتى أنتجت الإنذار البريطانى الذى يقول إننا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة - هذه الجريمة من واردات أوربا. لقد أتى مرض القتل السياسى من الغرب مع مرض الزهرى عامًا.. يجب أن تقبل أوربا هذا أيضًا فهى ملوثة فى جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم وبأفظع منها».

وبعد أن تكلم فى حق المتهمين فى الرحمة، وجنون القتل الوطنى. وحسن نية المتهم السياسى عاد يقول: هناك سبب أتضرع إليكم أيضًا بأن يكون سبب رحمة، هذه الجريمة كان يرمى خطرها إلى إيذاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان ما لابد منه، أن تتدخل السياسة الإنجليزية، وقد تدخلت واحتملت مصر طرًا أن تكفر عن هذه الجريمة. دفعت تعويضًا لا يقل عن نصف مليون جنيه... اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفى توقيع العقوبة... وقد دفعت الدية...».

الخريف العاصف

إنما العجب العجاب فى تاريخ الهلباوى أنه حارب بعض هذه الحرب وما تلاها من حروب على حين كانت جراحة تنغب دمًا!

كانت ديونه قد أربت على مئات الألوف، فنزل به عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهو لا يملك من بضعة آلاف الأفدنة... فدانًا... ولا من بيته فى جاردن ستى... حجرًا..! لقد رسا مزاد هذه الآلاف على الدائنين.. ورسى مزاد السراى على الخاصة الملكية! تشفيًا من الملك فؤاد فيه، وأراد «سعد» قبل مرسى المزاد أن يحفظ الدار له، فأوفد إليه «فتح الله باشا بركات» ابن خال سعد وعضو الوفد يرجوه أن يقبل تدخله فى المزاد، فشكر لهما وأصر على ألا يفعلا، فلم يفعلا.

أترى هذه الفاجعة، وما أعقبها من الفواجع المتتابعة، حنت هذه القامة المتطاولة! أتراها علمته التردد، أو الترفق، أو جعلته يكفر بالجمال، وبالحب، أو يتخلف عن جلسة من جلسات المحكمة فى طول الوادى وعرضه.

أتراها غيرت طبعه فى داره، أو معاملته لرجاله، أو للمحامين، أو للقضاة!

أم تراه فكر فى أن يقضى بضعة عشرة عامًا الباقية من حياته كما قضى «لامرتين» العشرين من سنيه الأخيرة فى محنة الدين والسقوط السياسى، يجتر ذكرياته، ويبنى حياته من الماضى كالبيت الذى تدخل فى حجارته الأنقاض، ينفس الحظ على المجدودين من بنى الحظ إذ يوافيهم الردى وهم فى عنفوان المجد أوتراه يترقب أن يحين الحين فيلقاه شلوًا هامدًا، ليس فيه من آثار الحياة إلا ذماء؟ أم ترى موكليه نزعوا ثقتهم به فأضحى كما قالت «مدام رولان» عن زعيم الثورة الفرنسية «دانتون» «المحامى البائس المثقل بالديون، لا بالقضايا...»!

الجواب عن ذلك كله، عرفه بنو العصر وسجله التاريخ له فى سجل الرجال الشداد، الذين تخر الجبال ولا تخور عزائمهم، فلا نعيد ما يجرى على ألسنة الناس بجرى التواتر.

تلك مفخرة الهلباوى ولا مراء لما فات، ولأنه فوق ما فات من عوامل الإخفاق والإرهاق، كان يخاصم الأكثرية السياسية خصومة جارفة وتحمل عليه صحفها حملات قاصمة.. ثم إن حفيدته التى عادت من دراستها بأوروبا كما تعود قطعة من الروح قد ماتت سنة ١٩٢٥، وهذه زوجته التى لازمته ٢٦ عامًا فكانت سكنه الوحيد فى الوجود تموت سنة ١٩٢٩. بل إن حفيدته الأخرى، تعود من أوروبا فتموت هى الأخرى!! فصار وحيدًا، فى داره... وفى الدنيا...

حقًا: إنه لم يكن يحزن للموت ولا للفقد، لكنك لا تكاد تتخيل كيف جرى فى إثره القدر، كأنما كان طريدًا لانتقام الزمن، فلم يدع محنة متصورة إلا أنزلها به: فقد الجمهور، وفقد المال، وفقد الدار، وفقد الأسرة، وكانت سِنُّه تعبر السبعين إلى الثمانين، أى تدلف به نحو العالم الثانى..

✿ ✿ ✿

أجل كان فى ذلك كله مفخرته الكبرى لما فات من نكبات، ولأسباب أخرى زادت كل الذى فات. لقد كانت وفاة زوجته سهمًا أصمى كبده، فإذا به ليس وحده، وإذا الفاجعة

فاجعتان، وإذا الآخرة شر له من الأولى... لقد انتقلت زوجته إلى الدار الباقية، وبقى هو فى الدار الفانية... ولكن بلا دار...

إن الدار الجديدة التى بناها «بمنيل الروضة» فى أثناء إجراءات مرسى مزاد داره بجاردن ستى، كانت قد سجلت باسم زوجته، فلما ماتت عن غير عقب، وكانت من معتوقات الخديو إسماعيل، أبى الملك فؤاد، فطلبت الخاصة الملكية حقها فى الميراث عن نصف هذه الدار... حتى هذه الدار لم تعد له وأصبح شريكه فيها خصمه!. هكذا لم يكد يبقى له شىء إلا حُرِمه، ومع ذلك كان فى هوة الأسى كما كان فى قمة نجاحه، فى أقصى النهايتين، ولكن نفسه كانت فى عاية توازنها، وبقيت، بل عظمت، رهبته فى أعين خصومه فى الحزب، وفى الشعب، وفى المحكمة!!.

بقى يدافع عن «السياسة» وعن «الكشكول» وعن الأحرار وصحف الأحرار، من كل حزب إلا (حزب الملك فؤاد) ويخطب ضد سعد، والوفد، أو معهما ضد حزب الاتحاد، ويتلقى التكريم من نصرائه وخصمائه، ويدافع عن نفسه وعن الموكلين، فى صفاء ذهن لعله لم يبلغ مثلما بلغ حينئذ أصفى صفائه!!

لقد رحل إلى استامبول فى سنة ١٩٢٥، ليقيم على ضفاف البوسفور، فلما رشحه الحزب فى غيبته، دعوه بالبرق فخف إلى مصر ليكافح وهو ما يزال يقطر دمًا..

يعرف ذلك كله بنو العصر ويضيفون إليه أنه كان طوال حياته يسخر نفسه كمحام، لحزبه كحزب، ولا يسخر حزبيته لخدمة نفسه كمحام، بل كان حزبه يفيد لنفسه من كفاياته واسمه وماله، أما هو فلم يفد لنفسه من الحزب إلا الضنى والكفاح. لا رتبة ولا وزارة ولا شهرة ولا مال.. فتلك جميعًا لم تكن عملة تتداولها أنامله.

وكانت الأحداث تجد فى طلبه.. فبينما حلت به وبالناس الضائقة المالية العالمية فى سنة ١٩٣٠، حتى باع سنداته وماساته، وركب أصغر سيارات «أوستن»، إذا به قد تخلى عنه أعظم موكليه تأثيرًا فيه، فانقطع إيراد لم يقل عن ثلاثة آلاف جنيه فى العام تدرها عليه أخلاف المحاماة، ويغرقها فى مشروعاته الزراعية، فلم يأس على شىء، وقابل هذا الإدبار بالاستكبار...

وتتابعت الأحداث، وكانت الجاذبية التى اختصته بها السماء للمصاعب وللمتاعب ما تزال فى ازدياد، فقتل أخوه فى «منشاة الهلباوى» وهو إلى جواره، ورووا أنه هو الذى كان غرضًا للقاتل.

وتتابعت الفواجع وتحركت جراح نفسه، وشهدت الأرستقراطية العليا مشهدًا كله طرافة، عندما رفع خصومه فى وجهه أسلحة تطيش لها أحلام البواسل مكنهم منها بإهماله ذهبوا بها إلى قصر الملك..! فواجههم مواجهة رجل تمرس بالآفات، كأنما تصاب به ولا يصاب بها...

وجاءت محن أخرى فالسيل لا يخف.. ولا يتوقف. وذلك أن نظارة «الأوقاف الخصوصيه» الملكية رفعت دعوى بطلب إقفال نوافذ فتحها الهلباوى على حقول وقف «المانيكلى» على شاطئ النيل، وصدر الحكم بإيصادها!!

وراح يسدها بتخريج من تخريجاته الفقهية!! بالبللور القوى الذى يمنح النور ويمنع الرؤية، ويحتمل احتمال الجدار، فلم تقبل النظارة ذلك النحو من تنفيذ الحكم. وقدم إشكال «لمحكمة السيدة» فترافع عنه فيه كامل البندارى باشا، وترافع عن الخاصة مستشارها أحمد نشأت بك.

وصدر الحكم بأن السد يجب أن يكون من نفس مادة الجدار...

يعرف ذلك كله بنو العصر، ويعرفون أنه اتخذ من نكباته غذاء لكفاياته. وكأنما كان مانعة صواعق تتلاقى فيه غضبات السماء لتزول.

فإذا سيطر اليأس على من حوله لم يعرف سوى الأمل، وعلا على الحادثات بمد زاخر من الإيمان، يسبح به فى محيط العذاب، كأنما كانت لديه حاسة أخرى يتطلع منها إلى المجهول، وكان من كثرة ما عالج المخاطر، يتوقع المفاجأة فى الساعة الأخيرة.. بل بعد الأوان!

بلى... عرف الهلباوى مد الحياة وجزرها، وعرف أن عليه أن يعمل فى مغرب حياته ليعيش، مثلما عمل فى مطالع نجمه ليعيش، وكان أمامه بضعة عشر خريفًا ملأى بالقضايا السياسية وغير السياسية، وكأنما تأبى السماء إلا أن يحضر فى كل قضايا الحرية، فلا تفوته منها قضية.

أجل: كان هذا المحامى العظيم آلة رصد لتسجيل الاتجاهات الوطنية والاجتماعية فى مطالع تاريخنا الحديث، وكانت أحداث حياته تكبر وتعظم لتكون فى مستوى هذه الحياة! فتتكسر النصال إذا أصابته، تساعده ظاهرة غريبة، هى أنه لا المرض ولا الخور، ولا الضعف الجثمانى، ولا الضعف النفسانى، كانت تصيبه. فبقى صحيح الجسم فيه قوى الشباب حتى عام موته. تكاد تسمو فتوته البدنية والذهنية على الخيال!

لقد أحاطت به الجماهير لتفتك به فى المحلة الكبرى لخصومته مع سعد، ومرافعته عن خصوم الوفد، فصاحت وهو يبرح القطار، فليسقط الهلباوى! فسخر من المتظاهرين بقوله: متى ارتفع الهلباوى ليسقط..!! ومشى قُدُمًا يخترق صفوفهم، كالسهم فى قلوبهم، ففسحوا له مبلسين...!

بل إن الجموع لتحدق به فى دار السادة البكرية بالقاهرة سنة ١٩٢٠، فيخرج دون حماية البوليس، على أعين الجماهير وهم مشدوهون!

ومن قبل ذلك بنصف قرن ذهب لاشو يترافع عن «بيسون» كما ذهب يترافع عن «تروبمان» والجند تحرسه من سخط الجماهير..!

رحمه الله: لقد كان يستطيع إتقاء العواصف، إذا مال معها بعض الميل، ولكنها كانت تهب

على مبادئه وطباعه، فكان يعترضها، وكثيرًا ما كانت تؤذيه، لكنها لا تطويه، وكان الناس يقولون إن هذا عيب فى الإنسان، ولا يعلمون أن هذا شرف للإنسانية.

ولقد تقع الفاجعة فتساوى فى الحساب مائة ألف، أو مئات الألوف، أو تكون فقد بنت أو زوج أو صديق عظيم، فتسمع من أعماقه، وهو يحاول الإخفاء جاهدًا، تنهدًا خفيفًا.. خافيًا. كأنه صوت ريح يعصف وراء جدر هائلة، وتراه أحيانًا يرسل نظرات كأنها شرر، ويدفع صدره إلى الأمام ويرفع رأسه إلى السماء.. وكأنك أمام هذا الرجل الضخم، بإزاء تمثال رومانى ضخم، يجيش وينبض! فتعجب لهذا الشيخ الذى هدم السنين ولم ينهدم، يبدو لك منتصرًا! حتى إذا انهزم، وتجد فى الرجال، ما تجده فى الأمثال، فتحاول أن تقول له مقالة (كليبر) لقائده الأكبر (إنك كبير كالدنيا) أو مقالة قيصر الروسيا له (إنك رجل قد قدرته السماء) لكنك كجمهور «تالما» الذى مثل فى «تلست» وفى البهو ملوك، وفى المقاصير قيصران، تسكت مأخوذًا بك من عجيب ما ترى وتسمع، وتفرح نفسك لأن هذا الرجل مصرى.. ولأن فرصته أتيحت لك.

والذين قاربوا الهلباوى فى تلك الأيام النحسات يدركون كيف كانت تتهاوى على رأسه الكوارث، كما تتهاوى الكواكب، ومع ذلك يترافع مرافعاته التى تكاد ترددها حجارة القاعات الكبرى لمحاكم الجنايات.

* * *

فى سنة ١٩٢٦ كان الهلباوى عضوًا فى مؤتمر الأحزاب برياسة سعد، فتبادلا فى جلسة المؤتمر كلمات ذكرتها بماضيها بعد ما أنساهما الخلاف أن يذكراه. صاح فى سعد وهو يناقشه «أنت تحجنى برياستك لا بمنطقك» فتبسم سعد وسكت.. وتوثقت عرى الائتلاف، واستقال العمد استقالتهم المشهورة فحوكموا، وترافع الهلباوى فى قضيتهم.

ورشحه الائتلاف نائبًا عن دائرة نكلا بإمبابة، ولم يدخر سعد وسعه فى تزكيته، ونجح الهلباوى كعادته فى كل نجاح أحرزه بالجهد والكدح واللغوب.

ومات سعد، وأخفقت مفاوضات ثروت تشمبرلن، وتصدع الائتلاف وتولى الأحرار الدستوريون الوزارة فى سنة ١٩٢٨، وحل مجلس النواب، ودارت الأيام دورتها واستقالت وزارة الأحرار، وولى الحكم عدلى باشا أشهرًا جرت بعدها الانتخابات وظفر الوفد بالأغلبية وعاد إلى الحكم.

فى ذلك العهد ترافع الهلباوى مرافعة عظيمة عن الفتاة إ. أ. ضد الضابط إ. ن. عند ما قذفته بماء النار، إذ لم يف لها بوعده...! كما ترافع فى قضية عبد الله باشا الملوم.. ضد الأستاذ هـ... إذ قدم الباشا لمحكمة الجنح بتهمة التحريض على الاعتداء على الأستاذ من جراء نزاعاتهما السياسية.

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٩ شرع يملى مذكراته على كاتب كبير من كتابنا المعاصرين[١].

وأجريت - فى وزارة عدلى - انتخابات لمجلس الشيوخ دخلها الهلباوى مرشحًا عن حزب الأحرار فلم ينجح فى الانتخابات، بل لم ينل عشر الأصوات! فلم يكره الشعب، وظل يقول إن الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميه! أما الخذلان ومرارته، والكفاح وحرارته، فكانت أمورًا ركبت فى بنيانه يسيغها إذا تجرعها.

وفى غداة ظهور النتيجة وقع عقدا باسم الفريق أحمد زكى باشا «بقبرص» كانت أتعابه منه معوضة نفقات المعركة الانتخابية جميعًا..!

وفى سنة ١٩٣٠ تولى صدقى باشا الحكم فى شبه ائتلاف مع الأحرار، لكنه لم يكد يسلخ أشهرًا حتى تجهم لهم وتجهموا له، فأنشأ حزب الشعب وأبدل الدستور وأعلن الوفد والأحرار حربًا ضروسًا على النظام الجديد. والحرب يومئذ عند الأحرار، هى لسان الهلباوى، وقلم الدكتور محمد حسين هيكل.

واعتزم الزعماء السفر إلى طنطا فقاومهم البوليس بمحطة مصر، وكان الشيخ الذى ناهز الثمانين فى طليعة المهاجمين لصفوف الجند، فأصيب «النحاس باشا» و «محمد محمود باشا» وأصيب «الهلباوى» فى ذراعه إصابة أقعدته فى سريره.

وإنه لفى فراشه، إذ قدم «النحاس باشا» يعوده، فاحتفت به فتيات الدار فى شبه مظاهرة حتى دخل عليه، فداعب المريض زائره بقوله: «حتى البنات فى بيت الهلباوى يتظاهرن لك!» وتضاحك الحضور.

وفى نفس العام دار الزمن دورته، فكان شاعر النيل «حافظ إبراهيم» - الذى خلع عليه لقب جلاد دنشواى - لا يكاد يقضى يومًا من أيامه الباقية بعد إحالته إلى المعاش فى سنة ١٩٣٢ إلا فى دار الهلباوى، أو دار محمد محمود. يسمع الناس شعره الجديد فى الإنجليز:

لم يبق فينا من يمنى نفسه ... بودادكم فودادكم أحلام
إنا جمعنا للجهاد صفوفنا ... لنموت أو نحيا ونحن كرام

وكما كان شاعر النيل لايكاد يبرح داره كانت أبهج ليالى المرحوم السفير «فؤاد باشا سليم» ابن «لطيف باشا سليم» - قائد ثورة الضباط على نوبار - قسمة بين دار الهلباوى ودار «عزيز عزت باشا» الذى صار وصيًا على العرش.

قعدت الحكومة للأحرار كل مرصد، وقدم «محمد محمود باشا» إلى محكمة الجنايات من أجل خطبة خطبها فحضر معه الهلباوى، وظلت القضية تؤجل حتى شملها عفو عام.

---

(١) الاستاذ احمد الصاوى محمد

وفى نفس العهد ترافع عن الأستاذ «عصام الدين حفنى ناصف» أمام محكمة جنايات الإسكندرية فى قضية اتهامه بالترويج للمبادئ الشيوعية.

وقدمت النيابة إلى محكمة جنايات أسيوط «م. باشا» من الأحرار الدستوريين القدماء، وكانت قضية الحزب وكان ميدان المعركة فى المحكمة، فسافر إليها فى مارس سنة ١٩٣١ حيث بقى أسبوعا يسمع الشهود والنيابة ويترافع، بينما يعنى به فى مبيته أربعة باشوات.!

وما أسعدنا إذ سمعنا يومئذ صيحاته باسم العدالة التى لا تسيغ التفريق بين فريق وفريق، فتقسو النيابة على متهم وتعفو عن متهم!

هنالك سجل على الشاهد الإنجليزى هذا التمزيق لأوصال العدالة فى انقلاب صدقى باشا الذى حمل الإنجليز تبعاته، وسما درجات فى البلاغة وهو يصف «سعادة البك»! - عضو النيابة - يتهادى فى موكبه فى دياجير الظلام، وعلى رغم أنف المتهم، يبحث عن... عن دليل نفى للمتهم.! وهو لا يبتغى وجه الله باستجماع دليل ضد نفسه وإنما يبتغى الفضيحة لكرام الأسر.!

وفى العام نفسه وكل فى قضية إبراهيم بك راتب ضد زوجته النبيلة ماهوش عزيزة فبدل الموقف الذى سيطر اليأس عليه موقفًا كان النجاح مؤكدًا له، لولا ما سبق من إقرارات واعترافات.

قضى الهلباوى فى دراسة هذه القضية أشهرًا طوالا، درس فيها حسابات بضعة عشر عامًا لدائرة ضخمة، وأدلى بمرافعة كبيرة، وتقدم بمذكرة بارعة جعلت من ضعف الموكل قوة ليست إلا فضلا من قوى محاميه.

وفى هذه الآونة تزوج من سيدة تركية فى نضارة الشباب، فلما جاء أجلها فى سنة ١٩٣٧ كان فى الثمانين، ومع ذلك لم تنقض أسابيع حتى تزوج من تركية أخرى، تصغر الأولى، ليموت عنها بعد ثلاث سنين وهو فى الثالثة والثمانين.

فى هذه الفترة من حياته وقف وقفيته فكان لخدمه نصيب، كما كان لابنه وبنته نصيب، وكان للجمعية الخيرية الإسلامية أكبر الأنصباء، إذ تئول إليها كل الأموال التى كان يملكها فى أخريات أيامه، وهى ستمائة وعشرون فدانًا.

أما نقابة المحامين فاختصت بأربعين فدانًا..! هى أول وقف وآخر وقف عليها حتى اليوم، لا عجب إذ يصدر لها من أول نقبائها.

قال له محام شاب عند تحرير الوقفية «ألا تكون هذه الأربعون فدانًا وقفًا على شباب المحامين...!»

فأجاب شيخ المحامين «... بل أجدر به شيوخهم!»

وتصالح الرأيان على تركه للمحامين عمومًا ممثلين فى نقابتهم

هكذا استطاع الشيخ المعمر أن ينشئ من جديد ويعمر! ويحيل الفشل إلى شجاعة، كأنما هو الذى عناه «كبلنج» فى أبيات قصيده.

«إذا كنت تستطيع أن تحتفظ باتزانك حينما يفقد الناس من حولك اتزانهم.

«وإذا كنت تثق بنفسك حينما يشك الناس كلهم فيك...

... وإذا كنت تلاقى الانتصار كما تلاقى الانكسار... ... وإذا كنت ترى أشياءك التى وهبتها حياتك قد تحطمت، فتنحنى لتبنيها من جديد. بأدوات واهنة.

... فإن لك الأرض، وكل ما عليها

بل، وهذا أعظم، إنك رجل...»

* * *

قبض على «محمود الأتربى باشا» عضو الوفد «ومحمود عبد النبى بك» عضو مجلس الشيوخ من بعد، لتحقيق سياسى، وعلمت العاصمة بالخبر فى الهزيع الأول من الليل، فنهض الشيخ إلى سيارته ومعه الغرابلى باشا «نقيب المحامين» إلى ميت غمر ليحضر التحقيق ويعود فى منتصف الليل...!

ووقعت وقائع القضية الشهيرة بقضية الخطابات المزورة، إذ زور فتية أوراقًا تدل على تلاعب الحكومة فى الانتخابات ونشر الدكتور «عزيز ميرهم» عضو مجلس الشيوخ بلاغًا كان قدم للنيابة وقدمته النيابة - هو - إلى محكمة الجنايات، فتقدم شيخ المحامين كبار الوفديين فى الدفاع وكشف تحقيق المحكمة أستار الأمور، فظهر أن المزورين من معسكر الحكومة للإيقاع بالوفديين، وسقط فى أيديهم، وكانت قضية العهد، بما أثارت من شئون، حتى لتغلق الأبواب، والنوافذ، وتستهدف المحكمة الشهود، وتحقق، وترفع الدعوى بنفسها!! ولا تعفى النيابة من تعليقاتها.

وقدم الأستاذ «حسن النحاس» إلى محكمة جنايات مصر، وكان سعديا، لمنشور اعتبرته النيابة طعنا فى نظام الحكم. فأدلى الهلباوى بدلوه وقدم - للزميل - المتهم خدماته أمام محكمة النقض.

ثم جاءت قضية كبرى، كمثل قضية الخطابات المزورة، إذ اتهم عمال العنابر» بوضع قنابل فى المبانى العامة واتهم الدكتور «نجيب اسكندر» عضو الوفد بالتحريض، فترافع الهلباوى

عنه - وكان محاميًا ضده من قبل فى قضية ذات بال - وانجلت القضية عن براءته وآخرين.

فى إبان نظر القضية انسحب الأستاذ مكرم عبيد باشا، وطائفة من المحامين لخلاف مع رئيس الجلسة، فقدموا لمحكمة النقض، منعقدة بهيئة مجلس تأديب، وتقدم الهلباوى للمرافعة عن مكرم وزملائه.

فى تلك الجلسات التأديبية كنت ترى عبد العزيز فهمى باشا - ثانى النقباء - رئيسًا للمحكمة العليا. وتسمع الهلباوى بك أول النقباء، ومرقص فهمى بك بطل هذه الجلسات، وإلى جوارهما صبرى أبو علم باشا ومحمد يوسف بك تلميذ سعد باشا فى مكتبه ونقيب المحامين فيما بعد ومحمود بسيونى بك، نقيب ذلك العام،يدافعون عن نقيب آخر! وكأنما كانت المحاماة تحيى عيدها الذهبى[1] بمناسبة الدفاع عن نقيب آخر هو مكرم عبيد.

وفى نفس العهد ترافع عن الأستاذ محمود سليمان غنام إذ قدم للمحاكمة التأديبية لمقال كتبه فى لغة النائب العمومى، وتقعر منشوراته، وتحرج وكلائه فى فهمها... وكم كان فى التحقيق من مضحكات! فلقد دعى للتحقيق معه فوجد على مكتب المحقق كتابًا، وإذا الكتاب ليس قانونًا، ولكنه كان قاموسًا لغويًا لفك طلاسم منشورات النائب العمومى! فأثبت المتهم فى محضر التحقيق هذه الواقعة ضد المحقق وضد رئيس المحقق.

كما ترافع من قبل عن الأستاذ على الحلوانى النائب الوفدى السابق فى جنحة اعتداء على المحكمة فى أثناء المرافعة.

وإنه ليترافع يومًا أمام محكمة الجنايات فى إبان الحرب الكبرى السابقة مع المرحوم حسين بك هلال وكان عضوًا فى الجمعية التشريعية ومن كبار الملاك عن محمود سعيد بك من مستخدمى الخاصة السلطانية إذ قال رئيس النيابة لحسين بك، مهددًا أو منددًا... «إنك تسىء إلى مقام عظمة السلطان...» واربد الجو فصاح الهلباوى فى وجه رئيس النيابة بصوته الجهورى: «لو علم الذين لا يستطيعون أن يصلوا إلى عتبات السلطان، أن حسين هلال صديق شخصى لعظمة السلطان لوفروا على أنفسهم هذه الوقيعة!».

❁ ❁ ❁

---

(١) كانت الجلسة سرية إلا عن المحامين وعلق عبد العزيز باشا على المذكرات التى قدموها بأنه لا يجد فيها جديدا حتى جاء إلى مذكرة مرقص فهمى وقال: وهذا أيضا مثل ما ينشر فى الصحف. فجلس مرقص بك وبكى، وانزعج الرئيس وانطلق يعول كلامًا ويكرره (لقد مررت بدارك أمس وانتظرناك طويلًا... حتى تعود من مشوارك اليومى) وأنقذ الموقف مكرم باشا بطلب رفع الجلسة. زار عبد العزيز باشا مرقص بك فى المساء. وانتهى حديث المسألة

أما زيارات عبد العزيز باشا للهلباوى فكانت دائمة. وكنت أحرص على مصاحبة هلباوى بك إذا زاره أو زار لطفى السيد.

فى هذه المواقف الخالدة فى تاريخ المحاماة كان شيخ المحامين يضرب المثل الأعلى للمحامين على أن المحاماة ميدان المؤاخاة الكريم، وأنه إذا لم يمنع الخلاف السياسى من أجل «دريفوس» النقيب «بلوييه» – أن يدافع عن زملائه فى المحاماة ضد زملائه فى الرأى... فإنه لم يمنع الهلباوى أن يترافع عن «مكرم عبيد» و «محمود سليمان غنام» و «على الحلوانى» بل لم يمنعه أن يترافع عن الأستاذ «ح ... ح ....» فى مجلس التأديب، مع أنه كان نائبًا عن حزب الشعب والهلباوى لم يكره فى حياته حزبًا قدر ماكره ذلك الحزب الذى ألفه صدقى باشا

لقد شهدت محكمة الجنايات أروع كفاح عن الحريات فى التاريخ القضائى لمصر الحديثة، كما شهدت آيات الزمالة الكبرى من دفاع «مكرم عبيد» عن «مصطفى النحاس» فى سنة ١٩٢٩ إلى دموع «مصطفى النحاس» من أجل «أحمد ماهر» سنة ١٩٢٥ ! مثلما بكى «فردريك لانتيه» فى «قضية النياشين» من أجل زميله رئيس الجمهورية «جيل جريفى».

لقد قضى الهلباوى فى المحاماة خمسة وخمسين عاما، تخللتها مذابح التناحر الحزبى فى الأمة وفى المحكمة فلم يخاصم محاميًا، بل لم يصب محام بسوء إلا أخذ بيده فى المحكمة أو فى مجلس التأديب، أو فى بحر الحياة.

إن من وراء القاعة الكبرى لمحكمة جنايات مصر قاعة أخرى ليست أقل عظمة، هى أكبر قاعات المحكمة، وهى أكبر ندى فى تاريخ مصر الحديث لأبطال الحرية وسادات البلاغة وعلماء القانون: نعنى بها قاعة المحامين.

كان الهلباوى يدخل قاعة المحامين تحيط به هالة المجد العظيم من أقطاب الصناعة ومن النجوم التى سيجعل منها الرداء الأسود، كواكب الغد، فى المحكمة، أو مجلس الوزراء أو مجلس النواب، ناسين خلافات الأحزاب، ملتفين حول أمهم الكبرى «المحاماة» وهى أسمى المهن فى هذا الوطن، لأنها الحقل الذى تنمو فيه كفاياته، ولأنها الدرع الواقية لحقوقه وحرياته.

فى ذلك العهد ترافع الهلباوى فى قضية الأزهر، وما أدراك ما قضية الأزهر !! العلماء الأعلام، أعضاء «هيئة كبار العلماء» و «مشايخ المعاهد» فيما بعد، كانوا هم العجزة، الجهلة تفصلهم حكومة ذلك الزمان لجهلهم وعجزهم إرضاءً للملك فؤاد!

تحركت فى المحامى الشيخ ذكريات نشأته، فطوى السنين القهقرى، وعاش فى جو موكليه كما يعيش بين أهله وذويه.. وابتسم الزمان، وأعيد العلماء، فدخل إدارة الأزهر فى صبيحة يوم من أيام سنة ١٩٣٥، ومن ورائه المرحوم «الزنكلونى» ثم «محمود شلتوت – شيخ الأزهر فيما بعد –»، و «دراز» و «عبد الجليل عيسى» و «فكرى يسين»، و «حامد محيسن»، دخلو الأزهر على شيخ الأزهر، دخول الفاتحين فى موكب الظفر.

وفى ليلة من الليالى، دعاه الأمير محمد على، لينهى إليه أنباء قضية فذّة! رفعت عليه - بإيعاز من الملك فؤاد - وقُضى فيها بعزله من النظر على أوقاف والدته أم المحسنين! لتؤل إلى نظارة الملك.

كان الأمير والهلباوى صديقين قديمين. يزور جاره بالمنيل بين الفينة والفينة، فلجأ الأمير إلى صديقه القديم، ليقف فى وجه هذه الدعوى.

وكان الأمير معرضًا لكل شىء، فبذل الهلباوى لأجله كل شىء... كانت القضية قضيته لا قضية الأمير، ومع أنه لم يكن مقيدًا فى جدول المحامين الشرعيين، فقد سمعه القضاة!

وكسب الأمير، بعد مجهود كبير[1].

وقدمت «السياسة» إلى محكمة الجنايات إذ نشرت تعليقات جارحة ضد المرحوم المستشار ع. بك س. حينما أعلن انضواءه تحت لواء حزب سياسى، فترافع الهلباوى «عن السياسة» مرافعة عجيبة ضد صديق قديم له، فقال فيما قال: «أنت تنضوى تحت اللواء؟ أنت تنضوى؟ تنضوى! تنزوى!!

يا حضرات المستشارين، قولوا للمستشار إن المستشار لا ينضوى ولا ينزوى أيًا كان المكان الذى يريد أن ينزوى فيه...».

وفى سنة ١٩٣٤ ترافع عن صحيفة «كوكب الشرق» وكانت صحيفة للوفد، كما ترافع عن «السياسة» من أجل مقالات ضد التبشير.

وجاءت إليه سيدة كريمة تسعى، وكأنها تجر خطاها من الأسى، أخوها رئيس عظيم بين عظماء رؤساء الوزارات، كانت أمًا لزهرة يانعة من زهرات الأرستقراطية العليا، هى السيدة... ف. ر. قتلها مطلقها فى المستشفى خشية أن تتزوج من سواه.

ترافع الهلباوى عن أم القتيل، وعن حقوق المرأة التى كرس لها «الاتحاد النسائى» نشاطه بزعامة هدى شعراوى. وكان الجمال قد استولى على أكثر المقاعد، ليسمعه، فأسمعه روائعه. وأمتعه، وأمتع الناس معه... وإن كان قد عرف من بعد جحود الموكلين الارستقراطيين عند الحساب، فى دفع الأتعاب...

كان شيخ المحامين، فكان أقدمهم علمًا بأن توكيلاتهم لا تولد إلا فى المحن، وكأن الموكلين يدفعون الأتعاب -كالجزية- عن يد وهم صاغرون! فإذا ظفروا بغاياتهم، قطعوا ما يصل

(١) ترافع الهلباوى وحمد فى قضية و س كان اشترك مع الهلباوى فى تحرير المذكرة والحضور الشيخان على عبدالرازق باشا ومحمود سلتوت وكانا قد بُدِئا محاميين شرعيين بعد فصلهما وأعيد بعد ذلك الشيخ محمود شلتوت ليصير بكفاياته شيخ الأزهر وبهذا جمع الهلباوى فى القضية خصومًا ثلاثة للملك فؤاد يترافعون عن خصم سيكون وصيا على العرش بعده

الماضى بالحاضر. وأغرقوا آلاء المحاماة فيما يغرقون عن عمد من ذكريات آلامهم. ومن ثمة يصدف بعض البررة عن المحامين بعد الانتهاء من عملهم، فيستوى البررة فى نكرانهم، بالكفرة فى كفرانهم، وإن تنوعت الأسباب.

لقد طلبت «مارى هرمان» إلى وكلائها، بعد أن أنقذ «مارشال هول» رأسها من المشنقة حسابًا عما أنفقوه، فقدموا لوكيلها كشف حساب هذا نصه:

«ياسيدى لقد أنقذنا موكلتكم من المشنقة. امضاء: أرثر نيوتون».

لكن الخير والشر يتجاوران فى المحاماة لأنها مرآة الحياة.

كان إلى جوار «مارى هرمان» فى حياة «مارشال هول» ذلك المتهم الذى انطبق حذاؤه على الأثر الموجود بمحل الحادث، لكن القرائن تضافرت على براءته، وقامت شبهات قوية ضد أخيه، فطلب المتهم إلى «مارشال هول» أن يقرر أنه (المتهم) هو الذى ارتكب الحادثة إن كان ذلك ينفع الآخرين.

ولما حكم عليه بالسجن قال: «إنه رجل متزوج»!

فلقد كان واقع الأمر، أن أخاه المتزوج استعار حذاءه ليلة ارتكب الحادث

فأى معرض للألم وللأمل هذه المحاماة! يشهد فيها المحامى مأساة الوجود البشرى يمثلها موكله وخصومه، فى عراء تام تتجرد فيه الإنسانية من زيوف الأغطية والأستار والاستعلاء والاستكبار.

❁ ❁ ❁

أخذت الريح تأتى بما يشتهى السُّفن، وأحس بثغر الحياة يبتسم. فرشف الشيخ رضاب الحياة، وعادت الليالى البهيجة، بعد انقطاع بضعة عشر عامًا، وتكاثرت الدعوات: تلك لأمير بعد أمير، أو أميرة بعد أميرة، وهذه لبنت الصدر الأعظم، وهذه لوزير سابق أو لاحق، أو سفير أو وزير مفوض لدى مصر أو لشيخ الإسلام – الذى ترافع ضده منذ أعوام – وهذه للمدير الكندى «لشركه سن لايف» أو للسير «كين لويد» أو لقنصل الصين، أو لغيرهم.

وبينما تتلألأ فى حديقة داره ثريات الأضواء، احتفالا بمؤلف القانون الدولى العام، وكاتب الحزب الوطنى الذى طالما كتب ضده «الأستاذ أحمد وفيق»، إذا بالكرائم فى الحديقة الكبيرة يجلسن إلى جوار الورود، حاليات النحور، كالبدور.

وبينما تسمع مقرئى القرآن عنده، أو تجد أعضاء هيئة كبار العلماء، إذا بك تجد رجال الفن الغنائى فى داره. وفى سنة ١٩٢٩ تجد عنده إسماعيل صدقى، وفى سنة ١٩٣٨ تجد على ماهر. وفى سنة ١٩٣١ تجد مصطفى النحاس، ودائمًا تجد محمد محمود وكلهم متخاصمون إلا معه

وبينما تجد ناثبًا فرنسيًا من باريس، ترى فى الغداة الزعيم الثعالبى الذى نفته فرنسا من تونس! وبينما تجد عازفات الكمان ولاعبات البيان إذا بك تجد الفقيه عبد الرحمن سيد أحمد باشا. وبينما تجد الفيلسوف المصرى - لطفى السيد باشا - إذا بك تجد ملكة الجمال التركية كريمان خالص!..

كان كالدنيا فيه من كل شىء، مع الترتيب لا الفوضى، ومع التوفيق الأنيق.

وكان بريده يحمل هذا الطابع: فرسالة من محامية فرنسية فى باريس أو من معارفه بانجلترا وفرنسا أو من موكلته - مدام فضلى - فى اليابان أو من أصدقائه بالشام أو الهند أو توصية من قصور الملوك العرب بقضايا الأمراء العرب، إلى جوار رسائل موكليه، ووكلاء زراعاته، وكبار الكتاب والأدباء والساسة! كأنما كان سلطة من السلطات فى البلاد!..

يدير الجمعية الخيرية ورأس مالها أكثر من مليون ويترافع متبرعا عن قضاياها ويتحدث فى شئونها التعليمية، والزراعية والصحية، وبعثاتها التعليمية، ويدير دائرة هدى شعراوى ورأس مالها أكثر من مليون بل يبعث بعثات على حسابها إلى الخارج! ويعول عليه الرجال فى أكثر من حزب. وتستفتيه جهات شتى، وتسأله كل الصحف، وترسمه فى كل مناسبة صحف مصرية، وصحف أجنبية.

هو فى الصباح فى المحكمة، أو الوزارات يسعى للناس، أو فى النقابة أو الحزب أو الجمعية، أو دائرة من الدوائر، وهو فى الغداء داع أو مدعو، وفى العشاء داع أو مدعو. وهو بعد الظهر يلقى موكليه وزواره، والمحامين من كل أرجاء البلاد، ويحضر جلسات المجلس التشريعى، أو الحزب، ليس لديه إلا ربع اليوم ليرتاح أو لينام أو يسهر مع السمار فى داره

كانت حياة حافلة بالحوادث وبالأحداث أجهدت من يراقبها... فكم جهد صاحبها... كان من تعبيراته أن الحياة لا تقاس بالطول... وأنها تقاس بالعرض: وما كان أعرض ماحيى! وأعظم ما سعد وأفدح ماشقى...!

وكانت الدار كأكبر البيوت الأرستقراطية. فى خدمتها دائما سيارتان.. وفى حديقتها جنانان!.. أما الآنية فمن «النمسا» و «فرنسا» والآثاث من معارض «باريس» و «ومبلى».. تناهت إليها شتى مظاهر المال والجمال، والأنس والبهجة!.. ولم يكن فى البيت ديمقراطى إلا صاحب البيت، إذا لمح بادرة من بوادر الأرستقراطية عاجلها بنكاته وعالجها بضحكاته،

ولما وقعت وقائع قضية نزاهة الحكم وقدم «حفنى باشا محمود» مدير صحيفة السياسة لمحكمة الجنايات بتهمة سب الوزراء، تولى الهلباوى الدفاع فيها مع بضعة عشر محاميًا، ويومئذ سمعت القاعة الكبرى فى محكمة جنايات مصر آخر كلمة عظيمة للنقيب العظيم وإن كان قد ظل يترافع.

فى هذه السنوات العشر من تاريخ مصر سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٧، كانت المحكمة أبرز ميادين المعارك، وكانت المحاماة هى الجندى المحارب وستبقى جهودها فى تلك الأثناء مفخرة للأمة.

كان المحامون يحاربون حربًا حقيقية بأنفسهم وأجسامهم! جماعات وأفرادًا، ويرهقون القضاة، فيخر المستشارون (رئيس الجلسة محمد نور بك) مرضى، ويخرج المحامون (مكرم عبيد) متهمين.. ومع ذلك لم تنحن لهم هامة. بل زادوا وطنهم وصناعتهم عزة وكرامة.

وكان شيخ المحامين يتقدم المحامين، تتراءى فى كفاحه تلك الظاهرة التى طالما تراءت فى معارك القادة، فيوجد فى كل مكان فى وقت واحد! فتراه الأمة مع الوفديين والمحامين الوفديين ومع الصحف الوفدية، ومع الأمير محمد على، ومع شيوخ الأزهر، كل اولئك وهو إلى جوار الدستوريين وجريدة السياسة والدكتور هيكل، وهى مظاهر ترجع إلى حقيقة واحدة، هى أن الرجل كان أمل أمته فى حربها ضد القيد والظلم فى كل مكان.

وفى سنة ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد، وتقلد خصمه الأمير «محمد على» رياسة مجلس الوصاية. وعين الهلباوى عضوًا فى مجلس الشيوخ.

وفى أخريات سنة ١٩٣٧ ترافع أمام محكمة عابدين عن الأستاذ عثمان عبد الغفار ابن أحمد باشا عبد الغفار فى قضية مظاهرة.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٧ تولى الحكم «محمد محمود باشا» رئيس حزب الأحرار وعُين الهلباوى نائبًا لرئيس الحزب. هكذا لم ينجح كرجل سياسى فى أن يرأس حتى حزبه! بل لعله لم يصل إلى مركز نائب رئيس إلا بالسن. أو لأنه لم يعين فى الوزارة.

وكان عضوًا بالمجلس التشريعى الأعلى فمم ينل رتبة...!

وكانت انتخابات النقابة لسنة ١٩٣٨ آخر انتخابات تجرى فى حياته فرأى المحامون بإلهام عجيب، أن يحيوه فى آخر فرصة تتاح لهم فى حياة شيخهم، فانتخبوه نقيبا لذلك العام.

كأنما شاءت المحاماة أن نكرمه بأسمى مراكزها فى أول حياتها، وأن تكرمه بذلك المركز الأسمى فى آخر حياته.

وفى ختام ١٩٤٠ بلغ أواخر الثالثة والثمانين، وكانت عظامه تبدو من هزاله، لكنه كان يحضر مع أحمد ماهر باشا زعيم السعديين ضد مصطفى النحاس باشا فى قضية العهد - «قضية البنك التجارى»، ويستحث مدير دار الكتب، الدكتور منصور فهمى باشا، لطبع مذكراته، فجمع بعضها فى المطبعة ولكن لم يطبع، ومع ذلك لم يكف عن السفر الأسبوعى إلى مزارعه، حتى صعدت روحه إلى بارئها وهو نائم غداة عودته من سفر.

فكتب فى غداة وفاته زميل[١] لم يكن فى يوم من الأيام من حزبه. شكر له موقفه فى الدفاع عن الصحافة وعنه وعن طه حسين وهيكل وحفنى محمود، ثم قال:

«أيها النقيب الراحل: دعنى ألتمسْ لك رحمة الله وغفرانه - لقد مضيت عن الحياة بعد أن أخطأت، وبعد أن أصبت، ولقد لقيت من حياتك عنتا. وظفرت من قومك بالتقدير، وظفرت من قومك بالحرب واقتعد كرسى الوزارة من حزبك من اقتعدها وقيل أين الهلباوى فقيل رجل أسن فما يقوى على جليل الأمور..

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة فى دارنا. تذكر بالمحامى الشهم والنقيب الأول، والمترافع الفذ. وأما المحاماة فى الشرق فلن يفتح لها كتاب، إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته...».

(١) الأستاذ عبده حسن الزيات فى كتابه «من يوميات محام».

فُتحت الجلسة

لقد شهدنا الملعب واللاعب. والميدان والمحارب، أترانا نستطيع أن نصوره لمن لم يره[1].؟

إن من يسمع المحامى العظيم فى المحكمة لا يسمع كلام الناس عنه. وليس راءٍ كمن سمع.

فهو فى ساعة «العمل» يعمل، ويمثل، إشاراته فصيحة كعباراته، يستعين بجوارحه جميعًا ليحدث فى دقائق معدودة، آثارًا غير محدودة، ويظفر فى زمان قليل بغرض جليل، لفرد أو لجماعة أو لأمة. ترهقه التبعات، ويعصف بطمأنينته القلق على من يمثلهم مما طوى القدر، وإحساسه أن الحق الذى يجازف به ليس له، وإنما هو وديعة أودعها الناس بين يديه. وأن مجده ووجوده، رهن بالأحكام التى تصرف بها الأقدار مصاير المغامرات الكبرى المسماة بالقضايا. وهيهات أن يرسم القلم كل أولئك...

كان الهلباوى يجلس ساكن النفس إذ يدرس قضاياه، فإذا أحس الظلم أسلم عواطفه إلى المظلوم ولو كان خصمه! ولذلك كان يرقى إلى مستواه إذا اقتنع. فإذا لم يقتنع، قنع بعرض

---

(١) عمل المؤلف محاميا بمكتب الهلباوى بك عشر سنين من أواخر سنة ١٩٢٨ حتى أواخر سنة ١٩٣٧ عندما عين وكيلا للنائب العام وتدرج فى الوظائف القضائيه حتى رأس هيئة قضايا الدولة منذ مارس سنة ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

ومن حق النقيب الأول علينا فى هذا المقام أن أسيد بفضله علىّ. فالسنوات العشر المشار إليها فى الكتاب الحالى وتدخل تحت عنوان (الخريف العاصف) قد قضيتها فى جواره. وكانت بالنسبة لى سنوات «تحقيق الذات». ولا أحسبنى نعمت بعدها بمثل ما مُتعت به فى إبانها. فمن بعدها تغيّر الزمان والمكان والأشخاص، فى وظائف لها مداق خاص، فى دولة حملت هموم حروب تدور رحاها على أرضها بين دول العالم أو بينها وبين إسرائيل، وفى خواتيم نظام ملكى يريد أن ينقضّ وبواكير نظام جمهورى يريد أن يرفع بنيانه على أساس سيادة القانون

وسيظهر فى الفصلين التاليين بعض بيان عن هذا العهد.

ولقد كان الانتساب إلى مكتب النقيب الأول درجه للمنتسب. يهيّؤها له لسم الهلباوى وأسماء من عملوا معه، وكنت آخرهم. وهنالك اتصلت أسبابى بكثير من الكبراء فى الدولة والمجتمع العلمى كانوا لى أضواءً على الطريق.

وهنالك أدركت أن من أسباب امتياز الهلباوى وسعد رعلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمى واللقانى – وله عند سعد مكانة عالية – وغيرهم تبحُّرهم فى الدراسات الشرعية. فأحدث نفسى بها وظهرت آثارها فيما بقى من أيام الحياة.

وهنالك كانت القضايا الكبرى فى العصر، سواء للأفراد أو الجماعات، هى الغذاء اليومى فى المكتب. فأصبحت القضايا الكبرى على مستوى الدولة مألفًا لى. وحاولت فيما بعد أن أنقل عن الهلباوى إلى جماعة من رجال القانون أن لرجال القانون من «سيادة القانون واستقلال القضاء» درجةً فى الناس. ومن حقها عليهم أن يأخذوها بقوة واستقلال وإحساس وطنى، وأن الجزاء على التهوض بها هو فائدة الأداء ذاته، فى نماء الذات وتطورها أو ضمور الملكات وتدهورها.

– وقد ظهرت الطبعة الأولى من الفصل الحالى فى سنة ١٩٤٦ بعد انتقالى إلى هيئة قضايا الدولة. ومعها الفصلان الرابع والخامس. أما الفصل الثانى فظهر فى السبعينات والثالث يظهر فى الطبعة الحالية.

أوجه الضعف فى مركز الخصم، وهنالك تتحالف براعة العرض، ودقة الأداء، وإن خلا المكان من عباراته التى تنبض فيها الحياة.

فإذ تكلم وهو مقتنع بقضية موكله، كان هو الذى يتكلم لا موكله، فلقد كان يكره أن يتقيد بأى قيد.

وكان استقلاله عن موكليه سر قوته عند موكليه أو سامعيه، كأنما كان يسبق الموكلين إلى أهدافهم، إذ يتخلص من أثقالهم، فيطمئن القضاة إلى أنه ليس صدى لأصوات المتقاضين، وإنما هو سفير العدالة إليهم، وسفيرهم إلى العدالة! أو وكيل عن الحق، لا عن صاحب الحق..!

ولقد ظهرنا من قبل على أمثال هذا الاستقلال فى قضية «الأمير سيف الدين» وقضية «المنشاوى باشا» وقضية «دنشواى» وقضية «الوردانى» وقضية «مقتل السردار» وغيرها من القضايا.

جلس فى أواخر شيخوخته، يدرس قضية السيدة ص. ز. عندما طلبت الحجر على أبيها فى أواخر شيخوخته، فلم يقتنع بعدالتها فقال: «إن من سوء حظها أنها وكلتنى».

فأجابه محدثه: «بل من حسن حظها». قال كيف! قال «لأنها ضمنت ألا تكون عليها إن لم تكن لها..».

وإنه ليترافع يوما عن «م.» ممثل كوميدى كبير من عائلة كبيرة فى قضية مخدرات، فى فصل الإجازات، فإذا بقاض منتدب، يمت إلى المتهم بنسب فلما نودى على القضية علت قسمات وجه القاضى علامات رغبته فى تأجيلها، لكن الممثل الكبير انطلق فى حركاته المسرحية. يستجير بقاضيه ويستعيذ بمحاميه، ألا يتأخر الفصل فى القضية ساعة من نهار...!

وكان المتهم متلبسا، بل معترفا، ومن مصلحته أن يطول الحبس الاحتياطى!

فتلفت الهلباوى يسأل مساعده عن سر تلهف المتهم، وتنصل القاضى، فلم يكد يدرك السر حتى طلب - هو - التأجيل ليستعد فى القضية...

وخاب أمل المتهم فى تلك الجلسة. ولكنه ظفر بغاية ما يتمناه وهو الحد الأدنى من العقوبة فى الجلسة التالية... وكان قد استوفاه فى حبسه!

وكان فى مقدور الطارق أن يستأذن عليه، وهو يحضر قضاياه، فيحدثه ما شاء ويعاود قراءاته إذ يفصل عنه الزائر دون أن ينقطع سيل تفكيره.

تهبط عليه أفكاره على أقساط. فى راحته وفى خلوته، ولم تكن تطير من ذهنه، مع أنه لم يكن يدونها، يقرأ قضيته فى مكتبه مرتين، على الأقل، وفى الفطار مرة أو مرتين فإذا كانت فى قنا أو أسيوط قرأها مثنى وثلاث.

لم يك مثل «نابليون» إذ يضع خططه -كما يقول لدفيج- كالحامل إذ تضع، بل تراه هادئا، مأخوذًا بما يرى، حتى إذا انتهى من دراساته بحثت فى الملف الضخم عما أعد لدفاعه فى قضية يدوى صوته فيها ساعات، أو يسلخ فى تحضيرها أسابيع أو شهورًا، فعلام تعثر؟

إنك لا تلقى مرافعة محضرة، طويلة أو مختصرة، كما كان «لا بورى» يكتب ليجيد أن يتكلم، تأثرًا لأب البيان عند الرومان «شيشرون»، «بل تلقى سبع جمل أو سنا أو خمسا «كالشفرة» لا يكاد يقرؤها إلا ذوو العلم، ممن يفكون خطه، مبعثرة فى ورقة بيضاء كأنها شوارع قرية لم تعرف بعد خط التنظيم! حتى إذا ترافع أسعفته بالتفاصيل والأرقام ذاكرة واعية لم يتح مثلها لرجل من رجال المحاماة فى العصر الحديث.

فإذا تهجم على عزلته متهجم قبل أن يترافع، دافعه بإجابات معجلة، تحس من اختصارها أنه ينزع ثوبه منه ليهرب.

ويجلس فى انتظار القضاة ولا ينتظره القضاة، ويرتدى رداء المحاماة خارج الجلسة لا داخلها؛ أدبا فى حق القضاء ويباهى بأنه لم يناد على قضية له فى غيابه طول حياته...

فإذا ترافع فهو آخر محام فى القضية يقدّم غيره من المحامين تحية لهم، ودفعا للحرج عنهم، واتفاقا مع طبائع الأشياء، لأنه يوكل عادة بعدهم، ولأنه يقول ما لا يقولون...

* * *

هو ذا رجل عملاق؛ طويل القامة، عظيم الهامة، فارع العود، عريض الألواح، مفتول العضل، شديد المنة، قوى البنية، فى وجهه القريب من البياض سمرة لطيفة، مشربة بحمرة خفيفة؛ يميل وجهه البيضاوى إلى أن يستطيل.. ضيق العينين، نافذ النظر، طويل الشارب! طويل الذراعين، طويل الكفين، طويل الأنامل... فى ظاهر يمناه وشم... من عهد الأزهر:

أما هندامه فهندام فتى العصر! أنيق غاية الأناقة. ألبسته فى داره يد صناع ذواقة، ملابس قصت فى «باريس» أو «لندرة» أو «نيويورك» أو «القاهرة». وكان يقضى إجازات الصيف خارج البلاد.

هو ذا ملء العين والأذن، بذاته وعباراته، ثابت الجأش كالجهاز الكبير إذ يدور، مسرع بعض السرعة، جمله قصيرة متتابعة؛ لا تكاد تنفصل، يمهد كل منها للأخرى، وكأنما يطرق الحديد الساخن ليصهره فيلاحق طرقه مخافة أن يضيع أثره، أو يستقل سامعه بمنطق غير منطقه.

وليس كالعبارات السريعة المتلاحقة أخذًا بألباب السامعين، لما فيها من روعة الجواد المنطلق فى وثباته نحو الغاية، ومن تأثير القذائف المتتابعة فوق الهدف الثابت.

وينطلق الهلباوى فى وثباته، مشرقًا بقامته العليا على قضاته، مسيطرًا بحجاجه القوى،

وسمعته المنحدرة من العظائم، فى تجاوب مع السامعين، وانفعال مستمر، يتجلى فيه اقتناعه، بما يقوله، واندماجه فى دوره، معه صغو السامعين، وعليه أنظارهم، وفيهم كثير من إيمانه، إن لم يكن كل إيمانه. ويمضى غير محتفل بالزمن، مع قصده العظيم فى إنفاقه فى الحواشى أو الصور، همه فكر السامع، وميله إلى السماع وقربه من الاقتناع.

سأله رئيس الجلسة يومًا: كم من الزمن يكفيك؟ قال «لا أستطيع أن أضبط زمام عبارتى مالم أفرغ من التعبير عن أفكارى، فلا أعدك الآن بشىء»، فهو لا يبرح قضاته حتى يراهم لمسوا الحقائق بقلوبهم، وعقولهم، وأصابعهم... بل حتى تفيض أعينهم بالدمع أحيانا...

ترافع عن نفسه مرة فى حياته ضد الخاصة الملكية مدافعا عن مسكنه الذى بناه، فلم تبدر منه بادرة ضعف، ولا طلب عطف، ومع ذلك ترقرقت فى عين الرئيس العظيم عبد الهادى الجندى باشا. دمعة حارة لمأساة ذلك الذى يقول إنه «جاء بنفسه إلى المحكمة، لأنه يعرف أنه إذا انهزم فى كل مكان، فقد تعود النصفة فى المحكمة.. وأنه إذا لم تبق له دار... فإنه باق فى دار العدالة التى ساهم فيها أكثر مما ساهم أى إنسان، لا يلتمس أن يسكن، ولا يلتمس أن يرحم، ولكنه يطلب العدل من دار العدل».

ويمضى فى مرافعته دقائق، أو ساعات لا يلجأ إلى الملف إلا اضطرارًا ليتلو تاريخا أو نصا من سطرًا أوسطرين، فلقد استوعب القضية استيعابًا، فأصبحت فكرة لا ملفا، وحقائق لا أوراقا وهو فى الواقع لا يريد أن تبرح عيناه أعين القضاة.

لا يعرف المقدمات فيبدأ من صميم الدعوى، ويسير وكأنه يجرى، خفيف الظل، إلى حد عجيب، تتراءى لذة سماعه فى الوجوه الراضية، عظيم «الحضور» وكأن القضاة فى المحكمة، هم السمار فى الدار، سواء القضاة الشبان، أو قضاة الاستئناف، حيث تشتعل الرءوس شيبا.

* * *

يكشف «العقدة» كما يعبر رجال القصص. ثم يعمد إلى «الحل» والحل لا يكون فى الإلحاح بالتفاصيل، ولا فى التطويل أو التمثيل، ولا فى الفصاحة، وإنما هو فى أمور كليات، كنوازع النفس الإنسانية ومتاعبها أو أصول القانون أو عرف الناس أو عظات التجارب، تحيلها قوة الجدل إلى حقائق قضائية. والقضايا وقائع إنسانية صنعها الناس، فهى حقيقة بأن تطرح على المحكمة كما وقعت، وكما أرادها القدر، مع تلوينها بألوان الدفاع وغاياته. وهو فى بعض طباعه وأسلوبه «كما رشال هول»، «يخلق من الحقائق التى بين يديه ومن أحلام بعض الناس، جوًا خاصا» لكن التمثيل عنده أقل، فليس فى مصر محلّفون، والظروف عندنا لا تأذن بالتمثيل. فإذا تم له التوفيق استحال الجو الذى أبدعه إلى عالم من صنعه، يعيش فيه سامعوه، فيفكرون بفكره إذ يعيشون فى دنياه..

ومن أجل ذلك كان أبلغ طلاب المرحمة وكان «محامى الظروف المخففة» بل «محامى القضايا اليائسة»، من فجر حياته القضائية، كما كان فى قضية «ناقوس» وقضية «الخازندار»، وقضية على يوسف «التلغرافات»، وقضية «سيف الدين»، وقضية «المنشاوى»، وقضية «الوردانى»، وقضية «سعد زغلول» وقضية «السردار»، وفى كل قضية سواها، كما كان دوره الدور المخوف من بين الأدوار.

وكنت تراه إذ يلبى النداء لهذه المعارك القضائية، جذلان متلهفا. فالمريض المشرف يدعو إلى مخدعه نطس الأطباء كما قال «جرانمولان» ليحيى أو ليحارب «مليران»، وهو يترافع فى سنة ١٩١٣ عن شركة «هليوبوليس» ضد الحكومة المصرية فى الاستئناف أمام المحكمة المختلطة بالأسكندرية

يعرض القضية مرة فى استهلال الدفاع وفى دقيقة!... ومرة أخرى فى طول ما يترافع!

يبدأ فى هدوء كأنه طائر لم يتم تحليقه، حتى إذا استوى فى آفاقه راح يصنع كل شىء فى أجواز الفضاء.! لا يقسم المرافعة قسميها التقليديين: العرض والمناقشة، بل يسوق الوقائع ويجادل فيها معا، حتى إذا انتهى من السرد كانت القضية قد انتهت، وسقطت أدلة الخصم من نفسها.

ولقد يستبقى للخاتمة وقائع قاهرة، تتحرك فى النهاية، كالقلاع، تقذف أبراجها أقوى ما أعده من قانون وحجج، وكأن هذه الوقائع الفاصلة فى النزاع، المواقع الفاصلة فى القتال

فإذا وقع الهجوم على عظيم، أو جهة ذات خطر، تضافرت بلاغته وجسارته فى التحدى، ويتفجر من معينه ينبوع من المعانى القوية حيث يحسب الناس أن لا معانى هنالك! وتواتيه العبارات، وتسعفه التصويرات، وينطق الأرقام الصامتة بالمعانى الصادقة، كأنما عناه «شارل شنى» حين قال عن «باربو»: كانت الأرقام تبتسم بين شفتيه، وكشوف الحسابات تحمل معانى كالشعر لا تحملها إلا بين يديه..!

لا يخضع لخطة خصمه، وإنما يفرض خطته عليه، وعلى المحكمة، فيترافع على الوجه الذى يراه، دون أن يقف من الخصم موقف التحديد لأقواله، ولا الترديد لحججه بعرضها، بل هو ينساها لتنسى، فإذا اضطر إلى مناقشتها ناقشها عرضا لا عمدًا، كيلا يعيد إليها الحياة.

ولئن كان المحامى النابه هو الذى يتساءل عما يقوله لحساب خصمه، لو كان محاميا عنه، ليعد دفاعه على أساس دفاع الخصم، إن هذه لم تكن قاعدته، فإنه يغفل دفاع الخصم إذا قاله ويتغافل عما قد يقوله إذا استطاع.

وفى الحالات القليلة التى يرد فيها على الخصم، تراه فى رده كمرافعته يستفتح بصعاب الأمور، ويدلى بأقوى الحجج، ثم يتركها قليلا ليسرد مسألة ثانوية، ثم يعود إليها، ثم يتركها

لمسألة أخرى، ليست من الصميم لكنها جديرة بأن تقال، ثم يرجع إلى الأصل وهكذا دواليك، حتى إذا انتهى كانت الأصول والفروع قد عرضت ونوقشت، فإذا القضية كل لا يتجزأ وإذا هو قال كل شيء! تساعده حريته فى الإدلاء بما يشاء وقوته فى إسقاط كثير من العرَض أو من البهرج.

الاختصار ديدنه، إذا كتب كتابًا فكتوقيعات الخلفاء فى إيجازه، وإذا ترافع تحمل المسئوليه فحذف ما يحذف؛ الجناية العادية، كالقتل والسطو والخطف وأمثالها، مقياسها العادى ٦٠ دقيقة!

وكم فى هذه الدقائق القصار، من أفكار وأخبار، يسردها ذلك اللسان السريع كالقطار، تطوى فى لحظات ما يطويه غيره فى ساعات...

ولقد طالما اقترن إسراع المحامى بإحساس القاضى أنه يحرص على وقت المحكمة. ذهب إلى «بنى سويف» يومًا ليعود بأمور قسم متهم بالقتل بُرىء بعد مرافعة دامت ٤٠ دقيقة! لكنه فى القضايا الاستثنائية، لا يعترف بالساعات ولا بالأيام. لقد ترافع فى قضية نزاهة الحكم أيامًا متوالية فى كل يوم أربع ساعات وكان فى الثامنة والسبعين!! وكان الأخير من بضعة عشر من المترافعين فلم يطرق بابًا طرقوه؛ ولم يترك شيئًا تركوه... وجمهور المحامين يستمعون

المحامى الكبير ينظر النظرة الشاملة، إذ يبصر بقضيته كما يبصر بالمدينة الناظر إليها من الطائرة، يصدر حكمه من سماء النبوغ ونفاذ البصيرة. أما الإلحاح فى الإثبات فمشكل، ومضلل، ولا يضيع الحق كالالتفات عن صميمه إلى تفاصيله، أو كما يقولون فى الفرنسية: «ربما لم يثبت شيئًا من أراد التزيد فى الإثبات».

وأما التفاصيل فما أكثر احتفاله بها إبان دراسته، مع أنه أكبر مضيع لها وهو يترافع، والتفاصيل كالقوى المبعثرة، أو كالعدو المجهول، والصديق المضيَّع، تبقى سببًا لذعر من يجهلها، ويفيد منها من أحاط بها، ولكم صادف المحامين منها أسباب الكشوف العظمى.

وإذا كان المحامى الحقيقى كما يقولون فى فرنسا هو «القدير على تأييد كل دعوى وهدمها عند اللزوم»، فليس كالجدل جهاز لهذا الرجل.

امتاز الهلباوى بقوة الجدل، وهو العدة الأولى للعقل الفقهى، وبه تميز آباء المحاماة فى مصر، ذ كانت الدراسة الشرعية مصدر ثقافتهم، وهى تقوم على التأصيل والتفريع والقياس أى على المنطق - وآية ذلك الزعيم سعد زغلول خريج الأزهر العظيم ثم المرحوم «الحسينى بك»! لذى بدأ على يديه سيطرة الشريعة فى عالم المحاماة، ومكتبته الفقهية تزدان بها دار الكتب لمصرية[1].

---

(١) ول طبعة من كتاب الأم للشافعى مصر طبعها ونشرها الحسينى بك. وفى «الأم» رسالة الشافعى التى تحوى أصول المنهج العلمى المعاصر

كان الهلباوى يعرف من تقاليد المحاماة أن خير ما تهاجم به دعوى الخصم أن يدور المحامى حول النقطة القوية أو يحاصرها، لكنه كان رجل مواجهة ليست من أسلوبه المداورة ولا المحاصرة، بل يجابه بالهجوم، أو يواجه بالسخرية، فإذا رأى جانبًا من المتعة فى مداعبة الخصم، لم يحرم المحكمة من دعابته، وكم كان له فى ذلك من إبداع وإمتاع! أو يأخذ فى إثارة الشكوك، وياله من مشكك! سخريته حجج، وشكوكه حجج، ورواياته حجج،

وينساب فى أمان واطمئنان خالعًا على دعواه مسوح الجد والوقار وفيوضًا من عظائم الأفكار، يرفع بها مستوى دعواه إلى مستواه.

ففى كل من قضاياه معنى من المعانى يسمو على الأشخاص والأشياء، كأن لم يكن شخص الموكل أو المتهم، هو الذى يصدر فى شأنه الحكم!.

❁ ❁ ❁

كانت قضية «الوردانى» محكمة لمحاكمة محكمة دنشواى، وللشكاة من مد امتياز القناة، وقسوة قانون المطبوعات واغتصاب حقنا فى السودان!.

وفى قضية «أحمد حلمى» كانت حرية الكتابة ضد السلطة وحرية المحاماة المقدسة.

وفى قضيتى «على يوسف» و «المنشاوى» كان وراءهما ما وراءهما (الخديو والإنجليز).

وفى قضية «سعد ضد إسماعيل أباظه باشا»، كان فى القضية سعد لكن الخديو كان ظهير ذلك الباشا.

وفى قضايا «السياسة»، لم يكن يدافع عن الدكتور هيكل، ولا الدكتور طه حسين، وإنما كان يدافع بحق النقد العظيم! وفى قضايا المحامين كانت قبلته هى المحاماة.

وفى قضايا المرأة كانت مبادئ قاسم أمين منتهى غاياته. وفى قضية «السردار» كان يكافح الاحتلال البريطانى. وفى قضية «العنابر» وقضية «الخطابات» وقضية «نزاهة الحكم» كان يهاجم انقلاب الملك سنة ١٩٣٠ على الدستور.

❁ ❁ ❁

فإذا استطردنا فاستقرأنا القضايا العادية نفسها، بدا لنا وراء ذلك الطراز بعد شأوه، وجلال غاياته، ومقدار ما يحمل المحامى العظيم من تبعات، وكيف كان كفاح الهلباوى فى قضاياه كفاح المؤمنين الأولين يدركون ما أوجبه عليهم القدر من واجبات، منذ قضى بنهوض هذا البلد على أيديهم.

من أجل ذلك سار من قضية كبرى إلى قضية كبرى، يجود فكره دائمًا بالجديد والغريب، ويخرج عن المعارج المطروقة، إلى الطرائق غير المطروقة، يسمع القضاء أشياء كأنما يخلقها من

لا أشياء، كفلسفة التشريع ورأى الشريعة فى الموضوع. وقواعد الخلق، وبطلان الإجراءات، وفساد أسلوب القاضى، وتحيز المحقق، ونقص إنسانيته، ومخالفة دعوى الخصم للبداهة أو لأصول المنطق، أو انخداع الهيئة الاجتماعية، أو مخالفة التهمة للتقدم الاجتماعى.

بل إنه ليوازن يومًا بين الله والقضاة! وبين النبى موسى والمتهم!

كل أولئك وغير أولئك من المقالات الكبار ينقض بها على الخصم فتأخذ عليه المفاجأة مسالك الفكر فلا يرد، وتسحر ألباب القضاة بما فيها من جدة وروعة وإقناع.

ففى «قضية السردار» يتحدى القتل السياسى الوارد من أوربا، كما ترد الأمراض الخبيثة «الزهرى» ويتقدم بفكرة الدية التى تعفى شرعًا من توقيع عقوبة القتل، لأننا دفعنا الدية ألف مرة يوم ابتلع الأسد البريطانى منا نصف وادى النيل.. ونصف مليون! من أجل نفس السردار!! وأى ظروف مخففة تلك، فى مقتل ضابط وهب حياته لبلاده منذ اليوم الأول لتكسب بلاده.. كما كسبت انجلترا فى ذلك الحادث - مالا وبلدانًا!!

وفى قضية الوردانى يفدى المتهم بذاته، بل يعده بعدل الله إذا فاته عدل القضاة!! ويصور اللوحة الخالدة للمحامين فى هيكل العدالة مسربلين بالسواد كالأحبار.

وفى «قضية نزاهة الحكم» يواجه رد حفنى محمود باشا لرئيس المحكمة فإذا فى الرد كرامة للراد وللمردود معًا بالموازنة الرائعة التى عقدها بين «حفنى» و «موسى عليه السلام» وبين رئيس المستشارين، والله... جل شأن الله! فشرف حفنى بهذه الموازنة فى حين روع القضاة. عندما رد «حفنى» رئيس محكمة جنايات مصر لشبهة عرضت له فرفض الرد، وأخذ الدفاع عن الخصم يعيره أن رده رفض، وأنه - وقد كان متهمًا بالقذف - يقذف حتى فى القضاة!. قال:

«... فلما عرضت له الشبهة فى قاضيه، لم ينخلع فؤاده فرقًا، بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية، والعدالة مجردة، ليطمئن قلبه! وقديمًا، وفى سبيل الاطمئنان، قال موسى:

﴿رب أرنى أنظر إليك، قال لن ترانى، ولكن انظر إلى الجبل، فإن استقر مكانه فسوف ترانى، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا، وخر موسى صعقا، فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾.

فالاطمئنان الذى نشده موسى وظفر به هو الاطمئنان الذى نشده «حفنى» وظفر به، والذى حدث من «حفنى» حدث من إنسان أسمى منه ألف مرة، وبالنسبة لمن هو أسمى من سعادة المستشار لا مرة، ولا مليون مرة، ولكن بمقدار الفرق بين الإنسان وخالق الإنسان...!!!»

وفى قضية شرعية خطيرة، أملى مذكرة كبيرة على شاطئ النيل فى «روض الفرج» فى مشغل الاتحاد النسائى الذى تملكه السيدة هدى شعراوى، ووقعها محامون أربعة، فيهم نقيبان، ومحام

أكبر من النقيبين، هاجم فيها القاضى الشرعى مهاجمة لم يقع مثلها فى تاريخ القضاء، فلم يقف عند التصدى لكفاياته أو صدق مقولاته. وليقرأ القارئ ما كتبه عنه:

«ومن الصعب أن يدخل القاضى نفسه فى زمرة الشهود... والذين لا يعرفون لأنفسهم هذه المكانة ويباشرون فى القضايا... أعمال الشهود إنما يعرضون ذاتهم إلى ما يتعرض له الشهود والخبراء وكل ما على الخصم الذى يطعن أن يقول. أنا أقدس القاضى «...» كقاض، وأطعن عليه من الناحية الأخرى التى يعمل فيها عمل الشاهد أو الخبير إلى حد الطعن على كفاءته، بل وعلى نزاهته إن مست الحاجة...».

بل كتب أيضًا: «أليس عجبًا أن رجال القضاء وهم أقدر وأدرى الناس بما يعرض من العقد فى كشف الحقائق المتنازع عليها بين أيديهم، نجد أحدهم سهل التصديق، قريب الإيمان، فى مسألة لا تزال موضع الخلف بين أهل الفن فى مشارق الأرض ومغاربها، ومن عجائب الصدف أن هذا اليقين - وقلما وجد له مثيل - جاء فى مصلحة المدعية ودليله عند القاضى فوق ما ذهبت إليه فى مذكرتها!!».

بل قال: «... وقد يكون من غرائب الصدف أن جميع التحقيقات التى جرت فى هذه القضية مدة الثلاث سنوات، وكلها كانت علنية وبالطريق القانونى وجاءت ضد مصلحة المدعية ولم يقض على أثرها للمدعى عليه.

أما الذى جاء لمصلحتها فهو العمل الذى جرى بطريقة خفية وعلى غير علم من المدعى عليه، وهو الذى بنى عليه القاضى الحكم لمصلحة المدعية...».

وقد كان ما أراد أن يكون.. فأبطل الحكم الذى أثخنه الهلباوى بهذه الجراح.

وفى قضية النبيلة الدائنة ضد الوزير المفوض المدين (إ . ر) يتحداها بأدق أسرارها كمدينة، ويطيل الكلام عن الحرب العظمى الأولى ليستخرج منها حججًا لموكل كان خصما لإنجلترا، وإذا القضية، وهى قضية مدنية تضحى قضية دولية، يظفر فيها موكله بعطف القضاة.

وفى قضية حجر بالمجلس الحسبى يتحدى الباشا طالب الحجر للسفه بسفهه هو، ثم ينشب فيه براثنه فيلتمس من المجلس أن يسمح له «بتلقيب الخصم باللقب الذى لا يزال يعشقه (مدير القليوبية سابقًا) الذى قلنا له أمام الجلسة... إنه غريب الأطوار فى تصرفاته المالية، وضربنا لذلك مثلا أنه أنفق على مشترى الخيول آلافًا مؤلفة من الجنيهات، حتى يقال إنه اقتنى - من عهد خروجه من السجن - نحو الستماية فرس وحصان، ويقال إن كل إيراده لا يفى بخدمة وعلف هذه الدواب.

قال له سعادة رئيس المجلس... هل عندك هذا العدد من الخيول ! أجاب عندى خيول ولكنها هن مالى ولركوبى...».

ويتحدث عن موكلته بقوله: «قالوا إنها تزوجت وهى فى سن الستين. سلوا أيها الأخصام شريككم فى الدعوى... باشا... مدير القليوبية سابقًا ينبئكم عن عدد ما تزوج وما طلق. وسلوه فى أى سن تزوج هذه المرة الأخيرة بأرملة... باشا. ثم لا تنسوا أن هذه السيدة التى تزوج بها... لا تقل سنًا ولا ثروة عن زوجها المرحوم... باشا، فهل يستطيع أحد أن يعيبها لذلك أو يطلب الحجر عليها!

يقولون إن خطر الزواج يتضاعف لأنه كان بالأمير فاضل باشا... والحقيقة بعيدة عما يقولون»، فلنلاحظ تكاثر العيوب التى يسندها إلى الباشا - ولكن بتسليم الباسا - ونمة أمور سخصية جدا صيرها حججا قضائية.

ويستطرد فى مستواه الفكرى والبيانى: يدلى بالقول البديع، فتلقى إليه صغوك فإذا به يشفعه بما هو أبدع، وتبهرك الروعة وتسمع... فإذا به يسوق ما هو أروع...، ببديهيات كأنها الاختراعات، تذهل سامعيه بيسرها وغزارتها يسرًا وغزارة ليسا مما تعارفه الجيل من مألوف كلامه.

وهو أقوى ما تراه، حين يكون فى مستواه، فى البحار العالية، حيث يبتلع اليمّ صغار الربابنة.

فى هذه المواقف وأشباهها كان الهلباوى يأتى بالخوارق، ويحس أنه بلغ الأوج، فيحطم كل قيد، ويثور ويتمرد، ويرغى ويزبد، فتسمع كلامًا من سوْرة الجن ومن سحر السحرة، ومن الإلهام الملائكى! ومن علوم العرب، وعلوم الغرب، بالعربية الفصحى والعامية والدارجة، أو كما قال أستاذ من معاصريه[1]:

«.. يوحوح ويولول ويبكى وقد يبكى بعد ما يضحك، ويضحك بعد ما يبكى».

هنالك يشعل عود الثقاب ليستشعر المستشارون ما يحيط بالقضية من ظلمات فى قضية فلبيدس مثلما حمل «ديوجين» مصباحه... باحثًا عن الرجل...! ويصيح فى قضية ملكية بيته ضد الملك صيحات ترتج لها جدر المحكمة لأنه تعود النصفة فى المحكمة! وهنالك يقول له الرئيس الإنجليزى «دلبروغلو» فى قضية الورادنى إنك تحرض على الجريمة! فيصيح الهلباوى فى وجهه: «إننى أمنعك من أن تقاطعنى».

ويتقدم بغصب الإنجليز للسودان فى مقتل السردار الإنجليزى - حاكم السودان - باعتباره ظرفًا مخففًا مع أن «المستر كرشو» عضو اليمين فى المحكمة، ويترافع عن أحمد حلمى ضد الخديو ليخسر الهلباوى كل شىء له عند الخديو ويترافع ليبرئ المأمور ولو أثبت أنه كان «عبد المأمور»، على الرغم من موكليه!

ويقف ليترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهيم. فلا يتكلم، فيدعوه الرئيس للكلام فلا يتكلم.

(١) الاستاذ عزيز بك خانكى فى مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية للأستاذ محمود كامل.

ثم يقول إن لسانه قد انعقد لأول مرة فى حياته، لأنه يترافع ضد قاض أمام قضاة، ثم يتلو عبارات شكوى القاضى «ويقذف بها إلى الثرى، لأنها عبارات «عرض حالجى».! حتى إذا انتهى قال له الأستاذ المحامى: ذلك أمجد أيام حياتى، ولو توج مجهودك بشطب اسمى...!

فى هذه الوقفات كان الهلباوى يصدر عن فكرة عالية هى التى يصدر عنها أبطال السيف والبيان والمحاماة، وهى أنه عندما يلجأإليه الضعيف، ولو كان خصمه، فقد أضحى فى حماه... وفى سبيله يبذل كل شىء... ولو دمه...! فهذه هى المحاماة.

* * *

فى سنة ١٩٢٦ صوره الأستاذ عبد العزيز البشرى حين صور هو وحافظ إبراهيم فى صحيفة السياسة الأسبوعية «فى المرآة»، أبرز شخصيات العصر، فبدءا بصورة الرئيس (سعد) وثنيا بزيور – وكرشه جذاب للكاريكاتير، فعدلى، فثروت رؤساء الوزارات الأحياء ثم أتبعاهم الهلباوى – قال البشرى عنه فيما قال:

«... شيخ يتزاحف على السبعين، إن لم يكن قد اقتحمها فعلا... عاش مدى عمره، يحبه ناس أشد الحب، ويبغضه ناس أشد البغض إلا أن هؤلاء وهؤلاء لا يسعهم جميعًا، إلا التسليم بأنه رجل عبقرى...

رأيته يخطب الناس عصر يوم قدم فى صباحه من أعلى الصعيد، والهلباوى إذا خطب خطب بكله،: بلسانه وبعقله، وبنخاعه وبعصبه، وبرأسه، وبيديه، وبرجليه أيضًا! وله صياح يقد أصفق الحناجر، ثم تدلى عن المنبر بعد أربع ساعات كاملات فى كل هذا البلاء، وهو أشد وأفتى من أكثر من سمعوه إن لم يكن أفتى ممن سمعوه جميعًا...

محام أىّ محام، وخطيب أى خطيب! لقد يقف فى الجمهرة والناس أكثرهم على غير رأيه فيما يجول فيه، فما يزال يدور على مواطن إحساسهم يحبسها من ههنا ومن ههنا فى رشاقة وخفة قول، ولطف شاهد، وبراعة نكتة. حتى إذا آنس من الآذان تطامنًا من جماح واسترخاء بعد عصيان. هجم منها بكله على النفوس، فظل يهزها هزًا ويرجها رجًا. فما الفحل إذا هدر، ولا الليث إذا زأر، ولا البحر إذا زخر، بأشد صولة على الأسماع من الهلباوى يتدفق فى الكلام، فما يروعك من هذه الجماهير الواجمة إلا أن تراها برغمها قد أرسلت حناجرها بالهتاف، وبعثت أكفها بالتصفيق!

والهلباوى خطيبًا يشترى هوى سامعيه بأى ثمن – فهو يجد ويهزل، ويشب ويحجل، ويضحك ويبكى، ويعلو ويسف، ويثقل ويخف، ويكثف ويشف، وينظم الدرر، ثم يرمى بالشرر، وبينا تراه فى وداعة العصفور، إذا به فى شراسة النمور. كذلك يتشكل هذا الشيخ فى خطبه، ويتلون لكل مواقع الكلام...

(ثورة فى رجل)
الطلباوى فى صورة مشهورة رسمها «سنتيز» سنة ١٩٢٦
فى صحيفة السياسة الاسبوعية

وإذا كان الهلباوى خطيبًا عظيمًا فهو ممثل أعظم...»

* * *

فإذا كان وحده إلى جوار موكله فى القضايا التى يفرق منها سواه حمل العبء فى نبالة، وفحولة، ووضع بين يدى موكليه مواهب لا تعادلها الدنيا..

ولقد أراد ذلك مرارًا فتم له، ولعل أول ذلك كان يوم اشترط للحضور عن الأمير سيف الدين أن يكون وحده، ليحمل على عاتقه مسئولية الدفاع ضد الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) فى ظروف كان غيره حريًا أن يستكثر من الزملاء، ليكون لهم كِفل من تبعاته التى ظل يعانى آثارها من النظام الملكى طول حياته.

ولئن قيل فى العصور الوسطى «إن على المحامى أن يحب قاضيه»، إن الهلباوى كان أكبر الناس فى العصور الحديثة حبًا لقاضيه، وكان قاضيه أكثر الناس حبًا لمحاميه! تلك حياته جميعًا وهو المحامى الاستثنائى، وهذه قضاياه الاستثنائية كم خاصم فيها من أمة، أو حكومة، أو حزب، بل محكمة، ومع ذلك لا نعرف له معركة واحدة مع القضاة! ولقد يكون أمر النيابة فرطا واتهامها شططا، ومع ذلك فوكيل النيابة هو: البك النائب... ولقد يتيح لتلاميذه ولاية القضاء، فإذا ترافع أمامهم قال: مولاى. أو ... يا سعادة الرئيس...!

كل أولئك عن سليقة مطبوعة، لا طريقة مصنوعة، يفهم بها القضاة إجلال هذا الرجل الجليل للقضاء.

لا يقاطع الزملاء، فالمقاطعات إزراء بساحة القضاء، بل هو يلقى السمع وكأنه لا يسمع، فإذا شقت عليه أكذوبة أو أغلوطة تشابكت أطراف أنامله، يداعب بعضها البعض فى حالة عصبية ألفها عارفوه. وقديمًا كان «لاشو» يستمع إلى التلخيص، أو إلى الاتهام، ورأسه بين يديه كأنه ينام، أو كما روى الزعيم «جامبتا» «يمد أذنه فى سكون وفى يده حرارة الحمى، يبرى قلمًا، وهو فى الواقع يتلقى ضربات الخصم فى صدره، ليردها إليه وقد ازدادت بإضافات العبقرية».

فإذا أثيرت مسألة من مسائل القانون، لم يقل «كمارشال هول» لمساعده، «ألقِ بالك: هنا مسألة قانونية»... أو «هنا بعض الفقه»... ليترافع فيها مساعده! بل هو يتكلم فى القانون عن هدى وعلم بالأصول الفقهية، أو بما زوده به مساعدوه، فيفاجئ معارضيه بما لم يتوقعوه.

كان يعلم أن المرافعة لا تتسع إلا لعرض الأصول، وحاصل الدراسات، وتطبيقها على الوقائع، وأن القاضى مع هفته على حكم مماثل أو نص فاصل، لا يطيق البحوث، ولا الاستعراض الطويل للنصوص، وأن الفقه هو الفهم والهضم، لأنه كما يقولُ رجال الشرع «نور يضعه الله فى القلب» وأن المحامى الفقيه يعمل عملين، تكييف الواقعة، وتكييف الحقيقة

القانونية مع الواقعة، وكلما تمكن منها كان أكثر اقتناعًا وإقناعًا، فلا يستطرد فى التفصيل، إلا الذين لا يستطيعون التأصيل ليلقوا على سامعيهم تبعة تحصيل الحقيقة، إذ لا يستطيعون تحصيلها لأنفسهم ليعرضوها عليهم.

لقد سافر يترافع فى قضية محفوظ باشا، ومعه مساعده وحقيبتان من المراجع فلم يفتحهما وإن كان عرض جملة ما فى الكتب.

كان ذلك أسلوب رئيس جمهورية فرنسا «بوانكاريه» فى قضية «جونكور»، وهى تتعلق بمبادئ الوصية، وفى قضية «مليران» رئيس جمهورية فرنسا من بعد بوانكاريه وهى تتعلق بما سماه إجارة أشخاص وبعلاقة رئيس الجمهورية بالجمهورية! وفى قضية «الكوميدى فرانسيز» وهى تتعلق بمسئولية الممثلين عن ترك العمل.

وكان ذلك وما يزال أسلوب المحامين الفحول، فيما قرأ الناس لهم، أو سمعوا، من عهد «والدك روسو»، و «باربو»، و «بتولو» و «دى بوى»، و «لابورى»، و «هنرى روبير»، وسيبقى ذلك الشأن أبدًا.

كان الهلباوى يفوق جهابذة القانون فى البيان، وفى الأصول الشرعية، وإن ساواهم فى علوم الفقه، فإذا هو أصّل المسألة صارت من قوة الجدل، كلامًا سائغًا فى فمه، وحديثا عذبًا فى أسماع القضاة، تتزايل أمامه السوابق، والمسلمات، وكفايات المحامين ذوى الكفايات، ممن ظفروا بأرفع الشهادات العلمية فى مصر وفرنسا؛ وهذا هو الذى أجرى على لسان نقيب المحامين فى المجلس التشريعى الأعلى حين تكلم فى سنة ١٩٤٦ عمن زاولوا مهنة الهندسة قبل صدور القانون معلنًا أن «حكمهم حكم المحامين الذين أدركهم قانون المحاماة، وهم غير حاصلين على ليسانس الحقوق. فقد أعفاهم القانون من شرط الحصول على الليسانس مكتفيًا بما كسبوا من علم ومران، ونحن نعلم أن خيرة المحامين كانت من بين هؤلاء، كالمرحوم الهلباوى بك وغيره من أعلام المحاماة»[1]...

ترافع يومًا فى قضية أب لم يسلم ولده لأم محكوم لها بحضانته، فظفر ببراءته من محكمة الاستئناف، وطعنت النيابة بالنقض فى الحكم، فرفض الطعن وأبدت المحكمة العليا رغبتها فى تعديل تشريعى، فصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بإضافة المادة ٢٥٣ مكررة لقانون سنة ١٩٠٤

وهذه تحية نقيب، ورئيس للمجلس التشريعى الأعلى، وزعيم فيه للمعارضة التى طالما خالفها الهلباوى وخالفته[2]، حياه فيها المجلس بقسميه، معارضين ومؤيدين، حين نهض عبدالسلام

(١) الاستاذ النقيب عبد الحميد عبد الحق، فى جلسة مجلس الشيوخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٦

(٢) الاستاذ النقيب محمود بسيونى فى جلسة مجلس الشيوخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٠

عبد الغفار بك - من مؤيدى الحكومة - فى صدد مناقشة حرية الصحافة يشيد بذكرى زعماء الحرية المصرية فقال: «ولا يخفى على حضراتكم أن للصحافة المصرية ماضيا معروفا فى الجهاد الشريف، ومنذ سنة ١٩٠٨ وأنا أقرأ للمغفور له مصطفى باشا كامل، والشيخ على يوسف باشا، ولسعادة أحمد لطفى السيد باشا، ولحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك وغيرهم. إذ كان لهؤلاء جميعًا أثر خالد فى تربية النشء يجب أن يجد فى مجلس التيوخ الموقر». فنهض الأستاذ محمود بسيونى يقول: «أرجو ألا ينسى حضرة السيح المحترم أنه فى سنه ١٨٧٨ قبض على الأستاذ المحترم إبراهيم الهلباوى بك المحامى لأنه كان يخدم حرية الرأى ويجدها بالخطابة والكتابة فى الصحف».

* * *

فلقد كان أسلوب الهلباوى هو الهلباوى الرجل: مزيجًا من القوى، فيه من السيطرة والاندفاع والمباغتة، أقدار متفاوتة، وفيه من الرفعة الذاتية والسمو البلاغى مالا مشابه له إلا لدى الفحول، وفيه من البساطة الدارجة ما يتدلى إلى الطبقات الدنيا... فيه من تصويرات الفرنجة، وفيه من تعبيرات الأزهر... يسبح سبحانه العليا فوق سحائب الفكر والبيان ويهبط هبوطه الممتع إلى عبارات أولاد البلد!.

فما أصدق كلمة «بوفون» فيه «الأسلوب هو الرجل»

إن الذين سمعوه فى قاعة الجنايات بمصر، يدافع عن السيدة إ . أ ضد الضابط إ . ن، والنيابة العمومية ليذكرون يومًا عظيما فى تاريخ المحاماة...!

لقد سُعدوا فى ليلة من ليالى سنة ١٩٢٩ بمرافعة كأنهم ما يزالون يستمعون إليها!! لكأنما اتخذت البسالة والبلاغة شكلا إنسانيًا من لحم ودم، ولسان رجل يتكلم، تسعفه حنجرة رنانة كأعظم آلات النغم!

كانت اللآلىء والماسات تتلألأ كالكواكب، على صدور الكواعب، فى مقاعد المحكمة وفى المساء، تعلو بها أنفاسهن وتهبط، إشفاقًا على المتهمة. فتجلى جلاله...

كان الدفاع عن المجنى عليه يعيب عليها سفرها إلى السنبلاوين ليلة قرانه، ورماها بأن رحلتها كانت للاعتداء عليه هنالك، قبل أن تعتدى عليه بالقاهرة، فلما فرغ الهلباوى من تفنيد ذلك الدفاع ذيل الكلام بقوله «... ذهبنا إلى السنبلاوين، مع النبيلة الجليلة (عين الحياة...) لا لنفسد عليكم مباهج العرس وأضواء المهرجان، ولكن لنرى كيف يصبح الحلم حقيقة... ولنسكب الدموع إلى حوار الشموع المضيئة!»

وفى أواخر سنة ١٩٣٠، وقف يخطب فى نادى الأحرار الدستوريين ضد رئيس وزارة فى الحكم، فترددت فى خطبته نكات لاذعة، على رقصة «التانجو» فى الأضواء الحمراء..!

وبينما يعبر بهذه العبارات البارعة، تسمعه فى اجتماع للأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٥ يقول منددًا برحلة رحلها رئيس وزراء مصرى، «بقا يا باشا نسيت أيام ماكنت تاكل فى الشلية».

ولعل ذلك التنقل الفكرى والبيانى هو الذى عناه أحد الزملاء عند ماقال[١]: «وهل يجب إقصاء العامية عن المرافعات.؟ المسألة، شائكة حقًا وإنه ليكفيك أن تسمع واحدًا من شيوخ مدارهنا المقاويل لكى تأخذك الحيرة ويستعصى عليك الحكم.

أينا لم ير «الهلباوى» فى أحد مواقفه الرائعة، إنه يتكلم الفصحى فيزرى بفقهاء اللغة، ولكن الرجل محام بطبعه وسليقته، فهو يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال إلى اليوم لغة صنعة وأنها ماتزال تجهد المخاطب والمخاطب معا، والإجهاد إذا طال انتهى إلى الملل والسآمة. لهذا تراه وقد فرغ من التحليق فى سماء البيان، وانتهى من قرع الأسماع فى نقطة معينة بخطاب فخم، داوى الألفاظ، رنان العبارة، تراه بعد هذا وقد هبط من جوه الأعلى إلى سهل موطأ من كلام عامى يروى به لطيفة من لطائفه السائغة أو يصوغ فيه ملحة من ملحه العذبة البارعة، أو يبرى منه سهما من السخر الفتاك ينفذ به إلى مقاتل الخصم»

بلى. بلى. أى لوحة يرسمها الهلباوى للدموع،إذ تنسكب إلى جوار الشموع، وللشموع وهى الأخرى تسكب الدموع.. وهى تحترق!!. بل للفتاة الوضيئة، كالشمعة المضيئة، تذيب نفسها من تباريح لظاها..!

تلك تصويرات عبقرى من عباقرة الرومانسية كفكتور هيجو لاتعبيرات محام مصرى، أزهرى.

ولئن كانت المحاماة قد أسهمت فى إحياء اللغة العربية بما أذاعته من الفصاحة القضائية فى أقطار الديار، إن نصيب الهلباوى من ذلك ليتعادل مع منزلته فى المحاماة.

* * *

كانت السخرية من القبح طبعًا فيه، فكان تعبيره عنها جد طبيعى!. ينقض بها على خصومه انقضاض الحرب الخاطفة، فتذهلهم ضحكات الجمهور وابتسامات القضاة، ويرون الدنيا كلها تضحك منهم، ويرى القاضى أن الدنيا كلها مع الهلباوى.

وتنداح موجه الانشراح والفرح على كل الأسارير فى القاعة، إلا أسارير مصدر المرح، يبقى فى وقاره ولا يبتسم!

أما نكاته فكانت كحياته، أخلاطا شتى؛ من أوروبى إلى أزهرى، ومن نكات الشيخ إلى نكات الفتى العصرى،ومن روايات فى السياسة إلى حكايات فى التاريخ، إلى نوادر فى طباع أمم الغرب، والشرق من جنوب ومن شمال.

(١) الأستاذ زكى عريبى فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية

وكانت السخرية من المتجبرين مفروضة فى بيانه - ومن أجله كان الناس يهرعون لسماعه فى قضايا بعينها لوجود خصوم بعينهم.

رأى فى صدر شبابه عظيما يصعد سلم محكمة الاستئناف ويصدف عنه.. فحث إليه الخطى يقول: «إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا» فانحنى الباشا يعتذر.

وفى ذات يوم سيق المأمور م . ط . بك إلى محكمة الجنح بالمحلة الكبرى متهما بتعذيب الأهالى لأسباب سياسية، فلم يأله رئيس الجلسة إرهاقا، وعرض للمتهم فى إبان شهادة الشهود ماجعله يبتسم، فصاح فيه الرئيس «بتتبسم»؟!! وكأنما بهت الذى ابتسم، لكن الرئيس بهت أكثر عندما قال له الهلباوى فى هدوء «لا ياسعادة الرئيس.. ده مش بيتبسم ده بيتنفس!!».

فانشرحت صدور الجمهور، مع أنه كان ضد المتهم، لكنه كان يحس ضغط القاضى على أنفاس المأمور، وتذكر القاضى أن الجمهور هنالك، وأن الهلباوى يقف إلى جوار المتهم.

سأله رئيس الجلسة فى إحدى جلسات المجلس الملى الأعلى فى أثناء إحدى مرافعاته «هل لك فى كوب ماء قال «شكرا.. فالأستاذ.. س، ن. (محامى الخصم) هوالللى نشف ريقه».

وفى قضية م. باشا تنكب رئيس النيابة الجادة كل التنكب وانتفخت أوداجه صلفا وعتوا، وجانبه التوفيق فى ختام مرافعته وهو يحاول التنكيت أو التبكيت بالمثل العامى، «خير الشبّة يبان على الضبّة!» وكثرت الباءات فى أشداقه الغلاظ مع اجتماع ظرفى التشديد والتكرار، فساء نطقا، وانحط على كرسيه مضطربا. فشيعه الهلباوى بقوله «ياحلاوة.. ياحلاوة.. زدنا زادك الله».. فانفجرت القاعة ضاحكة كالقذيفة، حتى رئيس الجلسة لم يكتم انشراحه!!

وذهبت بدءًا تلك الساعات التى أنفقتها النيابة فى الكلام. وبدأ الهلباوى مرافعته بعد هذه الحركة التى تسبق الهجوم، وتسمى فى الفن الحربى «حركة التنعيم».

وإذا أخذ الهلباوى يتساءل خال سامعوه أن ثمة أشياء يريد أن يفضحها دون أن يشرحها، ليفيد شيئا لموكله دون أن يكشف خطايا آخرين، فيكسب ثقة السامعين كرجل رفيع لايستغل متاعب المنكودين.

والتساؤل والتنكيت ضربان من ضروب التنويع فى أسلوبه، وليس كالتنويع مشوق للآذان وللأذهان، فى حليات الفصاحة. أما الأسلوب الذى لايتغير، فهو أشكل بموسيقى الجنازة أو بألحان الكرى..وكأن صاحبه يزحف على قضبان ممدودة.

وكانت موافقة تهب له تنويعًا عجيبا فى أصواته، فإذا ثار سمعت الدوى القوى، وإذا تساءل تناهى إلى حسك الهمس، وتكاد تلمس يدك الرنين، ينبعث من أعماق السكون كأنما يتردد بين جدران معبد. وهناك يكبح اندفاعه، ويملك زمام عباراته، فلا ينطلق معها، بل يقفها دون أن

يكبو، أو يسقطه القصور الذاتى - ليس كذلك النقيب (دى مورو جيافرى) عندما انطلق فى حالة دفاع دام ثلاثة أيام أمام محكمة السين إلى مناجاة مؤثرة، تزايلت أمامها قائلة عشاقها الأحد عشر - موكلته - فقالت «رباه إنى أعترف».

وينتقل الهلباوى ذهوبا وجيئة، بين الهدوء والزوبعة، والتساؤل والاستنكار، والاستفهام والتعجب، والتنكيت والتبكيت، يعلو صوته ويهبط ويأسر سمع السامع فى الموقف الدقيق، ثم يطلقه! وقد يتوقف ليستلهم السماء الكلمة المناسبة، فتسعفه كأنها الانفجار المنتظر، ساهم فيها المحامى بقوله، والسامع بانتظاره.. كأن يقول: هذه الـ.. هذه الـ.. هذه المذبحة؟. أو يقول هذا الـ.. هذا الخراب الشامل!

وكانت له توفيقات فى «التذييل» كأنما يدق به آخر دقة فى مسمار يدقه من زمن طويل، فهو يشرح الفكرة، حتى إذا انتهى منها سكت هنيهة، ثم حصل الفكرة الكبيرة فى كلمات قليلة، وهو فى الواقع يدقق ليثبت المعنى فى أذهان القضاة. مثل ذلك مرافعته عن ك. بك. ف فى تهمة تبديد إذ راح يبين أن الدين كان قد سدد فى ٣ أكتوبر وأن المطالبة لم تقع إلا فى ٦ أكتوبر، ثم صمت قليلا وقال فى يسر وطلاقة... «و٣ أكتوبر قبل ٦ أكتوبر».

كان أسلوبه أسلوب تعاون بين القائل والسامع فى ذلك «العمل» وهذه «الحركة» المسماة بالمرافعة، لكأنما كان سامعوه يترافعون معه.

أما وجوه القضاة، فما كان أجملها وهى تراه. أرأيت إلى عبدالعزيز باشا فهمى، وعبد الرحمن سيد أحمد باشا، ولبيب باشا عطية وإتربى باشا أبو العز وكامل بك إبراهيم، وبهى الدين بركات باشا، وعبد الهادى الجندى باشا، ومحمود غالب باشا، ومحمد راغب عطيه بك ومصطفى حنفى بك، ومحمد نور بك من كبار رؤساء الجلسات الذين كانت تجمل الدنيا به فى أعينهم؟

لقد كان «الروتين» القضائى يزول بحضوره، تطلع الأفئدة فيه إلى الرجل الذى كان قوة كبرى فى المحكمة، الوحيد الباقى ممن وضعوا بأيديهم الأسس التى تقوم عليها نظم العدالة فى أمتنا. وفى ذات يوم أدلى بحديث صحفى عن قضية سياسية تحدث فيها مع النائب العمومى فنحت دائرة محكمة جنايات مصر نفسها بنفسها.

* * *

فإذا وقعت الواقعة وقاطعه الخصم فكأنها زلزلة الساعة! هنالك تقدح عيناه الشرر، ويجيش جأشه، ويشير إشارات سريعة ويدفع صدره إلى الأمام وتتعالى هامته إلى السماء فتسمع زمجرة الأسد أو هزيم الرعد، وتراه يضرب المنصة ضربات قوية مطردة، ضربة وراء ضربة تعقبها فترات من التوقف، ثم تتوالى ضربتين ضربتين، ثم تتلاحق الضربات وتتعدد الحركات، وتبلغ المعركة ذروتها.

هنالك تتتابع خواطره كأنها وحى مطرد، ويتوالى بريقها فى منصة القضاة وفى سماء القاعة كأنها بروق تتلاحق، ويخفق قلبك خفقًا دراكا وترى دهشات جارك، وأضطراب محامى الخصم، واستجابات ناطقة فى قسمات القضاة!

ويبقى الجميع فى نشوة الابداع الذى تجلى فيه، إلا ذلك الذى سفه نفسه، فأخذته الصاعقة بظلمه، لأنه قاطعه.

فى سنة ١٩٢٩ وقف يترافع عن المستأنف ضد فتى قيل بأنه زور على خاله سندا بـ ٧٨٠٠ جنيه وكانت نظرية المستأنف أن المستأنف عليه «أخذ من المورث توقيعا بإمضائه على بياض على ورقة السند التى كان وضع فوقها المستأنف عليه ورقة أخرى كشهادة بحسن سلوك كان قد لصقها فوق ورقة السند بمادة لزجة ليخفى الورقة البيضاء. بعد أن وضع بخطه التاريخ وكلمة كاتبه التى فوق الإمضاء ليقيد يد المورث عند كتابة إمضائه بألا ترتفع بقلمه عند كتابة إمضائه حتى لايشعر المورث بوجود ورقة السند البيضاء.. بحيث أصبحت الورقة السفلى التى عليها الإمضاء والتاريخ هى السند المزور.

وأيد النظرية تقريران شرعيان، وناقضها تقريران آخران، ثم لوحظ أثر فى مكان الالتصاق، إذ كان الحبر فيه سائلا (مفرطش)، فكانت نظرية المستأنف أنه مكان مابقى من آثار المادة اللزجة! وكانت نظرية الخصم أنه أثر عرق يده على الورقة.

وإنه ليترافع فى حدته وشدته إذا بالمستأنف عليه يصيح أن يده تركت أثرها على الورقة لأن فى طبيعتها أن تنضح العرق، وبسطها للمستشارين قائلا: انظروا إن يدى الآن تسيل بالعرق!

وتطلع الحاضرون إلى وجوه المستشارين ليروا أثر المفاجأة، لكن المحامى العظيم تجمع كالأسد، ووثب على من قاطعه، بأعلى أصواته وأروع إشاراته، وراح يقول فيما يقول: بتعرق.. أجل... لأنك تعلم أن هذه الجلسات المدنية هى الجلسات التى تسبق جلسات محكمة الجنح..! أجل ولأنك تحس من وقع هذه الكلمات أنى أصيح فى وجهك بصحيفة الاتهام التى ستسمعها غدا.. بل ولأنك تحس بمقدار مايتضافر عدل السماء مع عدل القضاء.. ولأنها حرارة الفرع الأكبر لاتطفئها بحار الندم. ولأنها.

وبينما هو يستطرد فى هذه الارتجالات الباهرة طرد الأستاذ وهيب بك دوس - وهو مترافع كبير - موكله من الجلسة، فلم يعد الهلباوى يرى غريمه.. وعاد يستأنف لمرافعة.

المرافعة

فى سنة ١٩٣٣ سئل الهلباوى[١] بك كيف يترافع ، فأجاب: «اعذرنى إذا لاحظت عليك أن هذا السؤال يوجه إلى غيرى لا إلى»

فلعلنا قد أصبنا فيما أسلفنا من محاولة..

فلندع له عنان المقال حيث قال: «لا يحضرنى تعريف منطقى يحدد كنه المرافعة وأركانها التى تقوم عليها. وإنما تحدها عندى الصورة المنطبعة فى رأيى عنها، تلك الصورة تمثلها بعدسة المنظار التى تكشف كل الدقائق التى تشتمل عليها الصورة.

فالمرافعة تؤدى هذه الوظيفة لدى القاضى، لتكشف له التعاريج والمنحنيات الدقيقة التى يعتمد عليها الخصوم فى تكييف المنازعة وتوجيهها نحو مصلحتهم، والقاضى مهما كان ذكيا فطنا، أو مهما توافر وقته لبحث الخصومة المعروضة عليه فى حاجة لذلك المنظار يساعده على ملاحظة تلك الوقائع، وقد تكون من أهم النقط التى توجه تقديره لمصلحة أحد المتخاصمين فيقضى له، ولولا اكتشافها لقضى للخصم الآخر، ومادام القاضى لايتصل بأحد المتخاصمين فإن هناك ثقة فى عدم تحيزه.

ولكن غيرة الخصم على التعمق فى درس موضع الخصومة غيرة تدنو من غيرته على عرضه، وهذه الغيرة تتخذ مظهرها فى الاهتمام بمن يسهل له عرض دفاعه ودرس خصومته، وتكاد تدفعه إلى تقديسه. فالمرافعة التى تؤدى هذه الخدمة للخصم وللقاضى - أيا كانت لغتها - هى فخار المحاماة.

أما الأسلوب الذى تؤدى به المرافعة - فهو وإن كان من لوازمها - لايعد ركنا من أركانها وإنما هو أحد المحسنات اللفظية أو المعنوية.

فى العهد الأول للمحاكم شاهدت محامين عرفوا بالفصاحة فرفعتهم درجات بين المحامين، كما شاهدت مترافعين تعلموا فى الخارج، وكانت بضاعتهم من اللغة العربية قليلة كقاسم بك أمين وحسن باشا عاصم وعلى بك فخرى وعزيز باشا كحيل، وكانت حجتهم تصل إلى صميم الاقناع فى الغالب بأسرع مما إذا أدليت بلسان أولئك الذين يراعون البديع والبيان.

فالمرافعة إذن هى البلاغة ولكنها ليست الفصاحة».

---

(١) كتاب المرافعة للأستاذ حسن الجداوى.

ثم يقول:

«أما إعدادى للمرافعة فيبدأ بدراسة أوراق الدعوى ومعلوماتى التى أستقيها من أصحابها ومراجعة مايلزم من النصوص والمراجع وكتابة مذكرات تساعد الذاكرة وقت المرافعة لعرض النقط الخاصة بها. وكثيرا ماتستلزم الدراسة تكرار الاطلاع كما قد تكبر الأوراق ويربو عددها على الآلاف، ولكن مذكراتى لاتعدو الصفحة ولو أن مرافعتى على أساسها قد تستغرق عشر ساعات.

والمحامى وهو يدرس فى مكتبه مضطر إلى استقبال ذوى المصلحة، فى كل وقت، وأنا لايشوش دراستى استقبال الزوار ومقاطعتهم فى أثناء التحضير، ولذلك لا أشعر بشىء من التشويش، وأنا أقرأ فى السكة الحديد وفى طريقى إلى محاكم الجهات، ومازلت مرتاحا لهذا النحو رغم التلميح الذى لمح به مرة فى التشريفات عظمة السلطان حسين.

أما استعدادى لها فأشعر أنه نتيجة الدراسة ذاتها وأنا أعتمد فيه على ذاكرة أحمد الله عليها. وإننى عند الدراسة أجد نفسى فى حالة استعداد للمرافعة دون مجهود جديد. وأكون مغررا بالقارئ إذا أدعيت أنى أحضر برنامجا خاصا تتحدد به مرافعتى.

ويخال لى أنى إذا سئلت «ماذا أقول أو ماذا أبدأ به مرافعتى وبماذا أختم» لا أستطيع الجواب فأنا من أول كلمة أبدأ بها أمام القاضى أشعر بأنى مندفع فى تيار ذاكرتى وتحقيق غرضى حسبما تقتضيه الحال، وكثيرا ماشعرت بتحول فى تيار فكرى إلى نقط تصلح لموكلى أستنبطها من طريقة الخصم أو ملاحظة المحكمة، وأعظم نعمة أشكر الله عليها توفيقى فى انتهاز هذه الفرص فى لحظتها ثم فى التعبير عنها والاستفادة منها.

نصيحتى للمترافعين:

إننى وأنا أبدأ نصيحتى للمترافعين بأن يكونوا واسعى الاطلاع، شجعانًا فى إبداء الرأى والمرافعة لايسعنى إلا أن أذكر أن ميزان المترافع وأهليته عندى هو مقدرته على أن يدلى بأدلته ووجوه رأيه دون أن يبعد عن جو الرضاء وحسن إصغاء القاضى ومقدرته، كذلك، على تذليل العقبات التى تعترضه فى هذا السبيل، وإلّا يُخشى أن تنتشر سحابة أمام القاضى فتصرف أذنه عن حسن الإصغاء وفى ذلك من الخطر ما لا يخفى. فإذا كان لسان الدفاع عن موكله فهو فى نفس الوقت وسيطه لدى القضاء فيجب ألا يفوته أن يظهر بمظهر الأستاذية، وهو يدلى بالحقائق والمعارف، وأن يكون فى نفس الوقت طالبا حسن السياسة، ومن الواجب عليه أن يجمع بين هذين لا أن يضيع بينهما واجبه أو لياقته.

فأنا أنصح المترافعين، بأن يحتفظوا بالاستقلال فى الرأى، وفى تقديم الدفاع دون أن يتقيدوا

برأى يأتيهم من السامعين أمامهم، أو من ورائهم وألا يهتموا بالبحث عن عبارات، أكثر لمصلحة فيها تمليق الجماهير أو تمليق ذوى السلطان أو تمليق السامع، ولا يتحقق هذا جميعه إلا إذا كان المحامى مستعدا عند قبول الوكالة لأن يلاقى وهو يؤدى واجبه من العقبات والأخطار ما يلاقى الجندى فى الميدان من طوارئ ومفاجآت.

كما يجب أن يعلموا أن المعارك فى الحياة لخدمة الوطن لن تصدق مبادئها أو غايتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعا وخصوصا المحامين أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه، فتلك هى حقيقة المحاماة».

رُفعت الجلسة

فإذا صدر الحكم لم يتأثر لفداحة الحكم، وإذا المحامى الذى كان يخاف وقع الذباب على موكله أصبح عنده الحكم بالإعدام سيرة من السير الغابرة! يجيء من أسيوط فيجلس إلى مائدته، ويسأله جلساؤه عن قضية قنا التى ترافع فيها فى نفس الرحلة، فيقول إعدام، ويستطرد فى الطعام، ويسألونه عن قضية أسيوط فيقول: الشركاء براءة والباقون مؤبد. ويفد السامرون، فيسهرون ويسمرون، كأن لم تزهق روح على يدى ذلك السامر الساحر!

لقد قام بواجبه ففيم يُراع ولقد تعود الأمر، وألف الخطر، فكان يضيف مآسى موكيله إلى ما تعوّده من دهره فلا يألم ولا يتبرم كأنما فقد حاسة الألم

ذهب محام ناشىء حكم على موكله بالاعدام يسائل «لاشو» ماذا تصنع إذا كنت مكانى؟ قال لاشو «أطلب من فورى مقابلة الإمبراطور فيجيئى إليها - فى العادة - فالتمس العفو عن موكلى، وهو يرفض - فى العادة - فأنتظر يوم التنفيذ.. فأصلى لروح موكلى.. ثم..» قال المحامى الناشىء «ثم»؟ قال لاشو وهو يضحك من كل قلبه. «ثم يحكم على موكل لى جديد، بالإعدام، فأسير معه نفس السيرة!».

ولقد جمع الهلباوى ثراءه الضخم مع اعتدال أتعابه. طلب إليه موكل أن يرفع له نقضا واقترح عليه أن يطلب منه مائة جنيه مقدم أتعاب قال بل خمسين، ودعى الرجل ليدفع الخمسين، فقدم له ورقة ذات مائة ليرد اليه الخمسين الباقية!! فعلق صاحب الاقتراح على مارأى بأن الرجل كان يتوقع أنه سيدفع ١٠٠ جنيه فجاء بها كاملة! قال «صبرا.. فسيدفعها إذا كسب».

ولقد رجاه المدير عبدالحليم عاصم باشا فى فاتحة القرن أن يقبل ١٠٠٠ جنيه أتعابا، فأوجس خيفة أن يكون ثمة استغلال لنفوذه، وأخذ خمسة وعشرين من الجنيهات.

وكان يقول دائما «يجب أن تكون خدماتنا فى متناول الناس».

وبينما يشهده المسافرون فى محطات فرنسا وهو يماكس الحمالين «بالسنتيمات» إذا بك تراه يقتسم فى إيثار عجيب خمسمائة من الجنيهات مع زميل حضر معه فى محكمة الجنايات. وبينما تحل أزمة ١٩٣١ فيقطع إشتراكه فى «كلوب محمد على» إذا به يتبرع للجمعية الخيرية الإسلامية بمائة جنيه قدمها إليه (ى. بك. ع) أتعابًا عن عمل قام به له لمجرد أن ذلك العمل جاءه بمناسبة عمل خاص بها.

كان يعهد فى شئون مكتبه الإدارية إلى وكلائه، ويتندر بأنه لا يدرى منها شيئًا، ويشير إلى وكيل مكتبه «إبراهيم أفندى» على أنه إبراهيم بك صاحب المكتب وأنه - إبراهيم بك الهلباوى - موظف عنده...! وفى بضع سنين لم يكن إبراهيم الهلباوى يملك شيئًا، لكن إبراهيم أفندى كان من السراة ومن الأثرياء، له أصدقاء حميمون بين شيوخ المستشارين وكبار الموظفين.

* * *

تلك مواعظ الماضى للحاضر يلقيها علينا آباء المحاماة من منبر النجاح والكرامة... والمحامى الذى يقوم بواجبه مع اعتدال أتعابه، يصنع صنيعين، وكأنما يقوم بواجبه مرتين!

جمع الهلباوى ذلك المال مع ذلك الاعتدال؛ لأن الفضل يربى، ومع ذلك لم تبق آلاف الأفدنة معه، ولا استطاعت الأحزاب التى رفعها أن ترفعه، وإنما الكفايات والتضحيات هى التى رفعت له ذكرًا فى الصفوف الأولى للمدافعين عن البشر.

ولقد طالما كانت اللهفة على المال من رجال ليس جمع المال غاية صناعتهم، سببًا فى ألا يصيبوا منه ما يصبون إليه: أجرى طبيب فى القرن الماضى جراحة لإحدى الدوقات بفرنسا، فزارته بعد أن أبلت، وقالت «إليك هذا الكيس الذى طرزته بيدى عرفانًا لصنيعك» وتسلمه فخف فى كفه، فقال «إن الهدايا الصغيرة تحفظ المودة، لكن الحساب الصحيح يستبقى الصداقة صحيحة». واستطرد يقول لها إن العملية أنقذت حياتها وإن عليها أن تدفع له ٢٥٠ جنيها! فافتر ثغرها وعالجت الكيس ببنانها، وأخرجت منه مائتين من الجنيهات ثم قالت:

«أنت جم التواضع يا دكتورى العزيز، فالكيس ليس بفارغ وإن فيه الآن المبلغ الذى طلبته..».

إن تقاليد الأطباء لا تمنع طلب الأتعاب - ومع ذلك لم يوفق الطبيب فيما قاله ولا فيما ناله، وتقاليد المحاماة فى فرنسا تمنع الطلب فكيف بالغلواء وبالاستصفاء!

كان الهلباوى شديدًا فى حقوق الناس وفى حق نفسه، يطبق النظام بحروفه، فى مكتبه وفى داره، يكاد يبكى إذا تأخر طعامه! ولقد انسحب من المحكمة مرة والقضية منظورة، معرضًا نفسه للمسئولية التأديبية، لتناول غدائه فى ميعاده!

وكان يقول إنه كالقطار ينتظر ولا يُنتظر، يسير قدمًا إلى داره، أو أسفاره، لا يلوى ولا ينعطف.

انتهى ذات ليلة من عزاء الأستاذ «محمد محمود جلال» فركب معه فى «الأوستن» الصغيرة محمود فهمى النقراشى بك فى طريقه إلى صهره المستشار صدقى باشا، وكان الباشا صديقًا حميما

وزميلا قديمًا للهلباوى.. فلما صارت السيارة قبالة الشارع، ترجل الضيف يقطع المسافة الباقية دون أن تنعطف به السيارة!

لم يكن أحد أحرص منه على وقته.. فإذا أزف موعده، أو الموعد الذى حدده؛ قام عن كرسيه لينصرف زائره!. ذلك مختار باشا زوج بنت السلطان حسين يقوم إذ يقوم! وهذا الأمير محمد على (الوصى على العرش) يطيل الجلوس فى رمضان ويطلب الهلباوى محفظة قضاياه، استعدادًا للقيام فلا يقوم الأمير... فيطلب الكاتب يسأله عن قضايا الغد... فلا يقوم... فيقول الهلباوى... «أفندينا... إنت رايح تفطر عندنا والا إيه...»... فيقوم...!

وهو فى مكتبه فى ميعاده، وإلى مائدته فى ميعاده، وفى كل عدة وعدها يكون فى موعده، لا يؤخر عمل يومه إلى غده، ولا يهدر لحظة من النهار... أو من الليل..

كان قد سلخ ثلاثة أرباع قرن، ولكنه يعمل ثلاثة أرباع اليوم..!

ولقد يكون - كما كان يقول - قضى نصف عمره فى السكة الحديدية، ولكنه يقول إن ذلك من أسباب صحته.!

ويسافر أسفاره البعيدة بسيارات مكشوفة فى صميم الشتاء، والغيث ينهمر!
وينام فى شرفات داره المشرفة على النيل.. إلى قبيل مماته..!!

فإذا سافر حمل طعامه فى رحله، فملئت الأوعية الأنيقة الواردة من أوربا وأمريكا بزاد يكفى جماعة! فما أسعد من يقاسمه فى القطار زاده، يطعم مع هرون الرشيد ويرحل فى «صالون» شبه محجوز، لاهمس فيه إذا كان قاصدًا إلى المحكمة. لأن المسافر العظيم يقرأ، ولا صمت فيه إذا كان قافلا إلى القاهرة لأن ينابيع الحكمة والسياسة والتاريخ والدعابة قد تفجرت.

* * *

والهلباوى المحدث تيار غير منظم من صنع الطبيعة، صريح غير حريص، ومن ثمة بعض أسباب محنته، تجلس بين يديه فكأنك بين رهط من كبار الرواة. يستمتع بذاكرة مدهشة، فيقص على محدثه فى سنة ١٩٣٠ أنه فى يوم الأحد كذا يوليه سنة ١٨٩٣ صنع كيت وأنه فى الغداة صنع كيت وكيت وهكذا. فى حوادث كثار. تركب فى صحبته بين القاهرة والمنصورة، أو تصحبه إلى أسيوط أيامًا وليالى، فلا يقطع حديثه إلا حلول موعده، أو وشك سقوط السيارة فى النيل، وهى تنهب الأرض، وكأنما أصابها مس من الإسراع وهيام صاحبها بأن تسير وكأنها تطير.

يحدثك عن «جمال الدين الأفغانى» عندما وقف إلى قوائم العرش العثمانى، فى يوم العيد، كأنما يبارك «السلطان عبد الحميد» وعن «إسماعيل»، وبذح إسماعيل، وعن «الملك فؤاد» و «سعد زغلول»، ومع أن الخصومة بينهما كانت فى عنفوانها مدةً، فقد كان يقول «إنكم لم

سمعوا سعدًا إلا فى شيخوخته بعد أن هدّ مرض السكر قواه، لكنه فى شبابه كان أسرع لمحامين إلقاء وأعذبهم صوتًا، بل كان أعجوبة المحاكم!».

ويروى أن قاضيًا تركى الأصول تناهت إليه أخباره فدعا الله أن يسعده بسماع «سعد» وتحققت أمنيته من بعد، فراح يفصح عن إعجابه لزميل له بقوله «يا سلام - حقيقة: لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه.!!». ثم يضحك الهلباوى، ويضحك، ويقول «ألا تحمدون الله على ما قطعنا من أشواط التقدم، وعلى ما سجل النظام القضائى فى مصر لنفسه من النجاح!!».

ويروى كذلك عن سعد أنه أول محام قال «بناء عليه أطلب البراءة» لكن رئيسًا تركى الأرومة فى محكمة بنها صاح فيه «إيه ده يا سعد أفندى... إنت لازم تقول: ألتمس البراءة، المحامى لازم يلتمس يا سعد أفندى...» ولولا توسط قاسم أمين، وكان محاميا فى هيئة قضايا الدولة حاضرا فى الجلسة، فى إفهام الرئيس أن الطلب هو الالتماس لذاق سعد بعض البأس... ولكن الله سلم.

يحدثك عن «الشيخ محمد عبده» مع الإنجليز، ومع الخديو، وفى باريس، وفى عين شمس! وفى محكمة عابدين، حيث كان يشفع أحكامه بحكم يدلى بها للناس فيشعرون أنهم بحضرة المصلح لابجلسة القاضى، وكيف كان الشيخ يؤخر عمامته إلى مؤخر رأسه قبل النطق بالحكم الزاجر، فصاح المتهم مرة - إذ هم بتأخير عمامته - والنبى خليها فى مكانها...

كان المجرمون يكبرونه ويرهبونه، فلم يعد إليه واحد سبق أن حكم عليه!

لم يكن منهم من يساجل قاضيه، كذلك الفتى الذى ترافع عنه «مارشال هول».... وكان يبتز أموال الأحداث فى «كامبردج» مع غانية اصطنعها لإيقاعهم فى حبائله، وكان رسامًا بارع اليراع، فنجح «مارشال هول» فى أن يظفر بتسعة أشهر، وناداه القاضى عقب الحكم، يمحضه النصح:

أيها الشاب: إن فيك مواهب فلا تتلفها، وإنك لتستطيع النجاح.

قال المتهم: وما دخلك من عملك يا حضرة القاضى؟

قال القاضى وهو يبتسم: إن الدولة تأجرنى ثمانية آلاف جنيه فى العام.

قال المتهم: لكن دخلى السنوى من هذه الحرفة ضعف هذه الأجرة!!

ويتحدث الهلباوى طويلا فى «حسن عاصم». وكيف انحدر على سلم القصر إذ رأى «اللورد كرومر» وقائد جيش الاحتلال يدخلان بعربتهما لتقف أمام الباب الخاص بالخديو، فطرد العربة بعد جدال، قائلا إن الخديو سيد قصره، فعادت العربة إلى موقفها الطبيعى، أمام باب التشريفات العمومى..!

وكيف طرد «قنصل النمسا الجنرال» إذ حضر حفلة فى قصر عابدين بدون بطاقة دعوة شخصية، لأن قنصل النمسا فى القاهرة كان مدعوًا فحضر معه!

قال حسن عاصم: إن الدعوة لواحد!. قال «القنصل الجنرال»: أحضر إذن بدلا من قنصل القاهرة!.

قال حسن باشا: لكنه المدعو! والقصر لا يدخله إلا مدعو!...

وخرج «القنصل الجنرال» فى كامل أبهته وعالى قبعته... أى أخرج...

وينتقل بك فى خفة المخرج السينمائى وسرعته إلى أوروبا، فتسمع أشياء عن «الاتفاق الودى» بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤، وعن «السلطان عبد العزيز» وسفيره فى فرنسا، ويعود بك إلى «عبد الله نديم» عند ما سئم السلامة فى المخبأ فسلم نفسه إلى رئيس نيابة طنطا «قاسم أمين» فقام له من كرسيه، وقام معه إلى القاهرة، ولم يعد قاسم إلى عمله بطنطا إلا بعد أن صدر العفو عنه. بل إن «رياض باشا» ليمنحه ٥٠٠ جنيه لإصلاح باله وإصدار صحيفة «الأستاذ».

ثم يحدثك عن طباع قاسم وكيف كان الوحيد من طبقته الذى مشى فى جنازة عبده الحامولى... زعيم المغنين فى مصر. ويحدثك عن «الوردانى» - وكان يهوى الحديث فى قضية الوردانى - وكيف حيا الوردانى مرافعته أمام الإحالة وكيف رد له التحية...

وتسيل دعابته فى عبارته، فنجد روحًا، وتجد قوة.

يقول: «الإنجليزى إن وقفت له قعد لك... وإن قعدت له وقف لك»!...

ويحدث «السيركين بويد» بالعربية، لأنه يعرف أنه يجيد الحديث بالعربية.

وفى أعقاب خطبة له فى سنة ١٩٣٠ بعث إليه المستر... مراسل صحيفة... عن طريق محاميه الإنجليزى يطلب اعتذارًا علنيًا عما نسبه إليه، فكتب للمحامى من فوره إنه على استعداد للاعتذار، علنًا، إذا كذب المستر... علنًا، ما نسبه إليه. فطوى الإنجليزى الخطاب، طى السجل للكتاب... وقضى الأمر الذى كانا فيه يختلفان.

ويروى لك عن سياسة الإنجليز فى تنويم المصريين بالحسنى وباللين. نبأ الموظف الإنجليزى الذى أمهله «اللورد كرومر» فى فاتحة القرن ثمانيًا وأربعين ساعة ليبرح القطر المصرى إن لم يتنازل عن عقد شراء أطيان من الدومين (مصلحة الأملاك) قائلا له: حسبنا أننا احتللنا أرض مصر فلندع لسكانها ملكية أراضيها.. فآثر المستعمر الطامع وظيفته على صفقته..! وهو إنما يؤثر مسلك المرابين فى استغلال المدينين... على مهل... هونًا ما، ليظل له الزرع والضرع، والأرض والريع، والناس جميعًا.

ويعود بك ليحدثك عن سفارته باسم أصدقائه السياسيين عند الخديو لمعارضة الإنجليز فى تعيين مستشارين أجانب بمحكمة الاستئناف وخيبته فى مهمته.

ثم يحدثك عن ذلك المستشار الذى نظم الشعر للشكر على تعيينه مستشارًا، ففكر رؤساؤه أن محله لم يعد فى محكمة الاستئناف!.

ويحدثك عن لطيف باشا سليم زميله فى الحضور على جمال الدين، ورفيقه فى الرحلة إلى أوروبا - ذلك الوطنى الذى يدين له مصطفى كامل بدين عظيم..

ويحدثك عن على فخرى مصلح القضاء الوطنى ويوسف وهبه وغيرهم وغيرهم...

فإذا كنتما على سفر، وكنتما قد رجعتما، تمنيت لو بدأت الرحلة من جديد.

أما هو فيقول: إنك وجعت رأسه، بكثرة كلامك!. فتذكر النقيب «باربو»، عندما قطع نصف فرنسا فى القطار، وهو يتدفق فى محادثة الشاب «شنى» حتى إذا تفرقا فى محطة باريس، قال له: «ما أكثر كلامك يا أستاذ!!.»

فإذا كان فى الصالون أو فى النديّ أخذ بأطراف الأحاديث فتتابعت الطرائف، وأمسك وحده بأزمة الحديث، وفى المجلس رؤساء وزارات، أو رؤساء جامعات (لطفى السيد وعلى إبراهيم) أو أساتذة تثقفوا بجامعات مصر أو أوروبا، أو شاعر النيل حافظ إبراهيم، وهو المحدث الأشهر، فلقد كان حقًا «إماما فى غريب الأخبار، وغريب الملح التاريخية»[1]، فيه من التحرك والتجدد ما يسبق العصر ويتخلف دونه شبانه.

فإذا ازدان المجلس بالكواعب لم يسلمن من لذعاته ونكاته يهللن لها ويتناقلنها.

كان عليما بتقاليد «الصالون» وأساليب السلوك، لكنه كان يخترع... فبينما يقبل أيدى السيدات ولا يقبل أيدى الآنسات إذا به يلثم راحة ملكة الجمال العالمى الآنسة «كريمان خالص»، لكنه يلمح على الوجوه علامات كعلامات الاستفهام أو علامات التعجب، فتسعفه البديهة السريعة، بالحجة البديعة، ويهمس فى أذن جاره: «إنها ملكة، والملكات تقبل أيديهن». وكانت تركية دعتها زوجته التركية وكرّمها بدعوة محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا ويونس صالح باشا وكان أعزب

ويسترسل فى انسجامه كالزامر الهندى يستخرج الأفاعى إذ يخدرها بمزماره، ويطيل الحسان قعودهن إلى جواره - تمامًا مثلما كان الحسان يحطن كالسوار «بلاشو»، وكان نابغة القرن التاسع عشر، ومفخرة البلاط الإمبراطورى لا يعفيهن من قوارصه.

---

(١) الأستاذ عزيز بك خانكى فى مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية.

سألته يوما إحداهن «أفتنا يا أستاذ. ما الفارق بين النائب العمومى والنائب الامبراطورى !..».

فأجاب: ياسيدتى.. إن قتلت زوجك فالنائب العمومى هو الذى يترافع ضدك. فإذا اقتصر الأمر على أن تخدعيه مع غيره، فالنائب الإمبراطورى هو الذى يترافع - هذا يا سيدتى هو الفارق..» أى أن الأولى جناية والثانية جنحة

فى صيف سنة ١٩٣٠ كانت المحامية «سولانج موكلير» بنت الجراح الفرنسى الشهير «موكلير» تتعشى مع «الأستاذ على أيوب»[١]. فى جامع باريس فتحاريا فى مفاخر المحاماة فحدثته عن محاميهم «هنرى روبير»، وحدثها عن محامينا «الهلباوى» - وإنهما ليتحاوران، إذا بالهلباوى يظهر من أحد أبواب الجامع.. فأشار المحامى الشاب، إلى زميلته الصغيرة أن هاهنا «رجلنا».

قالت: أو تقدمنى إليه؟

قال: كمحامية أو كآنسة؟

قالت: بل محامية.

قال: هلمى إذن إلى النقيب.

وحدثه الهلباوى وحدثها، فخلبها، وبهر لبها، وجرت البرد بين مصر وفرنسا نحوا من عشرة أعوام حتى نشبت الحرب الكبرى الثانية فلما توقفت البُرُد بعثت المحامية الفرنسية تسأل زميلها المصرى ما أسكت صوت النقيب العظيم... فأنبأها أنه انتهى.

جلست إلى مائدته يومًا الآنسة ع إثر عودتها من أوربا، وكانت قد لقيت على الباخرة رئيس وزارة مصريًا أطال مكثه فى وسط القارة يترقب وزير خارجية إنجلترا ليفاوضه وقفل راجعًا دون مفاوضة. فسألها الهلباوى هل سيرجع إلى أوربا؟ - يريد ليستنبط ما إذا كانت المفاوضات ستقع، أو أن حبلها قد انقطع - فأجابته: «ما اعرفش يا عمى، هو قال لى يمكن ارجع يمكن ما ارجعشى، وإذا رجعت يمكن أبقى طويلا أو أبقى قليلا».

فلم تكد تتم حديثها حتى قال لها «إيه ده يا عمتى !... أرجع ما ارجعشى أقعد ما اقعدشى، هو دا كلام باشوات!!. ده كلام العجايز اللى بيضربوا الرمل فى سوق الزلط».

لم يكن يعترف للمحامين بأنهم زملاؤه بل كانوا جميعًا أبناءه.. قال القاضى «حمدى محبوب باشا» بمحكمة السيدة لمحامى خصمه المرحوم «محمد خالد باشات» قبل أن يلى القضاء: انتظر كلمة والدك هلباوى بك. فقال الهلباوى بك... دا أنا جده - وأنا اللى جوزت أبوه...

---

(١) وزير تربية سابق.

« هلباوى بك وتوفيق رفعت باشا. والواقفون : كامل شهاب الدين القاضى بالمحاكم المختلطة ويونس باشا صالح المستشار الملكى ومحمود المرجوشى باشا النائب العام ومحمد زغلول باشا رئيس المحكمة والأستاذ إميل دوس.

يا سيدنا...» فذكر «باشات» أن الهلباوى بك كان حقًا من شهود عقد زواج أبيه.

جاءه يومًا كتاب من المرحوم «يونس باشا صالح» وكان مستشارًا ملكيًا فى هيئة قضايا الدولة قبل أن يكون وزيرًا للدفاع، كما كان من قبل محاميًا يعتز بالمحاماة وفيه (حضرة صاحب السعادة الزميل الجليل إبراهيم الهلباوى بك)، فكان خِطئا كبيرًا... الزميل!!!..

وألح الزميل فى الاعتذار، وجاء فى اليوم التالى لشرب الشاى.

* * *

كان ضمانا للحرية فى هذه الأمة الظمأى إلى الحرية، وكان سكنا للأحرار من كل دار، سواء من جمعتهم به الأسباب أو من كانوا خصومه، وعلى هذا درج طيلة حياته، مكررًا دائما نفسه، كالعظماء كافة...

هو فى خاتمة حياته، كما نشأ فى بواكير حياته، مع الأحرار، ومع الثوار، - الدكتور طه حسين وعائلته أصدقاء دائمون له ولعائلته، والدكتور هيكل أقرب الرجال إلى قلبه، تتفتح أبواب داره على مصاريعها للأمير الذى يلقى من أمر الملك نصبًا، كما يتفتح قلبه للدكتور السنهورى عند ما تضيق به الجامعة، زعماء الأزهر عنده فى الليل والنهار إذ حاربتهم إدارة الأزهر، وعبد القادر حمزة باشا فى غرفة مكتبه، بل غرفة نومه، إذ النيابة تجد فى آثاره، وكذلك الزعيم الثعالبى، وهو منفى من تونس. وكذلك الأستاذ محمود عزمى والأستاذ أحمد وفيق - مثلما بدأ حياته مع قاسم ومحمد عبده وسعد وحسن عاصم. وعلى يوسف ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى.

أجل، كانت نفسه المكافحة - طول حياته - كما كان مكتبه، معقلا للأحرار، وواحة يفئ إليها المجاهدون من شتى ميادين الكفاح.

* * *

وبعد... فإذا تألف بنيان الحضارة من العامل السلبى، عامل الجريمة والشقاق، والعامل الإيجابى عامل الخير والوفاق، فإن المحاماة، بما تسهم به فى العاملين، عن كلا الخصمين، تيار دافق بفيوض النشاط البشرى، المادى والفكرى.

والمحامى الكبير قوة من قوى ذلك التيار، وظاهرة من الظواهر فى الدنيا، تتجلى فيها صور الحياة الخاصة والعامة، بما فيها من معارك العلم والرأى والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

وما حياة الهلباوى إلا مرحلة من تاريخ أمتنا، تتجلى فيها نبضتاها، بل نهضتاها، ضد الترك فى سنة ١٨٨١، وضد الإنجليز فى سنة ١٩١٨، ويتعالى فيها نظام القضاء، ما دامت المحاماة إحدى العجلتين اللتين يسير بهما موكب العدالة!

لم ينفرد رجل فى نظامى القضاء والمحاماة بأسطورة العظمة كما تفرّد، وكأنما عناه «هيجو» حينما قال فى «التأملات» عن دانت «ذلك الجبل العالى الذى يملأ الأفق».

لكأنما أنطقته العناية بمنطق حياته يوم كتب فى كتاب اليوبيل الذهبى للمحاكم عن صديقه «حسن عاصم» «هذه إلمامة موجزة جدًا عن تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة لتلك الشخصية النادرة فى تاريخ مصر تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل البار فى سبيل وطنه، سواء فى الأعمال الحرة أو فى أعمال الوظيفة من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الجندى فى حومة الوغى هذا يتعرض للقذائف والنيران، وهذا يتعرض لألوان لاعداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطغيان».

ثم يقول - كأنما يهبنا العذر عما أغفلنا من دقائق فى حياته وخصوصياته - «ومن الغريب فى حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لخطورة تدوينه أو ما عداها».

بلى: فالمحامى الكبير أكبر حملة الأسرار فى العصر، ولكم وعت جوانحه من أسرار، وجوانب مكتبه من أخبار!

إن المؤرخ لا يستطيع أن يسرد من شئون الهلباوى الشخصية أو قضايا موكليه إلا الجانب المباح.. أما العالم الخفى، الحفى بأسرار العظماء والأمراء، والأحزاب، والوزراء، والرجال والنساء، والحب والبغض، والقضاة والمحامين، فدونه ستر نسدله بالسكوت.

لقد أبن سعد زغلول حسن عاصم فى سنة ١٩٠٧ فقال: «إن مكانه فى الأمة سيظل شاغرًا».

ولما كتب الهلباوى عن «حسن عاصم» بعد ثلاثين عاما ما خطب به «سعد» وكان يعنى نفسه مرة أخرى قال «إن من واجبى أن أقر إنصافا لحسن عاصم أن مصر فى الستين عاما الماضية أنجبت رجالا ممن تفاخر بهم الأمم، ولكنى أعتقد أن الفراغ الذى خلفه موت هذا الرجل الذى كان يبنى الأمة، ويبنى الحكومة. ويبنى الديوان الخديوى، هذا الفراغ الذى خلفه من يوم وفاته فى نوفمبر سنة ١٩٠٧ لا يزال شاغرا إلى اليوم»..

لقد شغر مكان الهلباوى.. ولن يملأه إنسان إلا إذا أتيح له ما أتيح لذلك البناء العظيم من بناة مجد المحاماة.. وهيهات..

لقد تطفر الومضة الواحدة من ومضات العبقرية بالرجل إلى السماء، لكن المجد الحقيقى ليس فى بلوغ القمة، وإنما هو فى الاستقرار فيها.

بلغ الهلباوى القمة فى الخامسة والثلاثين مذ كان مستشارا للخديو سنة ١٨٩٣ حتى سنة

١٩٠٩ لكنه استقر هنالك، واستمر كذلك، نصف قرن طويل، يعيش فى اطمئنان عجيب واتزان أعجب، وسيطرة على الأشخاص والأشياء تسمو على المألوف فى تواريخ الرجال، فكان أكبر من رجل ضخم وأكثر من عظيم واحد! سواء بين المصريين أو بين الأجانب، وبين المحامين أو بين السياسيين!

والناس إذا أحبوا الحياة للمال أو للجاه، أو للرفاهة أو لمجرد البقاء، لم تصف لهم إلا فى أكناف الاطمئنان.

ولقد يكون للرجل المفرد فى أمته من المكانة مالمعنى من المعانى بتمامه،

من أجل ذلك كان المحامى الكبير فى الأمة مثقالا عظيما فى كفة المعدلة، كم له عند الناس من فضل، وكم للناس فيه من أمل.

جمع الهلباوى من زينة الحياة الدنيا بضعة آلاف فدان، لكن ديونه زادت على المليون! فى أوائل القرن وعمل فى خدمة أمته فى الصف الأول من زعماء السياسة ستين عاما..!

لكنه استوى فى سموات المحاماة كالكوكب الفرد، لم ينافسه فى زعامته أحد.

تمثلت فيه جلائل المحاماة فخدم هذا الرجل الواحد رجالا لاحصر لهم، وانقذ أرواحا، واسترد ثروات، وأمتع بالحرية والكرامة كثيرين ودافع عن القيم العليا للوطن.

لايخاصم مألوف الخصام ولايعادى إلا فى غرض عام.. يكافح القوى، لا الرجال.. فتراه ضد أمة.. أو ضد جيش احتلال.. أو ضد حكومة.. أو ضد خديو.!

ليت شعرى إلى أى الحدود تنطبق عليه بعد ستة أعوام من وفاته[1] عبارات محام فى صدر شبابه، عن محام كان قد فارق عالم الغرور، حين ختم «هنرى روبير» فى سنة ١٨٨٨ دراسته عن «لاشو» بعد سنوات ست من وفاته بقوله «كان له أعداء؛ كما يكون لكل العظماء أعداء، وكان له حسادا ألداء.. لكن أشد خصومه لدًا لم ينازع فى أمور ثلاثة كانت تتجلى فيه: مقدرته، وحبه للخير، وغرامه بصناعته، وبحسبه هذه المزايا لترفع له ذكرًا لا يمحى فى عقول الرجال».

أجل - سيتكفل التاريخ بالحكم على نجاح الهلباوى باعتباره رجلا سياسيا، وقد يجزئ فى ذلك قول «فكتور هيجو» حين قال: «الظلام الكثيف هو وحده الذى يحجب الإشراق البديع، وأشرف مافى الدنيا هو الإخفاق الظاهرى، يقبله المرء فى سبيل السمو النفسانى» أو قول الرئيس «بارتو» فى كتابه عن الزعيم «ميرابو»: «لقد خلف اسما تحيط به هالة من الأساطير، لكن حظه كان أقل من عبقريته».

* * *

(١) عندما ظهرت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٩٤٦.

تلك حياة النقيب الأول تعلمنا أنه ليس هناك مهن رفيعة إلا إذا رفع الرجال شأنها دائما وباستمرار.

ومن التضحيات فى المحاماة مايعدل الظفر، الجليل الخطر، وإذا كان فيها من الجحود مثل ما فى الحياة من جحود، فإن فيها من الجمال مالايتوافر إلا فى أبهج مجاليها.

المحاماة رسالة لاتجارة، السعيد من فهمها على غير أسس المال. والكثير من مرافعات المحامى الكبير غير مأجورة. وإذا قام المحامى بواجبه فى سبيل المصلحة العامة تدفق عليه المجد والثراء. وكلما أعرض عن المال انحدر إليه المال. والنجاح فى المحاماة كالنجاح فى الحياة، لمن صبر وثابر. فما أسعد الأولى ملأوا نفوسهم بالقناعة وأذهانهم بالعلم، وفراغهم الإجبارى، أوالاختيارى، بالسعى المطرد نحو الكمال.

إن المحاماة فى مصر لم تصل إلى أزهى عصورها بعد، والشباب أملها المرموق بالعناية.

لقد كان أكبر نصر أحرزته المحاماة منذ قيام النقابة على يد سعد زغلول هو تقرير الحصانة للمحامى فى الجلسات، فاجتمع له الجلالان: جلال الكرامة، وجلال البيان؛ فليذكر المحامون أن خير ما علمهم أساتذتهم هو أن احترام القضاة من احترام المحاماة، وأن الصوت ينشز. إذا أدلى به فى جو بارد، أو إلى شعور جامد، والعمل الجميل يحتاج إلى الجو الجميل، ولافضل للقاضى أو المحامى وهما يتداولان العدل إعطاء وطلبا،إلا بالعلم وبالنصفة، فإذا تعاونا سمت العدالة فى مظهرها ومخبرها إلى مستواها أو كما قال لابورى: «القضاء لايكون عظيما إلا إذا كانت المحاماة عظيمة ولاتكون المحاماة عظيمة إلا إذا كان القضاء عظيما»

بل كما قال «عبد العزيز فهمى» للمستشارين وهو يرأس المحكمة العليا يوم افتتاح محكمة النقض فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١: «إن سروري يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعد له إلا إعجابى وافتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذى اعتبرتهم محكمةالنقض والإبرام المدنية كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده، أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحييه؟ ولئن كان على القضاء مشقة فى البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح، فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث بالإبداع والإبداء والتأسيس، وليت شعرى أية المشقتين أبلغ عناء وأشد نصبا.

لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ جدا لايقل البتة عن عناء القضاة فى عملهم، بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى - ولا ينبئك مثل خبير - أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى لأن المبدع غير المرجح».

تلك كلمات نقيبنا فى الثلث الأول من القرن العشرين يوجهها للقضاة ليس من مستواها إلا كلمات «داجوسو» أكبر قضاة القرن الثامن عشر وجهها لرجال المحاماة:

«لا تحسبوا أنه يكفيكم أن تضيفوا إلى النبالة ونزاهة الغايات ووفرة المواهب الطبيعية، واعلموا أن أعمق جراح المحاماة وأقتلها هو الرعونة العمياء، التى تدفع المحامى إلى الانخراط فى سلكها قبل أن يتهيأ له بالتحضير الشاق الطويل.

أى كنوز من العلم، وصنوف من المعرفة، وأى لقانة وفطانة ونجابة وذوق، واجبة الاجتماع للتألق فى سماء المحاماة.

إن من يجسر على أن يضع لعلم المحامى حدودا، لايدرك حقيقة المدى الذى تترامى إليه صناعتكم.

لقد يدرس رجال المهن الأخرى أجزاء خاصة من نواحى الإنسان، لكن المترافع لايرقى إلى الكمال، إذا لم يوفق بالدرس المتصل للجانب الخلقى، إلى التغلغل فى صميم الإنسان والإحاطة بنواحيه كافة.

. . . . . .

. . . . . .

كان الأساطين من أسلافكم يعلمون أن خير النفوس بحاجة إلى العمل والدأب المستمر كيما تتكون، وأن المواهب الكبرى حرية أن تستحيل إلى نقائص كبرى، إذا هى أهملت، وأن كل ما أبدعته السماء من جمال يتزايل ويتدهور إذا لم ترضعه المعرفة وهى الأم الثانية بلبانها بعد أن عهدت فيه الطبيعة، الأم الأولى، إلى الموهوبين.

. . . . . .

. . . . . .

أين اليوم هؤلاء المحامون الجديرون بالتمثل بحكمة المشرع القديم الذى ينظر إلى الحياة على أنها درس متصل، يطعن فيه المحامى فى السن وفى العلم معا، فما أكثر من يقنعون الآن بالمعارف التى جاءوا يدقون بها أبواب المحاماة !! إن معارفهم ستبقى فى طور الطفوله أبدا، ولن تصل مواهبهم عند الشيخوخة إلا إلى إثارة الشكوك.

وتخبو الشهرة اللامعة إذ يخفت رنين أصواتهم.. ويدركون مبلغ ماتسمو صناعة المحاماة على مواهب الخطابة. حسبكم جزاء على آلاتكم التى تسدونها إلى الناس، هذان السمو والجلال، وأنكم لستم مدينين بهما إلا إلى أنفسكم.

حسبكم أن يتخذ منكم مواطنوكم قادتهم وهداتهم والملائكة الحراس لهم وأن ترتفعوا إلى تلكم المكانة العليا بين الناس فتتولوا القضاء الفعلى بينهم، كما يتولاه القضاة الموظفون، بما فيكم من النزاهة والسمو والاحترام العام، ونفوذ الكلمة وبلاغة التأثير وجلال العبارة.

ترى هل تصبح المصاعب التى تعترضكم حوافز على الجد والدأب، وأدوات للسمو بدلا من أن تستحيل إلى عقبات؟

هل ستكون هذه المحاماة التى طالما عملت لمجد الأمة وستعمل كثيرا فى سبيلها، عند رجائنا فيها، فتحتفظ لنفسها بمنزلتها الرفيعة بين المهن، بالفقه وبالبيان، ولكن بالعدل والنزاهة أيضا؟»

❁ ❁ ❁

تذرعوا بالعلم والشجاعة أيها الزملاء.. لقد أتيح لمصر فى الماضى رجال على قدر الأحداث، فحمت المحاماة الأفراد وحامت عن الوطن، لكن أحداث الماضى ليست إلا نزرا يسيرا من مصايرنا غدا.

لقد طرقت الأسماع أصوات تنادى ألا يدخل المحامى جدول المحاماة بعد أن يخرج من دست الوزارة، وهى فى الواقع توجس خيفة على القضاة لا من المحاماة.

إن حجارة المحاكم المصرية والمجالس التشريعية وغيابات السجون ما تزال تنطق بأن المحاماة أول طائفة وضعت عن الأمة إصرها والأغلال التى كانت عليها وإذا حيل بين المحامين والمحاماة بعد ولايتهم للوزارة نكبت المحاماة ونكبت الوزارة لأن الوزارة مهمة موقوته لن يتولاها تحت شرط المنع إلا المقعدون أو المتقاعدون ليجعلوا منها «ختام حياة».

وأى إهدار للمحاماة أن يضربوا سدا بينها وبين أعظم تكاليف الحياة النيابية وهو الحكم!. وأى تأخير لها وحدها بين المهن!. بل أى خسارة للديموقراطية إذا حيل بين السلطة التنفيذية وهذه الفئة العالية الكفايات!

وأى وزارات تلك التى ستؤلف من دونهم؟.. أوزارات موظفين كوزارات الحماية والاستعمار؟ أم وزارات المموّلين الكبار؟

ولئن دخل الوزير الوزارة ليحمل بعدها على التقاعد، إنه ليعض على كرسيه بالنواجذ، ويتوخى الزلفى. لكن الشجاعة تواتيه فى عنفوانها كلما تذكر أن خروجه من الوزارة لن يمنع دخوله فى معترك المجد، والحرية، والاستغناء عن الناس

لقد حارب «المجلس التشريعى الفرنسى» فى القرن الثامن عشر المحاماة وكان يسفك الدم، وحاربها، نابليون» فى القرن التاسع عشر، وهو لايطيق أن يرى فى باريس بضع مئات من الرجال الأحرار!. بل حاربها «الدوتشى موسولينى» فى هذا القرن، لكنها كانت تنتصر لأن قضيتها كانت، وما زالت، قضية الديمقراطية.

إن الديمقراطية إذا هيأت للمحامين كراسى الحكم، لا تختار رجالا أسعفهم شرف المحتد، أو فاضت بالنضار خزائنهم، وإنما تختار رجالا قضوا أعمارهم فى سبيل الكرامة والاستعلاء.

فلنستمع إلى صوت المحامى العظيم، والرئيس الأعظم للجمهورية الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى، رئيس الوزارة مرة، بعد مرة وفى المرة الأخيرة رئيس وزارة من رؤساء الوزارات.. لنستمع إليه يترافع عن زميله ونظيره كما قال - فى خطاه الثلاثة، وقصوره الثلاثة - قصر العدالة (المحكمة)، وقصر بوربون (مجلس النواب) وقصر الإليزيه (قصر رئيس الجمهورية).

وقف «بوانكاريه» فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ يترافع عن «مليران» إذ أرغمه مجلس النواب الاشتراكى على اعتزال رياسة الجمهورية فرفع دعوى بطلب التعويض عن إلزامه بالاستقالة. وكان يترافع عن الحكومة محام آخر صار رئيسا للوزارة هو «بول يونكور».

قال «بوانكاريه» فيما قال: «لقد استدعى الرومان «سنسينوتس» (وكان دكتاتورا مرتين) ليحمل أعباء الخدمة العامة، فلما انتهت مدة حكمة رجع إلى قريته فوجد محراثه فى نفس الخط الذى كان قد بدأ يشقه عندما جاءوا يستدعونه ووجد داره فى انتظاره.

ألا ما أسعد الزراع!

لكن «مليران» كان أقل سعادة من «سنسيتوتس» فلقد عاد إلى حياته الأولى ولم يجد المحراث.. ولم يجد الدار.

نتحدث أولا عن المحراث.. عن المعاش! لقد أحسن الظن بالدولة فوزع قضايا موكليه على سكرتيريه - وكان ذلك واجبا من الواجبات التى فرضتها عليه الوظيفة، وترك كرسيه فى البرلمان إلى سواه.

أما اسمه فكان مايزال مقيدا بجدول المحامين، لكنه عند ماعاد بعد هذه الغيبة عن المحكمةلم يكن إلا مبتدئاز ولستم بحاجة إلى أن أشرح لكم مايعالجه المبتدئون من مصاعب.

هاهو ذا بغير موكلين، مضطر - وهذا شرف رفيع له - إلى المرافعة فى قضايا المعافاة، وأن يحضر أمام الخبراء، وأمام قضاء الأمور المستعجله فى مثابرة أبناء اللورين، هذه المقاطعة التى يسعدنى أننى استطعت أن أعيدها إلى حمى الوطن.

وهكذا خاض معركة مرة فى البحث عن العمل الذى يكفل له الغنى عن الناس، ولسوف يتوج عمله بالظفر، غدا، لكنه اليوم، رجل له حاجاته، ومن أجل ذلك نترافع.

وفى عهد «سنسنيتوس» كان لكل إنسان بيت، ومن قبل «الإليزيه» كانت «لمليران» شقة، وكان لها خدم، فجاد بالشقة على صديق، ولما بارح «الإليزيه» صار بلا دار... فراح وزوجته إلى جواره، يرتادان كل مكان، يبحثان عن دار...».

أولئك عظماء الديمقراطية زعماء المحاماة، فما أشرف الديمقراطية وما أسمى المحاماة.